جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم–
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم التجارية

تخصص: تجارة ومانجمنت دولي

الموضوع:

اتفـــــــــــاقية منطقة التجـــــــارة الحـــــــــرة العربية الكبرى (الغافتا) وتأثيـــــــــــــرها على التجـــــــــــــارة العربيـــــــــــــــــة البينيـــــــــــــــــــة

من إعداد الطالب
بن عدة عبدالقادر

إشراف الدكتور
العيد محمـد

السنة الجامعية : 2014/2013

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أحب وأعز الناس...أمي

روح والدي الطاهرة...تغمده الله برحمته واللذين كانا

منارة لي منذ ولادتي وطوال مشوار دراستي

أخوتي وأخواتي مصدر قوتي

كل أفراد عائلتي مصدر اعتزازي

زوجتي و أبنائي قرة عيني حفظهم الله ورعاهم.

شكـــر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في كل شيء وأعاننا

على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي يعتبر ثمرة سنوات عديدة من

المشوار الدراسي، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى:

كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على اتمام هذه المذكرة، ونخص

بالذكر: أساتذة الماجستير، تخصص مانجمنت و تجارة دولية

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول مناقشة واثراء هذه الرسالة

..كل أساتذة جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم

كل موظفي مكتبة جامعة عبد الحميد بن باديس.

الملخـــــــــص

يعتبر التكامل والتعاون الاقتصادي العربي من أهم القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك، وذلك لمواجهة التحديات الدولية الناتجة عن اثار العولمة واتفاقية منظمة التجارة العالمية، لذا برزت أهمية التجارة العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي لدفع مسيرته نحو الأمام بتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية.

إن التجارة العربية البينية تعد متواضعة ومحدودة مقارنة بالتجارة الأوروبية أو غيرها نظرا لتشابه الصناعات العربية الى حد بعيد .فهي تتنافس فيما بينها ولا تتكامل. لذا يجب على الدول العربية انتاج سلع تنافسية. لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في حرص الدول العربية على انشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة ايجابية، والاستفادة مما تتيحه من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار.

وفي ضوء ذلك تجلت أهمية انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى كنتيجة لتحرير التبادل التجاري العربي البيني .فما هو أثر تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية ؟وما مصير المنطقة في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية؟

كلمات مفتاحية

منظمة التجارة العالمية– التجارة العربية البينية– التكامل الاقتصادي العربي– التنافسية– منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

Résumé du Mémoire :

L'intégration et la coopération économiques interarabe représentent l'un des grands enjeux que doit affronter l'action arabe commune, dans le but de répondre aux défis mondiaux, résultant des effets de la mondialisation et de l'accord de l'Organisation Mondiale du Commerce. A cet effet, il parait judicieux de promouvoir un commerce interarabe, comme ébauche d'une complémentarité économique arabe, incitant à un échange commercial entre ces pays ; à même de préserver leurs intérêts devant les conglomérats économiques internationaux.

Le commerce interarabe semble modeste et limité, comparativement au commerce européen ou autres, vu la similitude des industries arabes, car elles se concurrencent au lieu de se compléter, d'où la nécessité des pays arabes de fabriquer des produits compétitifs.

Les évolutions économiques mondiales, sans cesse accélérées, contribuent et incitent

les pays arabes à créer un conglomérat économique arabe afin de faire face à ces mutations, d'une manière positive et tirer profit des opportunités offertes, soit dans le domaine du commerce, ou au niveau de l'investissement.

A la lumière de ce qui précède, il parait évident l'importance de la création d'une grande zone arabe de libre-échange (GAFTA) comme résultat de la libéralisation d'un échange interarabe en commerce. Quel est donc, l'effet de l'application de l'accord de la grande zone arabe de libre-échange (GAFTA) sur le commerce interarabe ? Quel est l'avenir de la zone à la lumière des défis économiques régionaux ?

Mots-clés : Organisation Mondiale du Commerce, commerce interarabe, intégration économique arabe, compétitivité, grande zone arabe de libre-échange (GAFTA)

Abstract :

The Arab Integration and Co-operate is treding on of the most important issues facing the joint Arab action and to face international challenges resulting from the effect of globalization and the W.T.O.

Agreement for this reason, the Arab trade is emerged as an entry point for Arab economic integration to push his career forward promoting trade exchange between the different Arab countries and the preservation of its interests in front of the international economic blocs.

The inter arab trade is modest and limited when compared to European trade on others for the similarity to Arab industries in a further way, so it is the competitive in between.

So the Arab countries should produce different competitive product.

I have contributed to international economic development while accerelating to create an Arabic economic bloc, through it the Arab countries can deal with the various positive of development and making use of the opportunities offered, wether in trade or in the field of investment.

In light of this demonstrated, the Importance of establishment of a free trade Area as a result of a major Arab liberalization of Inter-Arab trade.

What the impact of the Application of the Arab free trade zone on the major inter-Arab trade? And what the fate of the region in light of the Economic challenges of the regional?

Key-word:

W.T.O- inter Arab trade- the integration of Arab economy- competitiveness- the huge Arab free trade zone.

المقدمـــــــــــــــــــــة

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في دفع معظم الدول لإنشاء تكتلات اقتصادية من أجل الصمود أمام المنافسة الاقتصادية الناجمة عن تصاعد موجة العولمة والتحرير الاقتصادي، ونظرا للدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية لكثير من دول العالم خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، فإن البلدان العربية كجزء من المنظومة الاقتصادية العالمية مثلها مثل بقية دول العالم، ومنذ الخمسينات انضمت إلى عدة اتفاقيات تجارية ثنائية، اقليمية ودولية لمسايرة هذه التطورات والاستفادة من ايجابياتها وتجنب سلبياتها، الهدف منها هو تحرير التجارة العربية البينية لتسهيل حركة انسياب السلع والخدمات ما بين الدول العربية، مما يعمل على توفيرها بأقل التكاليف وبأسعار معقولة جراء التخصيص الجيد للموارد واستغلال الميزة النسبية لكل بلد عربي، ورفع كفاءة الانتاج بها وهذا كله يؤدي إلى إقامة تعاون اقتصادي عربي مشترك يعمل على تحقيق تنمية اقتصاديات البلدان العربية، وفي نفس الوقت يجعلها قادرة على الصمود والمنافسة والاندماج في الأسواق العالمية.

إن تطور الانتاج كما ونوعا يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتصدير الفائض من الانتاج إلى الخارج لكسب العملة الصعبة، ومن ثم تنمية التجارة العربية البينية التي انطلقت من الافتراض النظري الذي ينص على أن توفير السوق العربية الواسعة أمام المنتجات العربية يؤدي إلى تحقيق مكاسب مشتركة للبلدان العربية، تتمثل في تشجيع استغلال الثروات والموارد الطبيعية غير المستغلة مما يسمح لها إقامة مشاريع كبيرة وهذا يؤدي إلى تحسين القدرات التنافسية للمنتجات العربية، ويساعد على إزالة العقبات التي تقف أمام تحرير التبادل التجاري بين هذه البلدان.

لقد أبرمت الدول العربية أول اتفاقية تكامل اقتصادي عربي سنة 1953 وهي "اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية"، ثم تلاها قرار انشاء "السوق العربية المشتركة "سنة 1963 الذي واجهته الكثير من المعوقات التي كانت تعبر عن حالة الدول العربية حديثة الاستقلال.

ومع اختلاف السياسات الاقتصادية للبلدان العربية، وإتباع سياسات جمركية وحمائية معوقة للتجارة البينية تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتحرير التجارة العربية البينية، برز الاتجاه الحالي المتمثل في إقامة مناطق حرة للتبادل التجاري التي تعتبر واحدة من أدوات الاقتصاد الحر التي يتم من خلالها زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال وتحرير التجارة من الرسوم الجمركية.

لقد بقي العمل العربي المشترك يراوح مكانه إلى غاية مؤتمر عمان سنة 1980 الذي أسس لاتفاقية "منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى "(الغافتا-GAFTA) والتي بقيت معطلة حتى سنة 1997 حيث أعلن عن إعادة احياء الاتفاقية والبدء بتأسيس جاد للعمل العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية كالاتحاد الأوروبي واتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية ومنظمة التجارة العالمية(م.ت.ع-O.M.C). هذه الأخيرة التي أصبحت تخضع لقواعدها حركة التجارة العالمية مما أدى إلى زيادة شدة المنافسة بين الدول .

إشكالية البحث

يهدف البحث إلى الوقوف على مؤشرات الواقع الخاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم تحديد المعوقات التي واجهتها خلال سنوات عملها، مع استشراف الآفاق المستقبلية التي من شأنها تفعيل هذه المنطقة والارتقاء بدورها في تنمية التجارة العربية البينية، وعليه تم طرح الاشكالية التالية:

ما هو أثر تطبيق اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية؟ وكيف يكون مستقبل المنطقة في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية ؟

الأسئلة الفرعية

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث، والاجابة على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات التالية:

- ✓ ماهي أهم ملامح البرنامج التنفيذي للغافتا؟
- ✓ ماهي معوقات إقامة الغافتا ؟و ماهي شروط نجاحها؟
- ✓ ما مدى التطابق بين الغافتا و"م.ت.ع "-O.M.C-؟

فرضيات البحث

انطلاقا من الاشكالية العامة للبحث والأسئلة الفرعية، فقد تم صياغة الفرضيات التالية :

- وضع برنامج تنفيذي ينسجم مع أوضاع واحتياجات الدول العربية ومع أحكام "م.ت.ع "-O.M.C- بحيث لا يخل بالتزامات الدول العربية الأعضاء بالمنظمة، وتضمن البرنامج خطة عمل وبرنامج زمني لإنشاء المنطقة.
- هناك عقبات موضوعية وأخرى سياسية وتنفيذية تؤثر على فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانطلاقها إلى آفاق أوسع.
- هناك أوجه توافق وأوجه تناقض بين "الغافتا" " GAFTA" و "م.ت.ع "-O.M.C- خاصة في

معاملة الدول الأقل نمو.

أهمية الدراسة

من المعلوم لدى الجميع أن حجم التجارة العربية البينية ضئيل مقارنة مع تجارتها مع بقية دول العالم، نتيجة لضعف البنية الاقتصادية العربية وتشابه المشاريع الاستثمارية القائمة فيها، ونظرا لأهمية التجارة البينية بين الدول العربية في تعزيز وتقوية العمل الاقتصادي العربي المشترك، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية التجارة العربية والعوامل المؤثرة فيها، تمهيدا لدراسة السياسات التي من شأنها العمل على تشجيع التبادل التجاري العربي البيني في ظل البدء بتطبيق البرنامج التنفيذي "للغافتا" من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات التجارية الثنائية أصبح لا مجال لها، ولابد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية، على بقية دول أعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- التعرف على واقع التجارة العربية البينية وأهميتها في تفعيل وتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك؛
- اظهار المعوقات والتحديات التي تواجه التجارة العربية البينية التي تعرقل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية التي أصبحت ضرورية في ظل التحديات الاقليمية والعالمية؛
- إن تحرير وتنمية التجارة العربية البينية كنتيجة لتطبيق "الغافتا" هو المدخل الواقعي للانطلاق في أولى مراحل العمل الاقتصادي العربي المشترك.

- إن انشاء م.ت.ح.ع.ك "الغافتا" "GAFTA" جاء مواكبا ومنسجما مع متطلبات النظام التجاري الدولي الجديد في ظل "م.ت.ع "-O.M.C- مما يسمح للدول العربية إقامة تكتلها الاقليمي الخاص بها بغية حماية مصالحها الاقتصادية الوطنية أمام المخاطر المحتملة نتيجة التحرير العالمي للأسواق من دون أن تصبح أيّا منها ملزمة بتعميم مزايا تحرير تجارتها البينية في إطار هذا التكتل على باقي الدول الأعضاء في "م.ت.ع "O.M.C بموجب مبدأ "الدولة الأكثر رعاية".

دوافع اختيار الموضوع

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات الذاتية (الشخصية) والموضوعية التالية :

- الميول الشخصي للتطرق لمثل هذه المواضيع المرتبطة بتخصص التجارة الخارجية وهي مواضيع علمية حديثة في المجال الاقتصادي الذي يعرف تحولات متلاحقة؛
- حاجة الدول العربية إلى تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك عن طريق تحرير التجارة فيما بينها، وهذا ما حدث بين دول الاتحاد الأوروبي؛
- تحليل حاضر ومستقبل العمل العربي المشترك في سياقه الإقليمي والدولي، ومعرفة الطموحات التكاملية المرجوة من مشروع "الغافتا" " GAFTA".

حدود الدراسة

سنركز في هذه الدراسة على أهمية تحرير التجارة العربية البينية في ظل تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى كسبيل لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك لمواجهة التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من 1998إلى 2011 وهي فترة مدتها (14) سنة حتى نتمكن من معرفة أثر"الغافتا" " GAFTA" وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الدول العربية خلال هذه الفترة على حجم التجارة العربية البينية، وأهمها: قيام الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ عام 2005. أما بالنسبة للحدود الجغرافية فالدراسة تمس معظم الدول العربية باستثناء تلك الدول التي لم تتوفر عنها إحصائيات.

المنهج المتبع

بناء على التساؤلات والفرضيات التي تمت صياغتها فإننا سنتبع في دراستنا هذه كلا من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، فالمنهج الاستقرائي من خلال أداته الأولى المتمثلة في الدراسة التاريخية سندرس ملخص لأهم النظريات المفسرة للتبادل التجاري الدولي، ومستعينين بأداته الثانية المتمثلة في الدراسة الإحصائية لتحليل تطور التجارة الخارجية العربية عموما والتجارة العربية البينية بصورة خاصة في ظل "الغافتا".

أما المنهج الاستنباطي فسنستخدمه في إظهار مدى أهمية تشجيع وتعزيز التجارة العربية البينية وعلاقة ذلك بتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك.

أقسام البحث

سوف تتم معالجة هذا البحث وفق ثلاثة فصول، حيث نتطرق في :

فصله الأول إلى التجارة العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة التجارة العربية البينية الواقع والآفاق.

والفصل الثالث خصصناه لدراسة التجارة العربية البينية في ظل منطقة التبادل الحر العربية الكبرى.

صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا في إنجاز بحثنا هذا عدة صعوبات نذكر منها:

- ✓ نقص المراجع التي تتناول المناطق الحرة عموما والغافتا بصورة خاصة؛
- ✓ نقص الإحصائيات خاصة الجديدة منها مما أعاق الدراسة وسبب بعض التأخير .

الدراسات السابقة

- ❖ دراسة قام بها "اوسرير منور" بعنوان "المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية –دراسة تحليلية–"أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004–2005.تناول فيها التغيرات الاقتصادية العالمية وتوصل إلى أنها تهدف في معظمها إلى تحرير التجارة وزيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ❖ دراسة قام بها خليفة مراد بعنوان "التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية" (تجارب وتحديات)، لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر –باتنة–كلية الحقوق سنة 2005-2006. والتي توصل فيها إلى أنه رغم ثراء المرجعية القانونية والمسار الطويل للتكامل الاقتصادي العربي إلا أنه لم يتمكن من الوصول إلى المستوى الذي يسمح له بمسايرة التحديات الدولية والإقليمية؛
- ❖ دراسة قامت بها بجاوي سهام بعنوان "الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي " لنيل شهادة الماجستير في النقود والمالية، جامعة الجزائر سنة 2005. توصلت فيها إلى أن الاستثمار في الدول العربية يواجه العديد من المشاكل أهمها: مناخ الاستثمار غير الملائم فيما بين الدول العربية، رغم وضع تشريعات وقوانين تحفيزية للمستثمر العربي والأجنبي، إضافة إلى جهود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تعمل جاهدة على توفير الضمانات اللازمة والتي تظل غير كافية؛

- دراسة قام بها الدكتور وليد عبد مولاه سنة 2009 وتناول فيها تدفقات التجارة لواحد وعشرون(21) دولة عربية مع 77 شريك تجاري للفترة 1990-2007 في محاولة لتقديم أثر كل من "الغافتا"، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الاتحاد المغاربي واتفاقية أغادير 2004، في تحفيز التجارة العربية وفقا لنموذج موسع للجاذبية خلص في نهايتها إلى أن "الغافتا" أدت إلى تعزيز التجارة بين 17 دولة عربية مقارنة بمستوى التجارة البينية لمجموعة من الدول العربية، لكن مستوى التجارة داخل المنطقة يبقى دون المستوى المرجو إذا ما قورن بما حققته العديد من الاتفاقيات الإقليمية للتجارة حول العالم أو بمستوى التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير رغم حداثتها، وذلك بسبب ارتباط العديد من الدول العربية بدول خارج المنطقة بحكم التاريخ، وباتفاقيات التجارة البينية الحرة وارتفاع التدفقات التجارية مع الكتل الاقتصادية الكبرى.

المحتوى الصفحة

الاهداء..... III

شكر وتقدير.....IV

ملخص المذكرة.....V

قائمة المحتويات.....VII

قائمة الجداول IX

قائمة الأشكال البيانية.....X

قائمة الاختصارات.....XI

قائمة الملاحق.....XII

المقدمـــــــــــة.....(أ-ح)

الفصل الأول: التجارة العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.....01

تمـــــهيد.....02

المبحث الاول :النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي.....02

المطلب الاول :وجهات نظر الاقتصاديين حول التكامل الاقتصادي.....03

المطلب الثاني: المدرسة الاتحادية.....04

المطلب الثالث: المدرسة التعاملية.....05

المطلب الرابع: المدرسة الوظيفية.....06

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للتكامل الاقتصادي.....08
المطلب الأول: التكامل الاقتصادي والمفاهيم المجاورة له.....08
المطلب الثاني :أهداف التكامل الاقتصادي.....12
المطلب الثالث: أشكال ومزايا أسس التكامل الاقتصادي..... 14
المطلب الرابع: أثار ومعوقات التكامل الاقتصادي.....17
المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي العربي – واقع و آفاق-.....21
المطلب الاول: مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي..... 21
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي العربي..... 24
المطلب الثالث: الشراكة الأوروبية العربية وآثارها المحتملة على
التكامل الاقتصادي العربي.....28
المطلب الرابع: استراتيجية مشروع تطوير التكامل الاقتصادي العربي.....31
خلاصة الفصل الأول:.....36
الفصل الثاني : التجارة العربية البينية: -الواقع والآفاق..-.....37
تمهيد.....38
المبحث الاول: التجارة الخارجية للدول العربية.....39
المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية العربية (*مكانتها و تطور حجمها*).....39
المطلب الثاني: اتجاهات التجارة الخارجية العربية.....43
المطلب الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية..... 46
المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية.....47
المطلب الأول: تطور حجم التجارة العربية للفترة 2000-2010.....48

المطلب الثاني: اتجاهات التجارة العربية البينية.....50
المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية.....53
المبحث الثالث: معوقات وأفاق التجارة العربية البينية..... 55
المطلب الأول: معوقات تنمية التجارة العربية..... 55
المطلب الثاني: مبررات و فرص تنمية التجارة العربية البينية.....62
المطلب الثالث: متطلبات تنمية التجارة العربية البينية.....65
خلاصة الفصل الثاني.....66
الفصل الثالث: التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....67
تمهيد.....68
المبحث الاول: الجانب النظري للمناطق الحرة.....69
المطلب الأول: ماهية المناطق الحرة و أنواعها.....69
المطلب الثاني: مقومات و معوقات انشاء المناطق الحرة.....73
المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....77
المبحث الثاني: واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....79
المطلب الأول: الاطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....79
المطلب الثاني: الوضع الحالي والبرنامج التنفيذي للغافتا.....82
المطلب الثالث: آلية فض المنازعات في اطار الغافتا.....90
المبحث الثالث: تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية.... 93
المطلب الأول :نتائج تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....93
المطلب الثاني: مصير الغافتا في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية
والعالمية..... 109

المطلب الثالث: آفاق التعاون الاقتصادي العربي عند اتمام الغافتا.....115
خلاصة الفصل الثالث.....117
الخـــاتمة 118
قائمة المـــراجع.....122
المـــلاحق.....131
الفهرس.....136

تمهيد

عند التطرق لتطور الاقتصاد الدولي عقب الحرب العالمية الثانية، يتبين لنا أن معظم الدول انتهجت فكرة التكامل الاقتصادي كوسيلة لمواجهة مشاكلها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وقد جسدت هذه الفكرة من خلال ظهور التكتلات الاقتصادية الأوروبية، كالسوق الأوروبية المشتركة، منطقة التجارة الأوروبية الحرة والسوق المشتركة (الكوميكون)، وانتشرت الفكرة بعد ذلك وسط الدول حديثة النمو في أمريكا اللاتينية وشرق إفريقيا. وفي سنة 1964 بدأ العمل على إقامة السوق العربية المشتركة، وفي التسعينيات من القرن الماضي، بدأت مجموعات وتكتلات دولية أخرى عديدة في الظهور، من أهمها الاتحاد الأوروبي وتكتل النافتا[1].

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في إطار العولمة، في حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي يسمح لها بالتعامل الايجابي مع متطلبات العولمة، وبناء على ذلك برزت أهمية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، وحماية مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة أن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبحت غير مجدية، ولابد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية على بقية الدول التي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة.[2]

في إطار ذلك، وقبل الغوص في دراستنا، لابد من تحديد المفاهيم التي نستخدمها، لهذا سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتعرض في المبحث الأول إلى النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد أشرنا إلى المفاهيم الأساسية للتكامل الاقتصادي، وفي المبحث الثالث نتطرق إلى التكامل الاقتصادي العربي–واقع وتحديات–

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

لقد شهد الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل الاقتصادي في الفكر الحديث جملة من التطورات الملحوظة في إطاره التنظيري خلال فترة الخمسينيات، الستينيات وحتى السبعينيات وهي الفترات التي رافقت البناء الأوروبي بدءا بمنطقة التجارة الحرة وصولا إلى الاتحاد الأوروبي، كما شهد العديد من التطورات في الجانب التطبيقي خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. إن الأعمال النظرية كانت نتاج لجيلين من الاقتصاديين

[1]- مهدي ميلود، **"التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب)"**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 45،عام 2009، ص: 36

[2]- تواتي بن علي فاطمة، **"مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية"**، مجلة الباحث، العدد 06، عام 2008، ص 185

المهتمين بالفكر التكاملي الإقليمي، ولذلك سنقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، المطلب الأول يتعرض إلى هذين الجيلين من الاقتصاديين، وثلاثة مطالب الباقية تتعرض لأهم نظريات التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: وجهات نظر الاقتصاديين حول التكامل الاقتصادي

مما سبق ذكره فإن هناك جيلين من الاقتصاديين المهتمين بالفكر التكاملي الإقليمي وهما :

- ✓ **الجيل الأول**: يضم إلى جانب كتابات " Viner وBalasa"، أعمال وكتابات العديد من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال: " ehrels, Bhagwati, Lipsey, Melvin, J.EMead".

لقد اهتم هؤلاء الاقتصاديين بإبراز الآثار الأساسية لقيام الاتحادات الجمركية على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، فتكوين الاتحادات الجمركية وفقا لآراء هِؤلاء الاقتصاديين يؤدي إلى زيادة أو تراجع الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج والاستهلاك في اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية أو اقتصاديات الدول غير الأعضاء في المنطقة، وقد استقر الرأي في الأدب الاقتصادي الدولي على إطلاق تعبير "النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية "للدلالة على أعمال وكتابات الاقتصاديين الدوليين المنتمين لهذا الجيل.[1]

- ✓ **الجيل الثاني**: يتكون من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال: "Cooper,Jhonson"حيث انتقدت كتابات الجيل الثاني بشدة أعمال الجيل الأول لعدم اهتمامهم بالبحث عن أسباب تكوين الاتحاد الجمركي والسعي لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالعمل التكاملي، حيث كانت كتابات الجيل الأول قائمة على التسليم بوجود الظاهرة التي يرغبون في تحليلها دون التعمق في البحث عن أسباب وجود هذه الظاهرة. ولقد برهن مفكري هذا الجيل على وجهة نظرهم بالقول أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية كانت عاجزة عن تقديم إجابة مرضية ومقنعة للتساؤل التالي: لماذا تقبل الدولة بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية عن تجارتها مع الدول الأعضاء وتستغني في نفس الوقت عن الاستيراد من مصادر أكثر كفاءة من الدول غير أعضاء في الاتحاد ؟

وفقا لوجهة نظر الجيل الثاني فإن السبب الرئيسي ينحصر في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة ويرجع ذلك إلى أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية قد اختارت فكرة حرية التجارة الدولية، وهو

[1]- علاوي محمد لحسن، **"الاقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي"**، مجلة الباحث (العدد07)، (2010/2009)، ص107-108.

أبعدها عن النظر إلى الدوافع الخاصة بتوفير الحماية للمنتجات الحساسة، وهي المنتجات الغير قادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية.

فالمطلوب حسب وجهة نظر الجيل الثاني هو نظرية اقتصادية للحماية، في إطارها يمكن المقارنة بين سياسة جمركية غير تفضيلية من جهة، والاتحاد الجمركي كسياسة بديلة من جهة أخرى معتمدة على آلية حمائية أكثر من اعتمادها على آلية ليبرالية، حيث يؤكد الإطار النظري الذي تبناه أنصار الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين على أن السبب الجوهري لإقامة الاتحاد الجمركي والتكامل الإقليمي عموما يتمثل في رغبة الدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريفة الجمركية على النطاق الإقليمي لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى القطري.

فإذا كان رواد الفكر التكاملي النيوكلاسيكي قد اتفقوا على أن الدافع الحقيقي هو دافع إقليمي حمائي، فهل يمكن أن يكون هذا الدافع هو المبرر لقيام موجة التكتلات الإقليمية الراهنة ؟

إن هذا التبرير يتنامى مع واقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي ألقت عليه الرأسمالية المعاصرة بضلالها، فهناك مجموعة من الدوافع والآثار الجديدة لهاته الموجة الجديدة من الإقليمية .

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول، فقد تناولته عدة دراسات محاولة منها لوضع إطار نظري، واختلفت بذلك المدارس الفكرية بدءا بالمدرسة الاتحادية التي ترى التوجه نحو بناء دولة اتحادية لها حكومة إقليمية مباشرة، ثم المدرسة التعاملية التي تسعى إلى بناء تكامل من أسفل إلى أعلى، ثم الحكومة الإقليمية، وبعدها ظهرت المدرسة الوظيفية التي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى المدرسة الوظيفية الحديثة[1].

المطلب الثاني: المدرسة الاتحادية

تسعى إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، حيث تحتفظ الدولة الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة، وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها جميعا.

ينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح.

إن فرص النجاح أمام هذا التحول تتوفر في حالتين:[2]

[1]- هوشيار معروف ، **"تحليل الاقتصاد الدولي"** (عمان :دار جرير)، (2005)،ص:138

[2]- محمد محمود الإمام، **"تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي"**(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، (1998)، ص:6

الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها، ويمكن القول أن هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين:

القاعدة الأولى: توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما تفعله الدولة وهذا ما يمكن تسميته بقاعدة الكفاءة .

القاعدة الثانية: تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وهذا ما يمكن وصفه بقاعدة الديمقراطية .

الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

لقد كان للاعتبار الثاني أهميته في الحالة الأوروبية، فقويت شوكة المدرسة الاتحادية خلال احتدام معارك الحرب العالمية الثانية خاصة لدى فئات فرنسية بزعامة "جان مونيه"، رأت في هذا المنهج نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة في السيطرة على أوروبا، إلا أن فئات أخرى كالديجوليين لم تشاطرها الرأي، وحبذت حصر السلطات الإقليمية في نطاقات محدودة.

لذلك يعتبر الفكر الاتحادي استراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر من نظرية تضع أسسا لبلوغه، ويكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل لتسيير شؤون المجتمع المتكامل.

لقد رأت هذه الأخيرة أنه من غير المقبول القفز إلى خلق سلطة مركزية سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة .

المطلب الثالث: المدرسة التعاملية

يرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم "كارل دويتش" أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق. بناء عليه يفضل إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون التزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، وما يلفت النظر في هذا

المنهج تفاديه الاعتماد على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل مكتفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.

المطلب الرابع: المدرسة الوظيفية

لقد شاعت في الفترة بين الحربين العالميتين، وظهرت باسم النظرية الوظيفية الأصلية بزعامة "ديفيد ميتراني" "Mitrany David "، ثم تطورت إلى الوظيفة الجديدة عقب الانتقادات الموجهة لها، ولقد أثارت هذه النظرية مدخلا مهما في دراسة التكامل الدولي وفتحت المجال واسعا أمام رياح التغيير، وإعطاء أهمية لكل ما من شأنه التأثير في تحقيق النمو والرفاه الدولي.

أولا: النظرية الوظيفية الأصلية

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالميتين المتمثلة في الأزمات الاقتصادية كأزمة الكساد العظيم عام 1929، والحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية في تلك الفترة، وظهور أنظمة تسلطية. لقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفية الأصلية والتي كان من دعاتها الباحث البريطاني "ديفيد ميتراني"،إذ يرى أن النزعة الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام ومن ثم فإن إقامة مؤسسات دولية في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة ومحايدة سياسيا، مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض، تجذب إليها الجماهير لأنها تحقق رفاهية البشر بشكل أفضل مما تحققه الحكومات الوطنية، غير أن التنازل لمنظمات دولية عن مسؤوليات لا تمس السيادة الوطنية بشكل واضح لا يضمن تحفيز الحكومات على تقبل التنازل عن إشرافها على جوانب أخرى أقل حيادية من الناحية السياسية بل قد يدفعها ذلك إلى التمسك بما يتبقى لها من مجالات تعتقد أنها أكثر حساسية من تلك التي تم التنازل عنها .

إن التعاملات التي تأخذ بها المدرسة التعاملية والوظائف التي تضعها المدرسة الوظيفية كأساس للمضي نحو التكامل لا تتطابق معا بالضرورة في نطاقها الإقليمي بل قد تتسع بعض المجالات لتشمل العالم كله مثلما هو الأمر في الكثير من المنظمات العالمية التي تتولى تحقيق التعاون في مجالات تخصص مختلفة متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي. يرى "ميتراني" أن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال غير الحكومية خاصة في شقها التقني مما لم يشجع الطلب على المتخصصين المهرة وطنيا فحسب وإنما ساهمت في المشاكل التقنية على المستوى الدولي، مما يمكن من تحقيق التكامل، لأن نمو مثل هذه المشاكل

التقنية الصعبة وطنيا يساهم في تعدد التعاون الدولي في المجالات التقنية، وفي نظرية هذا الباحث هناك ما يعرف بالتشعب حيث يؤدي التعاون في المجال التقني إلى التعاون في المجالات الأخرى.

يستخلص "ميتراني" أن التكامل في قطاع تقني واحد يساهم بدوره في تحقيق التكامل في الميادين التقنية الأخرى، أي أن التكامل هو نتاج مسار مرجعي وتراكمي في نفس الوقت مادام التكامل في حقل معين كان نتيجة الشعور بالحاجة إلى هذا التعاون، إلا أن إقامة هذا التعاون سيؤدي حتما إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي خلق تعاون واسع في مجالات أخرى.

ثانيا: النظرية الوظيفية الجديدة

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة النقائص التي عرفتها النظرية الوظيفية الأصلية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من "Amitai Etzioni", "Ernest Hass" و"Karl Deutsch" الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس المساعدة على تفعيل التكامل وهي:

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى؛
- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة، وهذا من أجل انجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع؛
- ضرورة إقحام جماعات المصالح، النخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية.

إن هذا المنهج جاء بإضافات من أهمها: وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة إقليمية، وعموما تبدأ هذه المراحل بآليات تتمحور حول الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بالتجارة وانتهاء بحركة الأفراد، ثم المرور إلى نوع من التكامل الإيجابي أين ينقل الكثير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وهذا ما يمنح سلطات أوسع للمؤسسة الإقليمية، وتكتسب بذلك الحركة التكاملية ما يطلق عليه الأثر الانسيابي لعملية التكامل، حيث يؤدي تعلم البشر كيف يحدثون التكامل بالتجربة إلى إيجاد رغبة لديهم بالمضي فيه قدما.

بذلك يتحقق الاتحاد على دفعات، مما يستوجب على نظرية التكامل تحديد المعايير التي بمقتضاها يتم الاتفاق على المجالات الاقتصادية التي يفضل تخصيصها لتقود حركة مستمرة للتكامل.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للتكامل الاقتصادي

إن أهم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية تبرز عموما في شكل تعاون اقتصادي أو تكتل اقتصادي أو تكامل اقتصادي الذي يعبر عن الوحدة الاقتصادية، ولذلك جاء هذا المبحث ليعرف بأهم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية المتمثلة في:

-التكامل الاقتصادي والمفاهيم المجاورة له؛

-أشكال التكامل الاقتصادي؛

-دوافع التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي والمفاهيم المجاورة له

الفرع الأول: مفهوم التكامل لغة

إن كلمة "تكامل" ذات أصل لاتيني ابتدأ استعمالها في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا [1].

فهي تعني تجميع أجزاء الشيء أو الربط بين الأجزاء المنفصلة لتكوّن في الأخير كل متكامل، ولكي تؤدي وظيفة معينة[2].

الفرع الثاني: مفهوم التكامل اصطلاحا

ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على بيان المقصود بكلمة تكامل، حيث هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكامل:

الاتجاه الأول: هو اتجاه عام يرى أن التكامل يعني: أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منها.

الاتجاه الثاني: هو اتجاه أكثر تحديد حيث يرى أن التكامل يعني: عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة. [3]

---

[1] - Friz Machlup , **"A theory of thought on economic integration"** ,the macmillan press ltd, london , (1977)p 1

[2] - عبد المطلب عبد المجيد، **"السوق العربية المشتركة "**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة،(2003)،ص:13-10-110

[3] - إكرام عبدالرحيم، **"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة ...والتكتلات الاقليمية البديلة"**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى،(2002)،ص 42.

ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف اقتصادي موحد للتكامل، نظرا لاختلاف وجهات نظرهم بخصوص تحديد مفهومه. فيرى الدكتور "عبد الغني عماد "أن التكامل هو:(جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية)[1].

أما الأستاذ " B.Balassa" يرى بأن التكامل "عملية" و"حالة"، فبوصفه عملية: يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية منتمية إلى دول قومية مختلفة .

وإذا نظرنا إليه أنه حالة: فإنه بالإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

أما "فرانسوا بيرو" فقد عرّف التكامل على أنه: (فعل التكامل يجمع عناصر لغرض تكوين كل، أو ينمي انسجام كل موجود من قبل).

أما الاقتصادي" فان سارجيه"، فيوضح أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصاداتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، أي إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية وعدم وضع قيود جديدة. أما الاقتصادي " Gunnar Myrdal "، فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم.[2]

أما" Ernest Haas" الذي يعد من رواد نظرية التكامل ،فيرى بأنه:" مسار بواسطته تسعى الوحدات السياسية إلى انشاء مركز أو وحدة أشمل وأوسع تتولّى شؤونها بمختلف الأبعاد والأنواع، هذا المركز والذي بمقتضى ذلك تمتلك مؤسساته أو تهدف إلى امتلاك سلطة على الوحدات السياسية المكونة لها "

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن :"التكامل الاقتصادي هو مجموع الإجراءات المتخذة من طرف دولتين أو أكثر والتي ترمي إلى إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية على التجارة في السلع والخدمات، وكذا انتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء ".

---

[1]- عبد الغني عماد، **"التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة :أسباب التعثر وشروط الانطلاقة "**، المستقبل العربي (العدد250، ديسمبر 1999)، ص 65

[2]- سامي عفيفي حاتم **"التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق "**ط4، جامعة حلوان، القاهرة، (2003)،ص:30.

أو" التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة، مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.[1]

أو "التكامل الاقتصادي هو جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية.[2]

الفرع الثالث: المفاهيم المجاورة للتكامل الاقتصادي

1- مفهوم التكتل

التكتل الاقتصادي الإقليمي الدولي يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي، الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، جغرافيا، تاريخيا، ثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، وتسعى إلى تعظيم تلك المصالح بهدف زيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها والوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[3]

كما يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه: "تجمع مجموعة من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة.

فالتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

---

[1]- يحي عبد الغني أبو الفتوح ،**"تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي :دراسة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه"**، الادارة العامة، العدد 1(أفريل 2002)،ص 183.

[2]- وليد عبد الحي ، **"معوقات العمل العربي المشترك"**، سلسلة الثقافة القومية، 12(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، (1987)،ص121-122.

[3]- عبد المطلب عبد المجيد، **"السوق العربية المشتركة...."**مرجع سبق ذكره، ص :30

2- التعاون الاقتصادي

هناك من يعرفه على أنه محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي، بطريقة لا تؤدي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي، فالهدف هنا هو تحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي، لبلوغ أهداف اقتصادية محددة وليست بالضرورة مشتركة، دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى.[1]

وهناك من يرى أن التعاون الاقتصادي يتضمن الترتيبات الهادفة إلى التقليل من التّمييز، ومثال ذلك أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي الدولي .

وهذا ما يميزه عن التكامل الاقتصادي الذي ينطوي على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز، مثال ذلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي يدخل في إطار أعمال التكامل الاقتصادي.[2]

إن علاقات التعاون الاقتصادي تتضمن العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل.

3- الاندماج الاقتصادي

يعتبر مصطلح الاندماج الاقتصادي من المفاهيم الغامضة في المجال الاقتصادي، فقد عبر عن ذلك "فرانسوا بيرو" بالقول : "ضمن هرم الكلمات المبهمة وغير الجميلة حيث ترب النقاشات الاقتصادية لغتنا، يحتل مصطلح الاندماج مرتبة جيدة "[3].

لقد برزت فكرة الاندماج لأول مرة حسب رأي"Horacio Godoy" كوسيلة أكثر عقلانية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن التصنيع يتطلب اقتصاديات ذات مستوى كبير ولأنه يصعب الوصول إلى ذلك بدون اندماج .

ويرى الباحث يوسف عبد الله صايغ أن: "الاندماج يمتد من التعاون أو التعاضد وهو أدنى صيغ التجمع إلى الوحدة في الطرف الآخر التي هي أكثر الصيغ تقدما إلزاميا مرورا بالتنسيق والتنظيم وتيسير التعامل ثم التكامل على أنه يميز بينهما باعتبار أن الاندماج هو صيغة متقدمة للتكامل تتضمن توجهات نحو التكامل بشكل عضوي

[1]- العربي إسماعيل، **"التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة "**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (1981)،ص:2

[2]- بوقارة حسين ، **"سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج"**، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة قسم الماجستير، دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة الجزائر،(1994/1993).

[3]- **مجلة الوحدة**، العدد 89، الرباط، فبراير 1992،ص :73

من أجل أغراض متفق عليها للمجموعة المعنية في الميادين الاقتصادية، التكنولوجية، التربوية، العلمية والاجتماعية. فمفهوم الاندماج إذن، يقل قليلا عن الوحدة الاقتصادية وهو بذلك يختلف نوعيا عن التكامل.[1]

إن الباحث المغربي الدكتور المختار مطيع يعتبر أن ترجمة مصطلح"Intégration" هو الاندماج وليس التكامل، ذلك لأن التكامل يتعدى احدى تقنيات الاندماج ومرحلة سابقة عنه، ويضيف الدكتور مطيع: "ولعل ما يبرر تفضيلنا للاندماج بدل التكامل، أن هذا الأخير يكون أحيانا من شروط الأول، ويطغى عليه الطابع التقني أكثر، في حين أن الاندماج يقصد به مسلسلا ديناميكيا يضم جميع أشكال التقارب الاقتصادي بدءا بأضعف صيغ التعاون وانتهاء بأقوى صيغ الوحدة، ويمكن لمصطلح الاندماج أن يستعمل على مستويين :

– على المستوى الوطني: ليقصد به التقليص أو الحد من التباينات الاقتصادية، الاجتماعية، القطاعية والجغرافية في مجال توزيع الثروة والدخل، والتقريب بين المناطق الاقتصادية الجهوية عن طريق العقلنة والتنسيق وإقامة مشروعات تنموية.

– وعلى المستوى الدولي: بوصفه أي شكل تعاوني –تضامني من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية" [2]

المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي

تهدف التكتلات الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية وعسكرية، يمكن أن نوجزها فيما يلي: [3]

أولا: الأهداف الاقتصادية

1–الحصول على مزايا الإنتاج الكبير لأن اتساع حجم السوق يوجه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما؛

2–تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكامل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي؛

3–تسهيل عملية التنمية الاقتصادية لأن اتساع حجم السوق ووفرة عنصر العمل يساهمان في إيجاد فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج، الاستثمار، الدخل والتشغيل؛

4–تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية؛

---

[1]- صايغ يوسف عبد الله ،**"الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية في المؤلف الجماعي"** -دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي-مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (1982)، ص:160.

[2]- مطيع المختار ،**"محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي "**مجلة الوحدة، العدد 89، الرباط، (1992)، ص:74

[3]- عبد المطلب عبد المجيد ،**"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"** مرجع سابق ص:52-53.

5-رفع مستوى رفاهية المواطنين بتوفير السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة الإنتاج من جهة أخرى؛

6-التقليل من الاعتماد على الخارج، وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة.

ثانيا: الأهداف السياسية

1- تحقيق الأمن القومي والسلام وتقليص الاحتكاكات بين الدول المتجاورة والتي كانت سابقا تكّن لبعضها العداء، وذلك بتطبيق الاتفاقيات التجارية مما يحد من ذلك العداء ويسود السلم ما بين تلك الدول وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي "كورديل هال" لسنتي1943م و1944 بقوله: "إذا استطعنا زيادة عمليات التبادل التجاري بين الأمم عن طريق التجارة المخفضة للحواجز الجمركية وإزالة العوائق غير الطبيعية للتجارة سنكون قد قطعنا شوطا طويلا نحو إزالة الحرب نفسها"، كما أكد أن الحرب العالمية الثانية لم تندلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأي دولة تم إبرام اتفاقيات تجارية معها باستثناءات قليلة؛

2- قد يكون الهدف من وراء تكوين تكامل اقتصادي رغبة دولة ما في السيطرة السياسية على بعض الدول الأخرى الأقل نموا اقتصاديا، والتي ترغب في تطوير اقتصادها وذلك بمحاولة الدول المتقدمة إقناع الدول المتخلفة بإقامة تكامل بشرط تطبيق الدول المتقدمة نظاما اقتصاديا وسياسيا معينا، أو إدخال الدول المتخلفة في تنظيمات سياسية، وهو ما حدث في القرن التاسع عشر (19) حيث نادى السياسي البريطاني "ريتشارد كوبدن "بإلحاح أن تتاجر بريطانيا بحرية مع جيرانها لتقنعهم بميزات التجارة الحرة لإدخالهم أكثر في عصبة الأمم؛

3-بناء تكامل سياسي ما بين الدول الذي يمهد الطريق للوحدة السياسية، وإرساء أسس الديمقراطية في الدول الأعضاء وإجراء بعض الإصلاحات السياسية فيها.

ثالثا: الأهداف الاجتماعية[1]

1- رفع المستوى العلمي والثقافي لمواطني دولة معينة نتيجة دخولها في نموذج تكاملي مع دولة أكثر تقدما منها؛

2-تظافر الجهود المالية والعلمية والبشرية للدول وتسخيرها في البحث والتطوير في كافة المجالات لخدمة مصالحها؛

[1] - François goutier , relations économiques internationales, 2ème édition, les presses de l'université lava sainte.foy, canada.1992, p :192.

3-إعادة توزيع السكان في الدول المعنية بالتكامل، حيث ينتقل السكان من المناطق الأكثر كثافة إلى المناطق الأقل كثافة؛

4- حل المشاكل التي لا تخص دولة بمفردها بل هي مشاكل مطروحة على المستوى العالمي مثل مشكلة البيئة.

رابعا: الأهداف العسكرية

1- الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الداخلة في التكامل لمواجهة تحديات العالم الخارجي؛

2-أصبح التكامل الاقتصادي بمثابة أداة تستطيع بواسطتها الدولة تأمين نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي بحيث يسمح التكامل للدول الحصول على المعونات العسكرية الخارجية، وإقامة قواعد عسكرية داخل أراضيها.[1]

المطلب الثالث: أشكال ومزايا وأسس التكامل الاقتصادي[2]

الفرع الأول: أشكال التكامل الاقتصادي

إذا كان التكامل يقوم على إزالة الحواجز لضمان حرية انتقال الموارد والمنتجات ثم تهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادي، فإن ذلك يتم بعدة أشكال يمثل كل شكل منها مرحلة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي وهي خمسة مراحل متتابعة تتمثل فيما يلي:

أ-منطقة التجارة الحرة: وهي تعني إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات التي تنتقل بين الدول المشتركة في اتفاقية المنطقة الحرة مع احتفاظ كل دولة بتعرفتها الجمركية وإزاء الدول غير الأعضاء في الاتفاقية.

ب- الاتحاد الجمركي: ويكون بالاتفاق على حرية تبادل السلع بين دول الاتحاد الجمركي وبدون قيود جمركية مثل المرحلة السابقة، ويضاف عليها تطبيق الدول الأعضاء تعريفة جمركية موحدة في معاملاتها مع دول العالم الأخرى.

ج- السوق المشتركة: ويكون زيادة على ما يقتضيه الاتحاد الجمركي من حرية انتقال السلع وإلغاء الحواجز الجمركية، الاتفاق على حرية انتقال الموارد أو عناصر الإنتاج وهي العمل ورأس المال بين دول السوق المشتركة.

د- الاتحاد الاقتصادي: وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في السوق المشتركة، العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وما يرتبط بها من إجراءات ونظم بين الدول الأعضاء بقصد إزالة التمييز الناشئ فيما بينها من تفاوت.

---

[1]- بديار أحمد، **"التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة-دراسة حالة اتحاد المغرب العربي"**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-2007/2006.

[2]- B. Ballassa: "**The theory of Economic integration**", Allen and Vnwin, (1961) . P.1-2.

هـ- الوحدة الاقتصادية: وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في المراحل السابقة توحيد السياسات النقدية، المالية، الاقتصادية، العملة والعمل وإنشاء مؤسسات تكاملية (مثل البنك المركزي الموحد لدول التكامل) ووجود سلطة عليا للوحدة وجهاز إداري لتنفيذ السياسات الاقتصادية التكاملية، وعلى الدول الأعضاء في الوحدة الالتزام بقرارات هذه السلطة العليا.

الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (1-1) :ملخص لمراحل التكامل الاقتصادي

	الغاء التعريفات الجمركية	تعريفة جمركية موحدة	حرية انتقال الموارد	عملة وسياسة نقدية موحدة	هيئة اقتصادية مشتركة عليا
اتفاقية تفضيلات					
منطقة تجارة حرة	√				
اتحاد جمركي	√	√			
سوق مشتركة	√	√	√		
اتحاد النقدي	√	√	√	√	
تكامل اقتصادي كامل	√	√	√	√	√

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على مراجع مختلفة

إن التكامل الاقتصادي بهذا الشكل يحقق مزايا عديدة وتزداد الحاجة إليه في العصر الحاضر كما يتضح من بنوده في الفرع الثاني كما يلي:

الفرع الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي والحاجة إليه في العصر الحاضر[1] ومنها ما يلي:

أ-تعميق وحسن تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار تنظيمي مستقر؛

ب-حسن تخصيص واستخدام الموارد المتاحة في الدول الأعضاء؛

ت- استغلال كافة الطاقات المتاحة بتضافر عوامل الإنتاج التي قد يتوفر بعضها في دولة مثل الأراضي الواسعة أو العمالة الكبيرة ولا يتوفر لديها رأس المال اللازم للاستثمارات الذي يتوفر في دولة أخرى؛

ث-وجود مناخ وشروط أفضل للتجارة البينية بين دول التكامل وبينها وبين باقي دول العالم؛

[1]- **ندوة: السوق الإسلامية المشتركة**- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر- (1991)

ج –مواجهة التكتلات الاقتصادية التي انتشرت على مستوى العالم حيث يتيح التكامل فرصة لأن تكون الدول ندًّا لهذه التكتلات؛

ح– العمل على إيجاد اقتصاد قوي يمكنه أن يواجه الاقتصاديات الأخرى من حيث القدرة على التفاوض والتوصل إلى شروط تعامل مناسبة مع هذه الاقتصاديات؛

خ–إن العولمة وما تحمله من متغيرات تعمل على وضع شروط للتجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية تطبق على جميع الدول، وكما ظهر مما حدث حتى الآن في اجتماعات منظمة التجارة العالمية فإن قراراتها تصنع بواسطة الدول المتقدمة ولصالحها على حساب الدول النامية التي تتعامل منفردة وبأصوات ضعيفة أما في حالة التكتل فيما بينها فإنه يكون لديها صوت قوى يمكن أن يشارك في صنع واتخاذ القرارات الصادرة عن هذه المنظمة لما فيه صالح جميع الدول، ومن جانب آخر فإن القرارات التي تصدر عن منظمة التجارة العالمية تطبق على جميع الدول في علاقاتها الاقتصادية الدولية، وقد تكون غير ملائمة للتعامل فيما بين مجموعة دول متجاورة، أو ذات خصائص مشتركة، أما لو كانت هذه الدول منظمة في شكل تكتل اقتصادي، فإنه يجوز لها أن تضع شروطاً مناسبة للتعامل فيما بينها دون إلزامها بتطبيق ذلك على الدول الأخرى.

إن التكامل الاقتصادي وفق هذا التصور لابد له من أسس حتى يحقق هذه المزايا وفي الفقرة التالية نوضح هذه الأسس.

الفرع الثالث: أسس التكامل الاقتصادي[1]

إن التكامل الاقتصادي يدور حول تنظيم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول ولذلك لابد أن تكون هناك علاقات اقتصادية أولا، وأن يستند التكامل على مجموعة من الأسس من أهمها ما يلي:

أ–الجوار بين الدول الأعضاء في التكامل لتسهيل الانتقال والاتصالات؛

ب–التجانس الثقافي والاجتماعي لأن التكامل في نهاية الأمر علاقات بشرية بين سكان الدول المتكاملة؛

ت– التنوع من حيث اختلاف الموارد والمنتجات فيما بين الدول وكذا التنوع البيئي لأن التكامل في أحد مضامينه هو تجميع أجزاء مختلفة في كل واحد؛

ث– وجود طاقات غير مستغلة لدى كل دولة وبالتكامل فيما بينها يمكنالاستفادة بها.

[1]- **"مؤتمر اقتصاديات العالم الإسلامي في ظل العولمة"**، المنعقد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر،(1999).

هذه هي أهم المفاهيم الأساسية للتكامل الاقتصادي، فهل الوضع الاقتصادي في العالم العربي بحاجة إلى التكامل؟ وهل تتوفر فيه أسس التكامل؟ هذا ما سنتعرف عليه في المطلب التالي.

المطلب الرابع: أثار ومعوقات التكامل الاقتصادي[1]

بالرغم من المزايا العديدة التي يتيحها التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة وذلك بتحقيق الرفاهية، إلا أنه قد ينتج عن التكامل عدة أثار، كما قد يواجه التكامل الاقتصادي معوقات أو مشاكل.

الفرع الأول: أثار التكامل الاقتصادي

يعتبر الاقتصادي الأمريكي "جاكوب فاينر" هو أول من وضع الأساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة النظر التحليلية وذلك من خلال تطرقه للآثار الساكنة والآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي.

أولا: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي

اقترح" جاكوب فاينر" مفهومين بغرض تقييم أثار التكامل وهما :"خلق التجارة" و" تحول التجارة". ففي حالة ما إذا كان الأثر الصافي هو لصالح خلق التجارة، يقال بأن جهود التكامل هي لصالح الدولة محل التحليل، والعكس صحيح في حالة كون الأثر الصافي لصالح تحول التجارة.

1-أثري تحويل وخلق التجارة

يقصد "بأثر خلق التجارة" أو أثر تعميق التجارة التحول من منتجين غير أكفاء إلى منتجين أكفاء بسبب التكامل (إحلال جزء من الإنتاج المحلي للبلد العضو بالتكامل بإنتاج أقل تكلفة مستورد من الدول الأخرى الأعضاء بالتكامل). هذا الأثر سمّاه الاقتصادي "فينر" بالأثر الإنشائي.[2]

وبعبارة أخرى يتمثل هذا الأثر في تعويض السلع المنتجة محليا بالواردات القادمة من باقي الدول المتكاملة نظرا لانخفاض تكاليفها في هذه الدول مقارنةبتكاليف الإنتاج المحلية. ويعتبر أثر خلق التجارة أثر إيجابي للتكامل الاقتصادي، يزيد في رفاهية الدول الأعضاء في التكامل لأنه يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد بفضل حرية التجارة.

---

[1] - **التقرير الاستراتيجي العربي 1993**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام 1994 http://www.Ahram.org.eg/acpss/Ahram.htm.

[2] - François gouthier," **Relation économique international"**,2ème edition,les presses de l'université lava sainte.foy,Canada.1992,p:192

أما "أثر تحويل التجارة"فيعني عكس أثر خلق التجارة، أي التحول من منتجين أكفاء إلى منتجين غير أكفاء (إحلال واردات مرتفعة التكلفة مستوردة من أحد الدول الأعضاء بالتكامل محل واردات كانت تستورد من بلد غير عضو). أو بعبارة أخرى فإن أثر تحويل التجارة يعني قيام دول الاتحاد الجمركي بتعويض السلع المستوردة من باقي دول العالم، بالسلع المنتجة داخل المنطقة المتكاملة، نظرا لتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة على استيراد السلع من دول خارج منطقة التكامل، وإعفاء السلع المنتجة من أية تعريفة جمركية داخل منطقة التكامل.

إن تحويل التجارة من موردين أرخص سعرا إلى موردين أغلى سعرا، يفسر لنا أن أموالا كثيرة دفعت من أجل شراء نفس المنتوج، وبالتالي يعتبر هذا الفارق تكلفة إضافية، ولهذا يعتبر تحويل التجارة أثر سلبي من أثار التكامل.[1]

2-الأثر على الاستهلاك وتوزيع الدخل

إن إلغاء القيود على حركة السلع بين أطراف التكامل يؤدي إلى انخفاض أسعار بعض السلع وارتفاع أسعار السلع المستوردة من دول غير أطراف في التكامل نتيجة لارتفاع الرسوم الجبائية بعد التكامل، وما يحدث من تغير نسبي في أسعار سلع الاستهلاك يؤدي إلى إعادة توزيع مداخيل الأفراد على طلب هذه السلع مما يؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية.[2]

3-أثر التكامل على عناصر الإنتاج

إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى حرية تنقل عوامل الإنتاج من رأس مال ويد عاملة بين دول التكامل:

- بالنسبة لرأس المال فإنه ينتقل ما بين دول منطقة التكامل إما على شكل أموال مودعة لدى البنوك أو على شكل استثمارات[3].

- أما بالنسبة لعنصر العمل، فإنه يسمح انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق الإنتاجية داخل منطقة التكامل بالتخصص والتعمق في تقسيم العمل بناء على المزايا النسبية التي تتمتع بها الأنشطة والدول المتكاملة. أي أنه عندما يكون الفرق في الأجور كبير بين دول منطقة التكامل فهذا يؤدي إلى انتقال اليد العاملة من البلد الذي يمنح أقل أجر

[1]- كامل بكري ، **"التجارة الدولية والتمويل"**، الدار الجامعية، الإسكندرية،(2003)،ص:202

[2]- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفر **"الاقتصاد الدولي":** مؤسسة شباب الجامعة-الإسكندرية-،(1999)،ص217.

[3]- ادريس محموش، **"التكامل الاقتصادي المغاربي في الفترة (1970-1997)"**،مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص:23،24

إلى البلد الذي يمنح أعلى أجر، إضافة إلى ذلك فإن التكامل الاقتصادي يساهم في تحسين الهياكل الاقتصادية وتطوير الإنتاج كما ونوعا مما يزيد من نسبة التوظيف ومستوى العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج.[1]

ثانيا: الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي

1-أثر المنافسة

إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة المنافسة بين المنتجين والقضاء على الاحتكار وينتج عن ذلك تخفيض الأسعار وتحسين الإنتاج كما ونوعا بسبب إلغاء أو تخفيض الحواجز الجمركية.

2- أثر وفرات الإنتاج

تسمى أيضا "وفرات النطاق"، بحيث يترتب عن اتساع حجم السوق انخفاض في تكاليف الإنتاج الكبير، أي أن التكامل الاقتصادي يساهم في تخفيض نفقة إنتاج السلعة التي ينتجها كل بلد طرف، نتيجة الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير.

3- زيادة النشاط الاستثماري

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة الاستثمارات في صناعات التصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي في منطقة التكامل، وتشجيع الصناعات الناشئة وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين هيكل الصادرات من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات.

الفرع الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي

قد يواجه التكامل الاقتصادي أثناء قيامه مشاكل أو عقبات مما يعجل بفشله، وقد تكون هذه المعوقات قبل تنفيذ المراحل الأولى منه، مما يؤدي إلى عدم تجسيده في أرض الواقع، وقد تكون هذه العقبات أثناء مراحل التكامل المتقدمة، مما يحول دون الوصول إلى مرحلة التكامل التام، وهذه المشاكل متعددة يمكن أن تتمثل في مايلي:[2]

1- تشابه الهياكل القاعدية الاقتصادية لبعض دول التكتل: قد تتجه هذه الدول إلى إنتاج سلع متشابهة وهذا لا يشجع على زيادة التبادل التجاري عن طريق التكامل بين دول التكتل لأنها تنتج نفس السلع.

[1]- بوكساني رشيد، دبيش أحمد، **"مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي"**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الانسانية-البصيرة -، الجزائر، العدد 4، سبتمبر 2004، ص 88.

[2]- اسماعيل معراف **"التكتلات الاقتصادية الاقليمية"**، ديوان المطبوعات الجامعية،2012-الجزائر-

2- ضعف البنية التحتية لبعض الدول: إن ضعف أو انعدام البنى التحتية من وسائل نقل، مواصلات وشبكة معلومات في بعض الدول يعيق إقامة تكامل اقتصادي، لأن تطور البنى التحتية يسهل عملية التبادل التجاري بين الدول عن طريق اقتصاد الوقت و التكاليف.

3- اختلاف درجات النمو الاقتصادي وأساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة: يؤدي التباين الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان المختلفة إلى مواجهة عدة صعوبات أثناء قيام التكامل الاقتصادي بين هذه البلدان لأن الدول المتقدمة تستفيد من مكاسب التكامل، كما تتجه إليها عناصر الإنتاج القابلة للانتقال لتوفر الخبرات ورؤوس الأموال.

4- مشاكل تتعلق بالجانب السياسي ونقص الوعي بأهمية التكامل: إن غياب الوعي والإرادة السياسية لأصحاب القرار يشكلان عائق أمام إقامة تكامل اقتصادي، وينعكس ضعف الإرادة السياسية التكاملية في مظاهر مختلفة منها إفراغ المؤسسات والمنظمات والاتفاقات من مضمونها والاكتفاء باستمرار وجودها شكليا وكذلك نقص الوعي لدى شعوب بعض الدول بأهمية تكاملها، وبالمزايا التي يمنحها لها، ونظرتهم الخاطئة للتكامل على أنه يعمق تبعية البلد ويقسم مواردها على مجموعة الدول المتكاملة معها وينقص من إيراداتها نظرا لإلغاء الرسوم الجمركية.

5- مشاكل متعلقة بتنفيذ اتفاقيات التكامل: قد تواجه بعض الدول مشاكل أثناء تنفيذ اتفاقيات التكامل، فمثلا وضع تعريفة جمركية موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المختلفة، قد يؤدي ببعض الدول إلى رفض هذه التعريفة لأنها تقل مثلا عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، ودول أخرى ترفض تعريفة موحدة تزيد عن الرسم المعمول به، خوفا من تعرض مصالحها التجارية للخطر.

6- مشاكل توزيع الإيرادات المحصلة: من المشاكل الأخرى التي تطرح على مستوى التكامل الاقتصادي، نذكر مشكلة توزيع مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء في التكامل، كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، فنظرا لاختلاف مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي فإن الإيرادات المحصلة من بعض الدول الأعضاء تكون متباينة، وهنا يطرح الإشكال حول الأساس المعتمد عليه في توزيع هذه الحصص، أما فيما يخص توزيع الضرر، فقد يتخذ التعويض صورة منح معاملة تفضيلية أو تحويل بعض الموارد إلى الدول التي حققت مكاسب أقل من الدول التي حققت موارد أكبر.

إلى جانب هذه المشاكل هناك مشكل انتقال عناصر الإنتاج، وإقامة المشروعات الجديدة، ومشكل الفصل في المنازعات بشأن الاتفاقيات المبرمة وتعديلها، وكل هذه المشاكل تحدث في أولى مراحل التكامل قبل تنسيق السياسات الاقتصادية، المالية، النقدية والضريبية.[1]

مما سبق يتبين لنا أن إقامة أي تكامل اقتصادي بين دولتين أو أكثر، قد ينجم عنه آثار سلبية في المدى القصير، أما الآثار الإيجابية فيتطلب ظهورها وقتا طويلا، كما لا يمكن تحقيق التكامل من البداية إذا لم تتوفر الشروط اللازمة لإقامته أو اعترضته مشاكل.

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي العربي " واقع وأفاق"

في خضم نظام التكتلات، يطرح التكتل الاقتصادي العربي كحقيقة موضوعية أفرزتها التغيرات العالمية في إطار العولمة، وازداد الطموح إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية نظرا للتحديات التي تواجهها نتيجة تعاظم التكتلات العالمية، وازدياد فجوة الغذاء وفجوة التكنولوجيا في العالم العربي، غير أن مسيرة التكامل تعرضت لأزمات متواصلة أثرت عليها سلبا.

المطلب الأول: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي[2]

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

يحتل الوطن العربي مساحة واسعة، وتفصله فواصل طبيعية عما يجاوره من أقطار العالم (البحار، المحيطات، الصحاري، السلاسل الجبلية...)، وبالرغم من تلك الفواصل إلا أن امتلاكه لمقومات أخرى أدت إلى التعاون بين أقطاره وتتمثل فيما يلي:

1-المقومات غير الاقتصادية

أ-وحدة اللغة العربية

تشكل اللغة العربية رابطة قوية بين الأمم لأنها وسيلة اتصال تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف كتكوين المفاهيم المشتركة، توحيد المشاعر والأحاسيس وإلغاء الاختلافات العشائرية، الإقليمية والدينية، وهي اللغة الرسمية في جميع أقطار الوطن العربي.

[1]- سماح أحمد فضل، **"المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"**، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، (2010)، ص: 67 -72.

[2]-محمد صفوت قابل، **"التكامل الاقتصادي العربي-الطموحات والمشاكل-"**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، أعمال المؤتمرات، ص.271،عام2011

ب–وحدة الدين الإسلامي

الدين الإسلامي يعتبر رابطة قوية خاصة وأن له من الخصائص الجماعية ما يتطلب التعاون، فمن مظاهره:

–الصلاة الجماعية نحو قبلة واحدة ؛

– الحج و مناسكه؛

– التكافل بين المسلمين ووحدة الأعياد الإسلامية...

ت– التاريخ المشترك

إن التاريخ المشترك من المقومات الأساسية لقيام تكامل اقتصادي عربي، حيث عاش الوطن العربي تاريخا واحدا تحت راية الإسلام، ولكن تفككت هذه الوحدة بتعرض عدة دول عربية للاستعمار والانتداب.

كان لهذا العامل سابقا تأثيرا سلبيا على التكامل العربي، خاصة قبل تطور وسائل المواصلات، أما حاليا ومع تطور وسائل الاتصال والمواصلات، فإن التقارب الجغرافي بين الدول العربية يعتبر عنصرا محفزا للتكامل الاقتصادي.

2– المقومات الاقتصادية

تتوافر في الوطن العربي عدة مقومات أساسية لقيام تكامل اقتصادي، وإن التعامل مع الوطن العربي كوحدة سياسية ترتكز على وحدة اللغة والتاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة .إن هذه الخصائص تشكل مرتكزا لعملية التكامل في أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تحديد هذه المقومات فيما يلي:

أ– تعدد وتنوع الموارد الطبيعية: يملك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة في المجالين الزراعي والصناعي، بحيث يمتد على مساحة كبيرة تبلغ حوالي 14 مليون كم2. وفي إطار هذه المساحة الكبيرة تتنوع المناخات، التضاريس وأنواع التربة وتتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370مليار م3 يستغل منها حاليا 175 مليار م3 فقط. ونتيجة لذلك تتنوع المحاصيل الزراعية، الثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة كالرياح والحرارة .

ب– حجم السوق العربية: إن سعة السوق العربية تشكل مجالا رحبا للتكامل العربي، هذا ما يؤكده توافر عدد كبير من الموارد والإمكانات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسينها إلى مدى بعيد ثم إنماء استراتيجية ترتكز على التعاون والتكامل.

ت–توافر الكوادر: يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة في المجالين التكنولوجي أو الإداري نظرا لاتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية، وتوفر التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال كالأنترنت، ووسائل النقل البرية، البحرية والجوية، وهناك مؤسسات بحثية مهتمة بالتكامل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي.[1]

الفرع الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي[2]

إن مقومات التكامل الاقتصادي العربي (عوامل ايجابية) يمكن دحضها بمعوقات (عوامل سلبية) وهذا ما يفسر عدم وصول التكامل الاقتصادي العربي إلى مستوى طموح الجهات التي تنادي به. يمكن إيجاز أهم هذه المعوقات فيما يلي :

أ– الوضع السياسي

إن أوضاع المنطقة العربية ككل تؤثر على الاستثمار في المنطقة والتي تتجلى في المشاكل الحدودية والحروب الأهلية وهي من مخلفات الاستعمار وكذا ما يسمى بثورات الربيع العربي. إن البلدان العربية مازالت تمر بمرحلة "اللّاسلام واللّاحرب"، أما دول الجوار غير العربية شمالا ،غربا وجنوبا فعلاقتها مع الدول العربية بقيت مضطربة ومتوترة ميّزها التدخل في الشؤون الداخلية، ونزاعات على الأرض والمياه .

إن تدهور الوضع السياسي العربي، وعدم وجود آليات لحل النزاعات، من شأنه عرقلة جذب الاستثمارات إلى المنطقة العربية الغارقة في النزاعات.

ب–الوضع الاقتصادي

تتجلى في العوامل الطاردة للاستثمار وهي:

– عدم توفر البنية الأساسية كما ونوعا في الدول العربية: والمتمثلة في خدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات السلكية واللّاسلكية ، الموانئ، الطاقة والمياه.... ؛

–محدودية السوق المحلي: أي ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق مما يعرقل تسويق المستثمرين لمنتجاتهم وانخفاض العائد الاستثماري، إضافة إلى صعوبات متعلقة بتحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية، أما بسبب السياسة الحمائية الجمركية وغير الجمركية أو بسبب المنافسة المضروبة عليها من طرف السلع الأجنبية؛

–غياب أو ضعف الأسواق المالية في معظم الدول العربية، وبالتالي غياب دورها المتمثل في التوسط المالي بين السيولة النقدية واحتياجات تمويل المشاريع الاستثمارية في الأجلين المتوسط والطويل؛

[1]- الحمش منير، **التكامل الاقتصادي العربي**، (دار الجليل، دمشق ،1987)، ص. 35.

[2]-أحمد الكواز، **"حلقة نقاشية حول: اندماج اقتصادي اقليمي أم دولي، الحالة العربية"**، المعهد العربي للتخطيط، أفريل 2010

– عدم وضوح السياسات الاقتصادية :وغياب التخطيط المنظم، مما أدى إلى نقص كفاءة الاجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري؛

– التمييز في المعاملة الضريبية بين المستثمرين الوطنيين والمستثمرين الأجانب؛

–تعدد سعر الصرف وعدم ثباته، والقيود على تحويل العملة وتحويل الأرباح ورأس المال؛

– ضعف حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي المنتج للسلع الغذائية مما زاد من التبعية إلى الخارج؛[1]

–اقتصار مشروعات الصناعات التحويلية على الصناعات الخفيفة مثل إنتاج المنتجات الغذائية، النسيج والمنتجات الكيمياوية، بينما تتضاءل فيها مشروعات الصناعات الثقيلة والميكانيكية؛

– ضعف التكنولوجيا في الدول العربية مما أثر سلبا على الاستثمارات العربية البينية وغير البينية.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي العربي[2]

تعد فكرة التكامل الاقتصادي العربي فكرة قديمة مطروحة على الصعيد العربي بدليل ظهور عدة محاولات تهدف لتحقيق التكامل لكنها لم تحقق النتائج المرجوة منها نظرا لعدة معوقات، ومنذ الخمسينيات اهتمت الدول العربية بالتعاون الاقتصادي لارتباطه بأهداف التنمية، فكونت مجموعات من الدول العربية تكتلات للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، وأبرمت عدة اتفاقيات للتجارة الحرة الثنائية، ولقد مرّ العمل الاقتصادي العربي بعدة مسارات من بينها:

1– الفرع الأول: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

بدأت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في 13 /04/ 1950 بعقد أول اتفاقية أو معاهدة عرفت "بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون العربي"، المنبثقة عن جامعة الدول العربية التي أنشئت في 1945/03/20 بعد التوقيع على بروتوكول الإسكندرية في 1944/10/09.[3]

وقد أقر ميثاق الجامعة كل من الأردن، سوريا، العراق، لبنان، مصر، السعودية واليمن، وكان الهدف من هذه الجامعة هو توحيد الدول العربية، وتوثيق الصلة بينها.

لقد نصت المادة 07 من هذه الاتفاقية على أهمية القيام بعمل جماعي لتنمية اقتصاديات الدول العربية، ثم تعزز هذا الاتفاق بإبرام "اتفاقية التبادل التجاري والترانزيت "بين دول الجامعة العربية وهي: الأردن، سوريا، العراق

[1]- صلاح وزان، **تنمية الزراعة العربية، -الواقع والممكن-**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص. 413.

[2] -Cencis, poverty in transformation, définition indicators and key players at the national and méditerraneanlevel, rapport finalde recherches, femise, mars 2000.

[3]- يونس أحمد البطريق، **الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1985)، ص. 269.

السعودية، لبنان، مصر، ليبيا واليمن. وتشمل هذه الاتفاقية الإعفاءات من الرسوم الجمركية، وتهدف إلى إنشاء منظمة تجارية عربية حرة كمدخل لقيام تكامل اقتصادي عربي.

2-الفرع الثاني: مشروع الوحدة الاقتصادية العربية

لقد اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارها بتاريخ 1956/05/22 في دمشق، والذي أوصت بموجبه الحكومات العربية بتشكيل لجنة من الخبراء العرب مهمتها إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات الواجب إتباعها لتحقيقها، على أن تقدم لجنة الخبراء تقريرها إلى اللجنة السياسية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر، وعقدت لجنة الخبراء الاقتصاديين العرب اجتماعها بلبنان من 06 إلى 22أوت 1956 وأعدت مشروع الوحدة، وقد تم عرض تقرير اللجنة على مجلس الجامعة في الدورة السادسة والعشرين بتاريخ 1956/10/15، ثم أحيل على المجلس الاقتصادي لمناقشته في الدورة الرابعة في 1957/05/5، حيث قامت لجنة الشؤون الاقتصادية والوحدة والتخطيط المنبثقة عن مجلس الجامعة بدراسة المشروع مجددا وإدخال بعض التعديلات عليه مع إضافة ملحقين أحدهما يتعلق بالاتفاقيات الاقتصادية الثنائية ذات الطابع السياسي أو الدفاعي، والثاني يتعلق بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية. وأوصت اللّجنة المجلس الاقتصادي بالموافقة على هذا المشروع.[1]

أما عن محتوى الاتفاقية يتمثل في تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين الدول العربية تضمن لها ما يلي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- حرية انتقال البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
- حرية الإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية النقل والترانزيت؛

لتحقيق هذه الأهداف تقضي المادة الثانية(02) من المشروع بأن تقوم الدول العربية بما يلي:

- جعل بلادها منطقة جمركية موحدة؛
- توحيد أنظمة التجارة الخارجية، النقل والترانزيت؛
- عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة؛
- تنسيق السياسات الزراعية، الصناعية والتجارية؛

[1]- ابراهيم سليمان المهنا ،**"مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية"**،(مجلة التعاون الخليجي :خيارات وبدائل)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة، العدد 21،الطبعة 1، (1998)، ص.47- 54.

- تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي؛
- توحيد التشريعات الضريبية، المالية والنقدية.

تم التوقيع على الاتفاقية في 1962/01/06 من طرف كل من: الأردن، سوريا، مصر، الكويت، والمغرب، ودخلت حيز التنفيذ بداية من 1962/04/30، ولم تلق سبيلها إلى النجاح بسبب عراقيل واجهتها.

3- الفرع الثالث: السوق العربية المشتركة

لقد صدر القرار رقم 17 في دورة انعقاد المجلس الثاني بتاريخ 1964/08/13، والقاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة كخطوة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة. وقد انحصر تنفيذ قرار السوق المشتركة في البداية، على شكل منطقة حرة، في أربع دول من بين 14 دولة عضو في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهي: الأردن، سوريا، العراق، ومصر. وأصبحت اتفاقية السوق العربية المشتركة سارية المفعول ابتداء من 1965/01/01، وبعد اثني عشر(12) سنة انضمت ثلاث دول أخرى وهي: ليبيا، اليمن وموريتانيا سنة 1977.

من الأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه السوق نذكر:

-حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛

- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛

- حرية الإقامة، العمل، الاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي؛

-حرية النقل، الترانزيت واستعمال وسائل النقل، الموانئ والمطارات المدنية.

من خلال هذه الأهداف يتضح أن السوق العربية المشتركة كانت ترمي إلى إقامة منطقة تجارة حرة، والتوجه نحو اتحاد جمركي، لأنه لم يشر في موادها السبعة عشر ما يدل على أنها سوق مشتركة. إلا أن السوق المشتركة قد تعثرت في التنفيذ لعدة أسباب منها ما يرتبط بقواعد المنشأ، فقد نصت اتفاقية إنشاء السوق، المادة السابعة عشر، على تخفيض تكاليف الإنتاج المحلية، متضمنة المواد الأولية التي منشؤها أحد الدول الأعضاء بالسوق، على الأقل40 % من التكاليف الكلية. وتم تعديل هذا الشرط عام 1968 ليشير الى المواد الأولية واليد العاملة المحلية بدلا من المواد الأولية فقط. ثم تلاه تعديل آخر في عام 1978 ليشير إلى أن المنتجات هي من منشأ الدولة المعنية.

4- الفرع الرابع: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981

أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981، وقد استهدفت هذه الاتفاقية تنمية التبادل التجاري العربي البيني وربطه بدعم الأنشطة الإنتاجية المنتجة لسلع التبادل، ومن خلال مشاركة المؤسسات العربية المتخصصة بما في ذلك مؤسسات التمويل والضمان. وقد اعتمدت اتفاقية عام 1981 على قواعد المنشأ(لا تقل القيمة المضافة ذات المنشأ العربي في الدولة المعنية عن 40% و20% في حالة إنتاج السلع المجمعة)، وقد بلغ عدد الدول العربية التي صادقت على الاتفاقية ثمانية عشر دولة عربية.[1]

لقد قامت هذه الاتفاقية على عدة مبادئ أهمها :

- الربط بين الجوانب الإنتاجية، التبادلية والخدمية، والتدرج الانتقائي في تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم المفروضة؛

- التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين أطراف العلاقات الدولية؛

- توفير عدد من الحوافز المالية وغيرها لتيسير تنفيذ أحكام الاتفاقية في مجالات الإنتاج والتبادل والخدمات، واستبعاد اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية بالنسبة للمخالفات القومية، وإنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع، يجري انتقاؤها سنويا وفقا لأولويات وضوابط (مثل حجم الإنتاج والتبادل، الطبيعة الاستراتيجية للسلع ومنتوجات المشاريع المشتركة، نسبة المكون العربي فيها، الأهمية التصديرية ومدى خدمة التكامل الاقتصادي).

عقد مؤتمر بالرياض سنة 1987 من أجل مناقشة سبل ووسائل تنفيذ هذه الاتفاقية، وكانت المفاوضات قائمة بين الدول العربية في إطار لجنة المفاوضات التجارية طوال الفترة "1985-1992" بشأن الوصول إلى اتفاق لتحرير أي مجموعات سلعية من السلع المصنعة، وكان هناك خلاف بين الدول العربية حول التحرير الفوري للسلع الزراعية وارتأى البعض إلى إخضاعها للتخفيض التدريجي، وبعد فشل هذه الاتفاقية، اتجهت الدول العربية إلى البحث عن البديل[2]

5-الفرع الخامس: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

استجابة لقرار القاهرة سنة 1996، أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 1997 على اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتمييزها عن "المنطقة الصغرى" المرتبطة بإنشاء السوق المشتركة.

---

[1]- كحلة بوبكر، **"التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والآفاق"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-2011/2010.

[2]- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لعام 2004، الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية.

تقرر انشاء المنطقة بدءا من سنة 1998، والاعتماد على تخفيض تدريجي للتعريفة الجمركية10% ، وقد تم رفع نسبة التخفيض للسنتين الأخيرتين إلى 20% ليتم استكمال المنطقة في نهاية عام 2005 بدلا من 2007. ولعل من أهم مشاكل هذه المنطقة هي تلك المرتبطة بقواعد المنشأ، ومشكلة المبالغة بطلب الاستثناءات من تخفيض التعريفة الجمركية، واستمرار القيود غير الجمركية .

وتكمن أهمية هذه المنطقة في ما يلي:[1]

- تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة؛

- التنسيق ما بين البنوك العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها؛

- توحيد الأسواق العربية وتكاملها من خلال استيعاب التقنيات الحديثة والتوجه نحو الإنتاج الواسع، وخفض التكاليف، وإيجاد فرص عمل جديدة وتوزيع أمثل للموارد وتكامل أفضل للصناعات والانفتاح على الاقتصاد العالمي ؛

-تسهيل عملية التكامل التدريجي بين النظم التجارية الجديدة كمنظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات الدولية.

المطلب الثالث:الشراكة الأوروبية-العربية وأثارها المحتملة على التكامل الاقتصادي العربي

ينظر الاتحاد الأوروبي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أنها منطقة ذات أهمية استراتيجية، وفي إطار هذا المشروع، تحكم العلاقات الأوروبية- العربية اتفاقيات شراكة ثنائية وضع أسسها إعلان برشلونة سنة 1995، ويهدف الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الاتفاقيات إلى تحقيق ما يلي:

- تحفيز مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول؛

- تحسين مستوى معيشة الأفراد ؛

-رفع مستوى التشغيل وتخفيف حدة الهوة بين مستويات التنمية بين ضفتي المتوسط؛

- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي جنوب-جنوب؛

- رفع القدرة التنافسية للدول العربية(المتوسطية) مع العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى المنطقة.

[1]- سهر الهنداوي، **"تقرير حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، "** غرفة تجارة عمان، وحدة الدراسات و الاتفاقيات الدولية، سبتمبر2006

مما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي: ما هي الانعكاسات المحتملة لاتفاقيات الشراكة العربية مع الاتحاد الأوروبي في ظل التفاوت الكبير في مستوى التنمية بين الطرفين ؟ وما هي البدائل التأهيلية لتعظيم منافع هذه الشراكة ؟

الفرع الأول: مفهوم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

إن مشروع الشراكة الذي تم اقتراحه في برشلونة عام 1995، يوصي بالشراكة مع أوروبا في إطار التبادل الحر عن طريق تقديم الدعم المالي للدول الشريكة وتوفير إطار لمساعدة السياسات التجارية وإعادة النظر في العلاقات الأوروبية المتوسطية على أساس تعاقدي بتقديم تنازلات متبادلة بين الطرفين.

تجدر الإشارة إلى أن التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية كان قائما منذ سنة 1972 على "نظام الأفضليات المعمّمة "والذي استفادت منه كل دول المنطقة ماعدا إسرائيل، بحيث سمح هذا النظام لسلع هذه الدول بالدخول إلى الأسواق الأوروبية محافظة على درجة عالية من الحماية.

ونظرا لعدم تلاءم نظام الأفضليات التجارية المعممة مع القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة، وضعف أثرها على التنمية الاقتصادية في المنطقة، فإن الاتحاد الأوروبي قام بتعديل سياسته التجارية واقترح منطقة للتبادل الحر تعفي واردات المنطقة من السلع والمنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية.[1]

ترتكز الشراكة على خطة للتعاون المالي، الاقتصادي، التجاري والسياسي تجمع بين الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية منها ثماني (08) دول عربية وهي: سوريا، لبنان، الأردن، تونس، المغرب، الجزائر، مصر، فلسطين، وأربع (04) دول غير عربية وهي: تركيا، قبرص، مالطا وإسرائيل، وتمثل المنطقة 45%من الناتج الإجمالي الخام العالمي.[2]

الفرع الثاني: الآثار المحتملة لاتفاقيات الشراكة الأوروبية –العربية على التكامل الاقتصادي العربي[3]

يصر الشركاء الأوروبيون من خلال إعلان برشلونة على ضرورة تشجيع التكامل الإقليمي جنوب–جنوب، وبذلك لن يكون لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي سوى أثار سلبية على مشاريع التكامل الاقتصادي العربي تتمثل في ما يلي :

[1] - Agnes chevalier (1996)« **L'Europe et la méditérranée, le pari de l'ouverture** »,Economica ,p14.
[2] - **الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية**، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 97/11ص 43.
[3] - مهدي الحافظ (1999)،**"الشراكة الاقتصادية العربية-الأوروبية"**، تجارب وتوقعات ندوة باريس، البحوث الاقتصادية، مارس1999، ص. 104.

1- اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية وظاهرة التمييز ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية

تنص اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية على التمييز ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية، مثلا السلع الأوروبية تنفذ إلى السوق العربية من دون التعرض إلى أي حواجز جمركية أو رسوم أخرى مماثلة بعد فترة انتقالية من ثلاث سنوات بالنسبة لبعض السلع إلى أقصى فترة وهي اثنتا عشر سنة للسلع الأخرى يجب اجتيازها لدخول تلك السلع للسوق العربية.

أما السلع العربية المماثلة للسلع الأوروبية فإنها لن تنفذ إلى سوق الدولة العربية الشريكة مع أوروبا من دون خضوعها لرسوم جمركية مرتفعة جدا إذ كانت هذه السلع مدرجة ضمن القوائم الاستثنائية التي تتضمن عدد هائل من السلع مما يؤدي بسلع الدول العربية الدخول إلى السوق العربية على قدم المساواة مع السلع الأوروبية إن لم تكن ضمن القوائم الاستثنائية وهذا ما يتنافى مع التكامل الاقتصادي العربي الذي يتطلب عكس ذلك أي التمييز لمصلحة السلع العربية ضد السلع غير العربية.

2-**إتفاقيات الشراكة الأوروبية –العربية تجمد إمكانية انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مرتبة أعلى في مراتب التكامل الاقتصادي**[1]: إن اتفاقيات الشراكة الأوروبية –العربية تحول دون انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مستوى الاتحاد الجمركي لأن ذلك يتطلب إدماج البلدان العربية الأعضاء في الاتحاد الجمركي في منطقة جمركية واحدة تتميز بحرية كاملة لحركة السلع كما لو أنها في بلد واحد مع التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بفرض تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من دولة إلى أخرى غير عضو في الاتحاد، وبالتالي لا يمكن للسلع العربية الدخول إلى دولة عربية هي عضو في الاتحاد وتقيم شراكة مع الاتحاد الأوروبي دون خضوعها للقيود الجمركية، وهنا يتجلى التعارض بين المشروعين(المشروع الأوروبي- مشروع التكامل العربي).

3- أثر قواعد المنشأ على تحويل التجارة العربية لصالح دول غير عربية وإضعافها مع الدول العربية:[2] تتميز قواعد المنشأ الأوروبية بالتعقيد والفوضى والسعي إلى تحقيق الأهداف التجارية للاتحاد الأوروبي دون غيره من التجمعات مما يرفع من تكلفة تطبيقها بالنسبة للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والأعضاء في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نفس الوقت، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تؤدي قواعد المنشأ الأوروبية إلى خلق التمييز ضد السلعة المستوردة من دولة عربية إذا لم تكن طرفا في اتفاق الشراكة لمصلحة نفس

[1]- مهدي حافظ، مرجع سابق،ص.105

[2]- نهال مجدي المغربل،" **الأثار المتوقعة لقواعد المنشأ في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"**، ورقة عمل مقدمة في ورشة تأثير اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية على مستقبل التكتلات الاقليمية العربية، 23، 24 يناير 2001، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص21.

السلعة إذا كانت مستوردة من دولة غير عربية (إسرائيل، مالطا، قبرص...) باعتبار هذه الدول شريكا للاتحاد الأوروبي .

4-تقوية إلحاق الاقتصاديات العربية بدواليب الاقتصاد الأوروبي

إن كبر حجم السوق الأوروبية وتنوعها من شأنه إلحاق وربط أسواق الدول العربية الأطراف في اتفاق الشراكة بعجلة الاقتصاد الأوروبي، وممارسة قوة طاردة للعلاقات فيما بين الدول العربية الأعضاء في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية الأخرى غير الأطراف فيها .إن ما يزيد من حدة هذا الأثر المحتمل هو ما تتمتع به مؤسسات التمويل والائتمان والتسويق الأوروبية من قوة مقارنة بمثيلاتها في الوطن العربي.

الفرع الثالث: البدائل التأهيلية لتعظيم منافع الشراكة

تواجه الدول العربية المتوسطية تحديات كبيرة في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أهمها إمكانية تخطي الآثار السلبية للشراكة والاستفادة من منافعها، وفي ما يلي بعض عناصر تعظيم المنفعة من اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية:

1- الاستغلال الأمثل للمساعدات المالية والتقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي؛

2-تحسين مستوى ولوج المنتجات العربية إلى الأسواق الأوروبية ؛

3-تعزيز البعد الإقليمي لتطوير المبادلات التجارية والتكامل الاقتصادي العربي ؛

4-إصلاح النظام الجبائي من خلال توسيع القاعدة الجبائية بدلا من تنويع معدلات الاقتطاع ؛[1]

5- وضع استراتيجية لمكافحة الفقر.[2]

المطلب الرابع: استراتيجية مشروع تطوير التكامل الاقتصادي العربي

أقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعه الثالث والسبعين المنعقد في بغداد بتاريخ 2001/06/07 بقراره رقم 1150 الإطار المقدم من الأمانة العامة للمجلس لاستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين(2000-2020) . وفي ما يلي المحاور الأساسية التي تناولتها هذه الاستراتيجية.

[1] - jean louis reiffers,op.cit.p 32

[2] - Amanda Samith (2000) ,pouvreté en méditerranée, papier préparatoir au rapport général de l'institut de la méditerranée, mars 2000.

1 –استكمال منطقة التجارة الحرة العربية [1]

يجري في مرحلة أولى الإعلان عن بدء تنفيذ مراحل تطبيق السوق العربية المشتركة في شكل استكمال قيام منطقة تجارة حرة عربية بين ثلاث دول عربية التي وصلت إلى مراحل متقدمة في تحرير التجارة فيما بينها، وهي: العراق–ليبيا–مصر استنادا إلى كل من قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم 17 لسنة 1964 والقرار رقم 1092 لسنة 1998. ويجري في هذه المنطقة إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، وإلغاء القيود الجمركية المفروضة على الاستيراد، على كافة السلع (ذات المنشأ الوطني) المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنطقة.

2–إقامة اتحاد جمركي عربي

اعتبارا من 2006 تم الاعلان عن قيام اتحاد جمركي بين الدول المذكورة وفق المراحل التالية :

أ–المرحلة الأولى: (2006–2009) يجري توحيد الرسوم الجمركية بالنسبة للبنود التي لا تتجاوز فروقها عن المتوسط الأساس 10% منه، فإذا كان الفارق يقع بين10% و25% جرى تعديل الرسم بما يساوي 10% مضافا إليه نصف الفارق بين هذين الحدين. ويضاف إلى ذلك ربع الفارق بين الحدين 25 % و50% فإن الأمر يعرض على اللجنة الجمركية ليتخذ المجلس قرارا بشأنه .

ب–المرحلة الثانية: (2010–2012) يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود 25% كما يضاف ربع آخر للفارق بالنسبة لما كان واقعا بين 25% و50% . وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة .[2]

ج– المرحلة الثالثة: (2013–2015) يستكمل توحيد جميع الرسوم. وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن يستكمل التوحيد بنهاية هذه الفترة. وخلال فترة إقامة الاتحاد يجري توحيد الإدارات الجمركية وتوضع قواعد اتخاذ القرارات بشأن تعديل الرسوم الموحدة على المستوى العربي مع الأخذ في الاعتبار القواعد التي تقررها منظمة التجارة العالمية وتسعى دول الاتحاد إلى تخفيض الرسوم المشتركة قدر الإمكان حرصا على خلق التجارة البينية والخارجية مع مراعاة متطلبات التنمية العربية المشتركة. وبإعلان قيام الاتحاد

[1] -Aoumeur boucif, janicot bernard, « l'intégration maghrébine entre vécu et aspiration NRP, juin2012, n°12.

[2] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

الجمركي بحلول عام 2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات الوطنية والأجنبية وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

3-إقامة منطقة استثمارية عربية[1]

تستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء، مع تفادي دخول الدول العربية في حرب تيسيرات يكون الرابح الوحيد فيها هو رأس المال الأجنبي، ويعزز هذه الجاذبية قيام منطقة التجارة الحرة العربية حيث تستفيد الاستثمارات الوافدة إلى دول عربية من تحرير التجارة البينية من إمكانيات التصدير إلى الدول الأعضاء. كما أنها تستفيد من الترتيبات التي تجريها منطقة التجارة الحرة مع أطراف خارجية ومن التقارب الذي يحققه الاتحاد الجمركي بين الرسوم الجمركية.

ويقوم المجلس بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتقوم بإجراء الدراسات وإعداد المقترحات التي يصدر بموجبها قرارات بالإجراءات والبرامج التي يجري التواصل إليها والتي تشمل:

أ-برامج التنسيق والتيسير: الذي يستهدف تنسيق التشريعات الوطنية من تنافسية الوطن العربي ويؤدي إلى تخفيض التكاليف المادية والاجرائية بالنسبة للمستثمرين ولرفع كفاءة البيئة الاستثمارية على نحو متماثل يقلل من سلبيات الدخول في حرب تيسيرات بين الأقطار والأطراف . ويتضمن هذا البرنامج رفع كفاءة الموارد البشرية ومهارات العاملين في الأجهزة الاستثمارية بما يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات الاستثمارية ويتم في نطاق هذا البرنامج تنفيذ القرار رقم 1069 لعام 1997 الخاص بالاتفاقية النموذجية الجديدة لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على رأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكذلك القرار رقم 1090لعام 1998 الخاص بالاتفاقية الجديدة للتعاون في تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ب-برنامج التعريف والترويج: الذي يعرف المستثمرين العرب والأجانب بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء وبما توفره من مزايا تجعلها مقصدا موحدا للاستثمارات. ويتضمن هذا البرنامج إنشاء قاعدة موحدة للمعلومات التي تهم المستثمرين وإتاحتها على شبكة الأنترنيت وإصدار النشرات والكتيبات التعريفية من أجل ربط الوطن العربي في ما بينه ومع العالم الخارجي. كما يتضمن إيفاد بعثات مشتركة لطرق الأبواب إلى البلدان المصدرة

[1]- عبد المالك بوضياف، **"تنافسية الاقتصاديات العربية ودور التكامل الاقتصادي الاقليمي في تنميتها"**، التواصل، عدد 26/ جوان 2010، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قالمة.

الرئيسية لرؤوس الأموال. ويتم في نطاق هذا البرنامج تنفيذ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية الصادرة بالقرار رقم 1125 لعام 2000 .

ت–برنامج تحرير الاستثمار: يتم بموجبه تنسيق خطوات فتح نظم الاستثمارات في الدول الأعضاء ووضع قواعد إزالة القيود على الاستثمار على مختلف مصادر الاستثمار وبموجب هذا البرنامج تقوم الدول الأطراف بفتح مجالات الاستثمار أمام مواطنيها ومنح المعاملة الوطنية للمستثمرين العرب بما في ذلك المزايا التي تمنح للشركات العربية القابضة المشتركة التي تنشأ و التي يتم فتحها أمام الأفراد العرب من الشركات الرسمية والمختلطة القائمة.

ث–برنامج ضمان الاستثمار وتسوية منازعاته: يتضمن هذا البرنامج تنظيم القواعد التي تؤمن المستثمرين على حقوقهم المترتبة على الاستثمار في الدول العربية وفقا للبرامج السابقة. ويتم في هذا السياق إقرار مشروع اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار الناشئة عن تنفيذ برامج المنطقة الاستثمارية العربية . ويتولى مجلس الوحدة الاقتصادية البث في حل المنازعات من خلال لجنة التوفيق التي يشكلها أمين عام مجلس الوحدة تحت رئاسته . فإذا تعذر التوصل إلى حل للنزاع يحال الأمر إلى التحكيم.

ج–تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها: يلاحظ في هذا الصدد أن صندوق النقد العربي قد وضع هذا النشاط ضمن المرحلة الأولى للتكامل النقدي العربي. و يتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التعاون مع الصندوق في هذا المجال بما يتفق مع أهداف منطقة الاستثمار العربية وبرامجها ويراعي في ذلك وضع ضوابط تحد من شدة التقلب في حركة رؤوس الأموال وتحمي الدول الأطراف من الأزمات المترتبة عليها.[1]

د–تحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي: التي يرعاها صندوق النقد العربي، بما يحقق استقرار أسعار الصرف وإمكانية العملات العربية للتحويل فيما بينها لضمان استقرار البيئة الاستثمارية.

خلال المراحل الأولى يسمح للدول الأطراف بوضع قوائم استثناءات عامة لا تمنح المعاملة الوطنية لأسباب الأمن القومي أو الآداب العامة أو حماية البيئة.[2]

[1]-**البحوث و الدراسات الانسانية** –البصيرة، الجزائر، العدد4، سبتمبر 2004، ص.88

[2]-فايزة أحمد عوض، **"الاستثمارات العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد العام، جامعة عدن، اليمن، 2010

4- إقامة منطقة تكنولوجية عربية

تهدف هذه المنطقة إلى النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي، وربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجية تساهم في جعل البحث والتطوير عامل أساسي للتنمية العربية المشتركة، وتتضمن هذه المنطقة البرامج التالية :

- برامج شبكة البحث العلمي والتكنولوجي العربية، للنهوض بالمؤسسات البحثية العاملة في الدول الأطراف ؛

-برنامج التجارة الإلكترونية، وما ينتج عنه من زيادة القدرة التنافسية العربية ودعم الأسواق العربية في مواجهة تكتل الأسواق العالمية؛

- برنامج السوق الموحدة لمنتجات وخدمات المعلومات والاتصالات الذي يجري إعداده ضمن مراحل بناء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي؛

- برنامج تطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

5- التنمية العربية المشتركة

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة، ويتجلى ذلك خصوصا في الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشتركة باعتماد مجموعة من البرامج الصناعية المشتركة خاصة في المجالات المعدنية، الهندسية، والصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية بهدف تخلص البلدان العربية من التبعية للعالم الخارجي في هذه المجالات.

خلاصة الفصل الأول

لقد كان من أهم نتائج جولة أوروجواي قيام منظمة التجارة العالمية، لتصبح بمثابة الإطار المؤسس الذي يشرف على التجارة الدولية، ولتكون الإطار العام لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، ويثار جدال كبير حول أثار العمل بهذه الاتفاقيات على اقتصاديات الدول العربية، لذا تبرز أهمية التكامل في ظل هذه التحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية.

ويبقى التكامل الاقتصادي العربي في ظل هذه الأوضاع حتمية وضرورة بالنسبة لكل الدول العربية حتى تحسن من أدائها الاقتصادي على الصعيد الدولي من جهة، وتجعل من اندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد اندماجا موفقا يعود عليها بكثير من الفوائد نظرا للمزايا التي يتيحها والفرص الكبيرة التي يوفرها للإقليم العربي، لذا يبقى على الدول العربية العمل على دفع مسار التكامل بتفعيل المحاولات السابقة والانطلاق في مشاريع تكاملية جديدة.

تمهيد

تلعب التجارة الخارجية دور كبيرا في جهود التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم المعاصرة، خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي مما يسمح للدول اكتساب أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات، واشباع الرغبات المتزايدة للسكان. وقد ساهمت الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية خلال العقود الأربعة الأخيرة.

إن الدول العربية مثلها مثل بقية دول العالم وادراكا منها لأهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي أبرمت منذ الخمسينات اتفاقيات تجارية ثنائية واقليمية ودولية لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها. وفي هذا الإطار رسمت الاستراتيجية التجارية لتشجيع التجارة الخارجية لهذه الدول بصورة عامة والتجارة البينية العربية بصورة خاصة.

لعلّ من أهم ملامح التجارة البينية العربية تميزها بدرجة كبيرة من التركز السلعي والجغرافي الأمر الذي حال دون امكانية توسعها وفتح الفرصة أمام التجارة مع الدول الأخرى ذات الاقتصاديات الأكثر تنويعا. وبالرغم من تعدد الاتفاقيات والسياسات التجارية التحفيزية للدول العربية وأهمها سياسات تخفيض التعريفة الجمركية وغيرها من القيود إلا أنه لم تتحقق هذه التخفيضات على أرض الواقع، وبقيت التعريفات الجمركية متفاوتة بين الدول العربية.

ومن أجل معرفة واقع التجارة العربية البينية ومدى أهمية تعزيزها وتنميتها في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي نحو الأمام ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: التجارة الخارجية للدول العربية.

المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية.

المبحث الثالث: معوقات وأفاق التجارة العربية البينية.

المبحث الأول: التجارة الخارجية للدول العربية

تعتبر التجارة الخارجية محرك أساسي للتنمية في الاقتصاديات المعاصرة، والدول العربية مثلها مثل بقية الدول يكتسب فيها قطاع التجارة الخارجية أهمية بالغة، وتعتمد أغلب الدول العربية على التجارة حيث تتمثل صادراتها أساسا في المواد الأولية وعلى رأسها المحروقات، وتعتمد على الخارج في الحصول على وارداتها المتمثلة أساسا في السلع الاستهلاكية والمصنعة بمختلف أنواعها بما فيها الخدمات.

المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية العربية

تأثرت التجارة الخارجية العربية في عام 2009 بالتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فقد أدى انكماش الطلب على النفط وتراجع أسعاره العالمية إلى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية كما أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى انخفاض الصادرات العربية غير النفطية. وتراجعت أيضا الواردات العربية متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

غير أن البرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة والاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ساهمت في تخفيف التراجع في الواردات العربية، حيث شهد عام 2010 نموا ملحوظا في قيمة التجارة العربية نظرا لارتفاع قيمة الصادرات بسبب الزيادة في الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية الأخرى، كما ارتفعت الواردات العربية نتيجة ارتفاع أسعار استيراد السلع الغذائية وارتفاع أسعار النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له.

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، انعكس التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية على التجارة الخارجية العربية في عدة جوانب. فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية، الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2008 وامتد إلى عام 2009، إلى انخفاض كبير في الصادرات النفطية للدول العربية.

كذلك فان انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية نتيجة مرور الاقتصاد العالمي بفترة ركود أدى بدوره إلى انخفاض الصادرات العربية للسلع المصنعة، إضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية على تمويل التجارة الخارجية والتي تمثلت في اشتراط البنوك على المتعاملين ضمانات مصرفية لتمويل الصفقات التجارية وتقليص الفترات المتاحة لهذا التمويل وزيادة تكاليف تمويل التجارة.

كنتيجة لهذه العوامل، تراجعت الصادرات الإجمالية للدول العربية بصورة حادة في سنة 2009، حيث بلغت قيمتها حوالي 726 مليار دولار مقارنة مع نحو 1.068 مليار دولار في سنة 2008، أي بانخفاض نسبته 32% في المتوسط. وقد تجاوزت نسبة انخفاض الصادرات العربية نسبة انخفاض الصادرات العالمية التي بلغت 22.6% سنة 2009، مما أدى إلى تراجع حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 6.7% سنة 2008 إلى5.9 %سنة 2009. أما في سنة 2010 فإن الصادرات الإجمالية العربية ارتفعت متأثرة بالانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي حيث بلغت حوالي 904 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة24.51 %.

كما تقاربت نسبة زيادة الصادرات العالمية الإجمالية مع نسبة الصادرات العربية الإجمالية في سنة 2010 مما أبقى وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية تقريبا عند مستواه، أي بنسبة 5.9%.

وفي جانب الواردات الإجمالية العربية، فقد تراجعت أيضا ولكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات الإجمالية العربية، إذ بلغ إجمالي الواردات العربية نحو 603 مليار دولار سنة 2009 مقارنة بحوالي 705 مليار دولار سنة 2008، أي بانخفاض نسبته 14.4% في المتوسط، ولقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية من جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

غير أن الإجراءات والبرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة أدت إلى تخفيف حدة تراجع الواردات العربية. وقد ارتفعت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية من 4.3% سنة 2008 لتصل إلى 4.8%سنة 2009، الجدول(2-1) يظهر ذلك.

أما على صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2009، انخفضت صادرات جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي والصومال. ولقد سجلت غالبية الدول المصدرة للنفط أعلى نسب التراجع في الصادرات العربية، وجاءت صادرات الجزائر والكويت اللّتين سجلتا أعلى نسبة تراجع بلغت نحو 42%. وقد تراوحت نسب انخفاض صادرات بقية الدول المصدرة للنفط بين 39.5 %بالنسبة للصادرات السعودية و13.5 %بالنسبة لصادرات قطر.

ولقد سجلت الدول غير النفطية أيضا تراجعا ملحوظا في صادراتها حيث شهدت صادرات المغرب أعلى نسبة تراجع (39.9%)، وسجلت صادرات لبنان أدنى نسبة تراجع (15.2%).[1] وتشير هذه البيانات الإحصائية إلى أن الأزمة العالمية أثرت على صادرات الدول العربية النفطية وغير النفطية على حد سواء،حيث تأثرت صادرات

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

الدول غير النفطية خاصة بالتراجع في أسعار السلع الأولية الأخرى وأسعار السلع الزراعية، بالإضافة إلى تراجع الطلب الخارجي على السلع المصنعة كالمنتجات الكيماوية، الآلات، المعدات والملابس.

والجدول (2-1) الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (2-1): التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2006–2010)

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي(%)					معدل التغير السنوي للفترة (2006-2010)
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010	(%)
الصادرات العربية	685.4	538.7	1.070.6	722.3	904.5	37.0	16.1	34.5	-32.5	25.2	16
الواردات العربية	406.4	400.8	673.2	594.3	655.2	22.0	32.6	25.0	11.7-	10.2	15.6
الصادرات العالمية	12113.0	14.000.0	16116.0	12522.0	15238.0	16.1	15.6	15.1	22.3-	21.7	9.2
الواردات العالمية	12437.0	14300.0	16520.0	12718.0	15376.0	16.5	15.0	15.5	23.0-	20.9	8.9
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية(%)	5.7	5.7	6.6	5.8	5.9						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية(%)	3.3	3.8	4.1	4.7	4.3						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2011

وفيما يتعلق بأداء الواردات للدول فرادى في عام 2009 تراجعت واردات جميع الدول العربية باستثناء السودان، العراق وجيبوتي وقد سجلت البحرين أعلى نسبة تراجع في الواردات بلغت32.5% اثر التباطؤ في

النشاط الاقتصادي فيها. وقد سجلت(12) دولة أخرى تراجعا في وارداتها تراوحت نسبته بين 10.9% (عمان) و28% (الكويت). وسجلت أربع دول أخرى انخفاضا في اجمالي الواردات تراوح بين 0.3 % (ليبيا) و5.4 %(سورية).

أما بالنسبة للدول التي سجلت زيادة في وارداتها، فقد جاءت الزيادة الضخمة في واردات العراق والزيادة بنسبة أقل في واردات السودان وذلك لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي الذي تشهدهما منذ الأعوام القليلة الماضية، بالإضافة إلى إعادة البناء والتعمير وزيادة الاستثمار الأجنبي في تطوير قطاع النفط بالنسبة للعراق.

أما على مستوى أداء الصادرات حسب الدول العربية فرادى، تشير بيانات العام 2010 إلى أن الدول العربية المصدرة للنفط حققت زيادة في صادراتها بنسب أعلى من الدول العربية الأخرى. فقد سجلت ليبيا نسبة زيادة في صادراتها بلغت 69.9% تلتها قطر بنسبة زيادة 49.2 % ثم السعودية، العراق، الكويت، عمان، الجزائر، البحرين والإمارات بنسب تراوحت بين 30.6 % و10.7 %.

بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد حققت موريتانيا أعلى نسبة زيادة بلغت 54 %، تلتها السودان بنسبة 38.1 % ثم المغرب بنسبة 26.5 % فالأردن بنسبة 17.8%. وسجلت سوريا، تونس، لبنان، مصر والصومال نسب زيادة أقل من 15%. أما اليمن فقد انخفضت صادراتها بنسبة 39.5 % وجيبوتي بنسبة 9%. فيما يخص الواردات العربية الإجمالية فقد سجلت زيادة بنسبة 10.2 %حيث بلغت 655 مليار دولار أمريكي في عام 2010 بعدما كانت 594 مليار دولار أمريكي في عام 2009. وقد انخفضت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية لتصل إلى 4.3% في العام 2010 بعدما كانت 4.7% في عام 2009.

أما بالنسبة لواردات الدول العربية فرادى فتشير البيانات إلى ارتفاع قيمتها في جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي وقطر. وقد سجلت عشر دول عربية زيادة في وارداتها تراوحت نسبتها بين 62.6% لليبيا و10.2 % للكويت فيما سجلت تسع دول أخرى زيادة تقل عن 10 % تراوحت بين 8.8% للمغرب و1.8% لليمن. أما جيبوتي فقد تراجعت قيمة وارداتها بنسبة 7% وقطر بنسبة 5.5 %.[1]

الشكل (2-1) الموالي يوضح ذلك.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

الشكل(2-1): التراجع في التجارة الإجمالية للدول العربية لسنة 2009

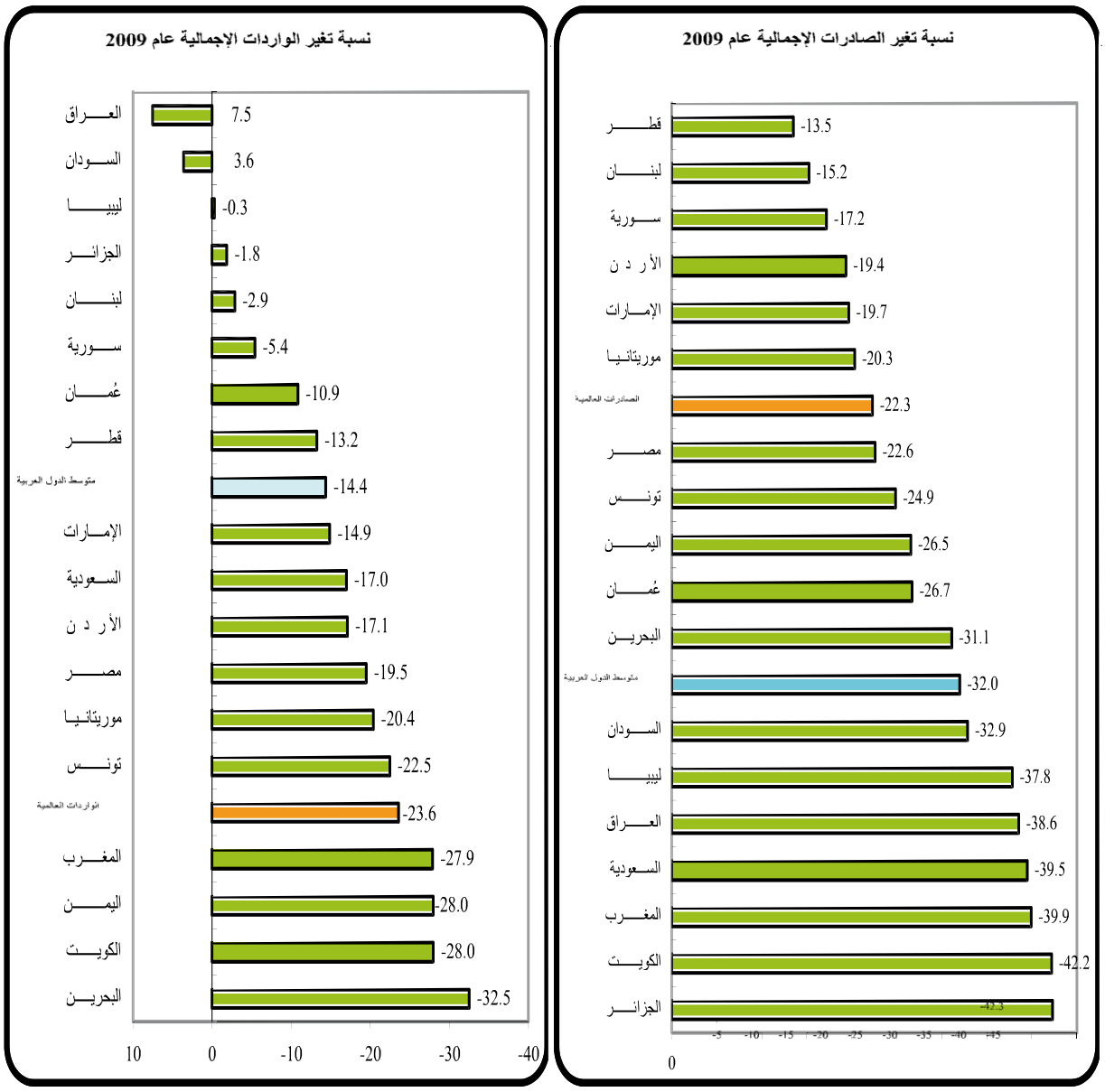

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011

المطلب الثاني: اتجاهات التجارة الخارجية العربية

تراجعت التجارة الإجمالية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين عام 2009، فبالنسبة لاتجاه التجارة العربية قد سجلت أعلى نسبة تراجع إلى الولايات المتحدة بلغت 43.2 % وقد تبعها تراجع الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 37.6% وجاءت بعد ذلك الصين التي انخفضت الصادرات العربية إليها بنسبة

32.2%، فانخفاض الصادرات العربية إلى كل من اليابان وباقي دول آسيا بنسبة 30.7 % و20.3 % على التوالي. وقد سجلت الصادرات العربية البينية نسبة انخفاض أقل بلغت19.7% .

لقد أفضت هذه التطورات إلى تغير طفيف في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية، حيث حافظ الاتحاد الأوروبي وهو الشريك التجاري الأول بالنسبة لغالبية الدول العربية على أعلى حصة في الصادرات العربية وذلك بالرغم من تراجعها من 17.3 % في عام 2008 إلى 15.8% في عام 2009. كما سجلت حصة الولايات المتحدة في الصادرات العربية تراجعا من 10.5% إلى 8.7% خلال الفترة نفسها. بينما حافظت كل من اليابان والصين على حصتهما في الصادرات العربية بنسبة 12.8% و6.7 % على التوالي في عام 2009. أما الصادرات العربية البينية والصادرات العربية إلى باقي دول آسيا فقد ارتفعت حصتهما في اجمالي الصادرات العربية من 8.7 % و17.7 % على التوالي في عام 2008 إلى 10.3 % و20.8 % على التوالي في عام 2009 .

بالنسبة لمصادر الواردات العربية فقد تراجعت قيمتها مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين في عام 2009 وسجلت قيمة الواردات العربية من اليابان أعلى نسبة تراجع بلغت 26.5 % وجاءت بعدها قيمة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي بانخفاض نسبته19.8 %كما انخفضت قيمة الواردات البينية العربية والواردات العربية من الولايات المتحدة ومن الصين بنسبة 19.5 % و12 % و4.2 % على التوالي في عام 2009.

وفي جانب حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الواردات العربية الإجمالية فقد حصل تغير طفيف حيث تراجعت حصة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي وهو أيضا الشريك التجاري الأول لغالبية الدول العربية من حوالي 31 %سنة 2008 إلى 28.9% سنة 2009، كما تراجعت بصورة طفيفة حصة الواردات البينية العربية والواردات العربية من اليابان من حوالي 12% و5.1 % إلى 11.2 % و4.4 % على التوالي خلال الفترة نفسها. وفي المقابل ارتفعت حصة الواردات العربية من باقي دول آسيا والصين والولايات المتحدة من 13.3% و10.1% و8.5 % على التوالي في عام 2008 إلى 18.1 % و11.3% و8.7 % على التوالي في عام 2009 .

أما في سنة 2010 ارتفعت قيمة الصادرات في اتجاه بعض الشركاء التجاريين ولوحظ تغير طفيف في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي بصورة طفيفة من 5.8 % سنة 2009 إلى 15.3 % سنة 2010 . كما تراجعت حصة الولايات المتحدة من8.7 % إلى

7.7%. وتراجعت حصة اليابان من 12.8% سنة 2009 إلى 10.7 %سنة 2010. وفي المقابل ارتفعت حصة الصين من الصادرات العربية لتبلغ 8.1 %، كما ارتفعت حصة باقي الدول الأسيوية من 20.8 % إلى 23.6%.

أما بالنسبة لاتجاه الواردات العربية، فقد تراجعت حصة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي من 28.9 %عام 2009 إلى 26.3 % سنة 2010، فيما حافظت كل من الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية على حصصهم من الواردات العربية بنسب بلغت 11.2% و4.5 % و8.7 %على التوالي.[1] والأشكال التالية توضح ذلك:

الشكل(2-2): اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية مع دول آسيا باستثناء اليابان (2007–2008–2009)

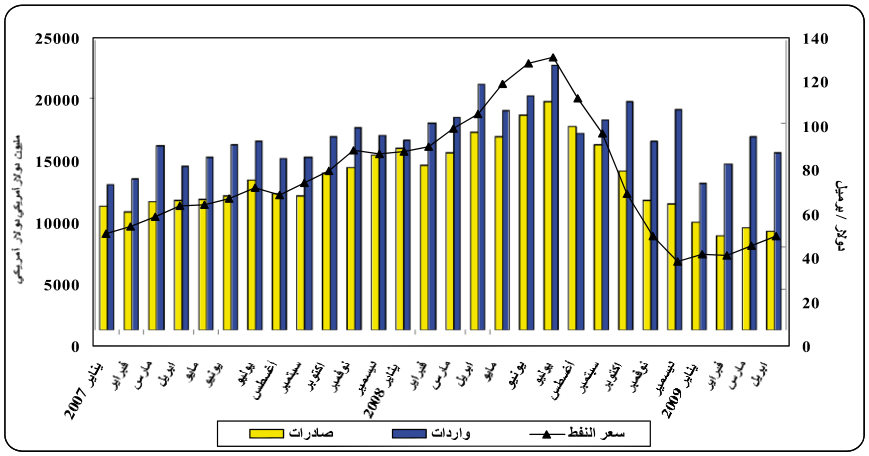

السعر الفوري لسلة خامات أوبك، والتي تضم إحدى عشر نوعاً من النفط الخام.
المصدر : صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) ومنظمة أوبك.

الشكل (2–3) :اتجاهات اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (2007–2008–2009)

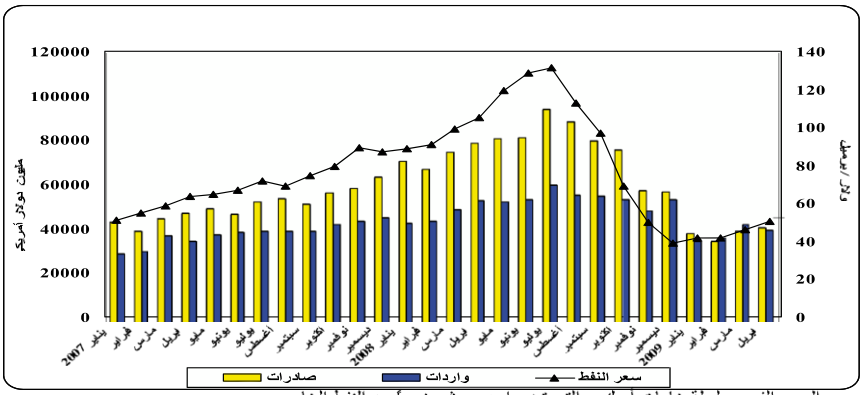

السعر الفوري لسلة خامات أوبك، والتي تضم إحدى عشر نوعاً من النفط الخام.
المصدر : صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) ومنظمة أوبك.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

الشكل (2-4)اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي(2007-2008-2009)

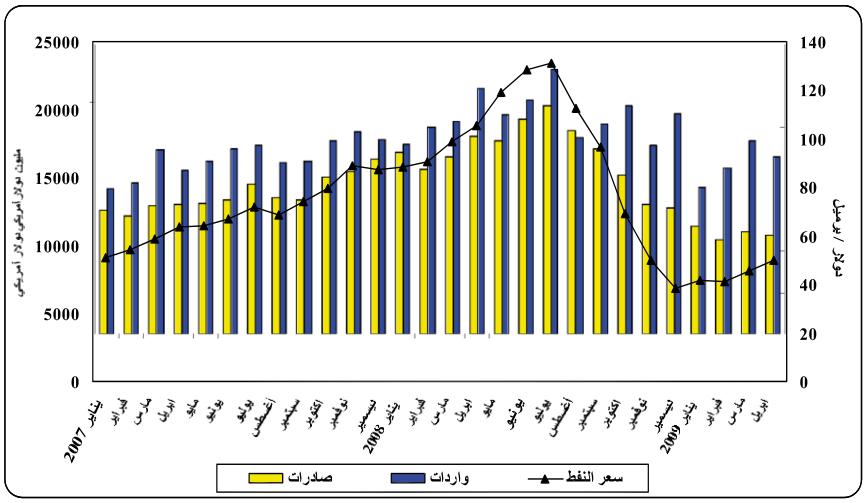

السعر الفوري لسلة خامات أوبك، والتي تضم إحدى عشر نوعاً من النفط الخام.
المصدر : صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) ومنظمة أوبك.

المطلب الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية

تم تجميع بيانات عشرة أصناف من السلع حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية في ثلاث مجموعات رئيسية وهي السلع الزراعية، الوقود، المعادن والمصنوعات. فبالنسبة للسلع الزراعية فهي تتضمن الأغذية، الحيوانات الحية، المشروبات، التبغ، المواد الخام غير صالحة للأكل (كالجلود الخام، البذور الزيتية والثمار الزيتية)، الزيوت، الدهون الحيوانية والنباتية. وتشمل فئة المعادن الوقود، النفط والغاز الطبيعي أساسا. أما المصنوعات فتشمل البتروكيماويات، المواد الكيماوية والمنتجات المتصلة بها (كالمنتجات الطبية والصيدلية، اللدائن والأسمدة) بالإضافة إلى المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل ومصنوعات متنوعة أخرى.

وتشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية للدول العربية حسب هذا التصنيف أن مجموعة الوقود والمعادن الأخرى التي تمثل أعلى حصة في الصادرات الإجمالية العربية، تراجعت أهميتها النسبية حيث انخفضت حصتها من 78% سنة 2008 إلى 70.8 % عام 2009، وفي المقابل ارتفعت الأهمية النسبية للمصنوعات لتبلغ حصتها في الصادرات العربية 16.4 % عام 2009 مقارنة مع 12.5 % في العام 2008.

وضمن المصنوعات استأثرت كل من الآلات، معدات النقل، المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية حصصا متقاربة في الصادرات العربية بلغت 4.5 % و4.4 % و4.3 % على التوالي في العام 2009 مع زيادة طفيفة لأهميتها النسبية مقارنة مع عام 2008.

وأما مجموعة السلع الزراعية فقد شكلت حصة متواضعة في الصادرات العربية بلغت 3.1 % في عام 2009 مع تزايد طفيف في أهميتها النسبية عن عام 2008.

وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية فقد حافظت المصنوعات على المركز الأول في الواردات العربية بحصة بلغت60.6% في العام 2009، وضمن المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل على أكبر حصة بلغت 26% ثم المصنوعات الأساسية (19 %) فالمواد الكيماوية (7.1 %). واحتلت الواردات العربية للسلع الزراعية المركز الثاني بحصة 16 % في عام 2009 بعد أن تزايدت أهميتها النسبية عن عام 2008. وفي المقابل تراجعت الأهمية النسبية لمجموعة الوقود والمعادن الأخرى في عام 2009 لتبلغ حصتها في الواردات الإجمالية العربية 15.8% مقارنة مع17.1% في العام 2008.

تشير الإحصاءات الخاصة بالهيكل السلعي للصادرات العربية مواصلة احتلال الوقود المعدني للمرتبة الأولى في الصادرات بنسبة بلغت71.9 % في العام 2010 نتيجة الارتفاع في الصادرات النفطية. كما ارتفعت نسبة المصنوعات من 16.4% لتصل إلى 19.5%، وضمن المصنوعات سجلت كل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل نسب بلغت 6% و4.9 % و5.3% على التوالي. وشكلت مجموعة السلع الزراعية حصة بلغت3.8% في العام 2010.

أما على صعيد هيكل الواردات فقد بلغت حصة المصنوعات 65.3 %في العام 2010، ومن ضمنها جاءت الآلات ومعدات النقل بحصة 31.2% فالمصنوعات الأساسية بنسبة 16.3% فالمواد الكيماوية بنسبة 9.6%. واحتلت الواردات العربية للسلع الزراعية المركز الثاني بحصة بلغت18% ثم الوقود والمعادن بحصة 13.6 %.[1]

المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم، لأنها تساهم في الحصول على أسواق جديدة لتصريف الفائض من الإنتاج، وتلبي متطلبات السكان المتزايدة من السلع والخدمات، والدول العربية مثلها مثل بقية دول العالم، أبرمت عدة اتفاقيات الهدف من وراءها تحرير التجارة الخارجية فيما بينها لزيادة حجم التجارة البينية، كان آخرها إقامة منطقة تجارة عربية حرة سنة 1998.

1- تقرير التنافسية العربية لعام 2012، المعهد العربي للتخطيط.

ومن أجل معرفة واقع التجارة العربية البينية ومدى أهمية مساهمتها في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية ارتأينا التطرق للعناصر التالية:

- أداء التجارة العربية البينية بين 2000-2010
- اتجاهات التجارة العربية البينية.
- الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية .

المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية للفترة 2000-2010:

أدى تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية في عام 2009 بنسبة 19.6% لتبلغ نحو71.1 مليار دولار وذلك مقارنة بقيمة 88.4 مليار في عام 2008. وانخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.7%،كما سجلت قيمة الواردات أيضا انخفاضا بنسبة 19.5 %.

وعلى صعيد أداء الدول فرادى سجلت جميع الدول العربية انخفاضا في صادراتها البينية باستثناء مصر والسودان حيث تراوحت نسبة الانخفاض بين 0.4% بالنسبة للأردن و53.2% بالنسبة لليمن.

وبالنسبة لأهمية التجارة البينية على صعيد الدول تساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لاثنتي عشرة دولة عربية بحصص تفوق متوسط حصة الصادرات البينية أي 10.3% في الصادرات العربية الإجمالية في عام 2009 وتراوحت هذه الحصص بين 10.4 %بالنسبة لعمان و67.3 بالنسبة للصومال. ولقد تزايدت أهمية الأسواق العربية بالنسبة لصادرات كل من لبنان، الأردن، مصر، البحرين والسعودية حيث وصلت حصة صادراتها إلى الدول العربية 52.5 %، 51.6 %، 35.8%، 21% و15.6%على التوالي.

أما حصة صادرات كل من الصومال وسورية إلى الدول العربية فقد تراجعت إلّا أنها لا تزال تشكل حصة عالية بنسبة 67.3 % و35.4 % على التوالي. وتعتبر صادرات الدول السبع إلى الدول العربية أكثر الصادرات تكاملا مع التجارة البينية العربية.

وفي جانب آخر لا تزال تجارة عدد من دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي مع بقية الدول العربية منخفضة نسبيا حيث تشكل الصادرات البينية للإمارات، تونس، الجزائر، قطر، الكويت، ليبيا، المغرب وموريتانيا حصصا ضئيلة في صادراتها الإجمالية وبالتالي تبقى تجارتها أقل تكاملا مع التجارة البينية العربية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن تجارة دول المغرب العربي تتجه في غالبيتها العظمى نحو دول الاتحاد الأوروبي فمثلا تشكل تجارة

تونس إلى هذه الدول ما يزيد عن 70 % من إجمالي تجارتها الخارجية في حين تتجه تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في غالبيتها العظمى نحو دول الاتحاد الأوروبي ودول أسيا كاليابان والهند والصين وكوريا الجنوبية بالدرجة الأولى.

وفي جانب أهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية على صعيد الدول فرادى تعتبر الأسواق التصديرية العربية مصدرا هاما بالنسبة لواردات اثنتي عشر ة دولة عربية أيضا والتي تشكل حصص وارداتها البينية نسبا أعلى من متوسط حصة الواردات البينية أي 11.2 % في الواردات الإجمالية العربية في عام 2009. ولقد تراوحت هذه الحصص بين 12% بالنسبة للبنان و41 % بالنسبة للبحرين. ويلاحظ في هذا الصدد أن عددا من الدول التي تشكل وارداتها البينية حصة عالية نسبيا في وارداتها الإجمالية هي دول يشكل النفط الخام الجزء الأكبر من وارداتها من الدول العربية مثل البحرين والأردن الذي يشكل النفط الخام 34% من قيمة وارداتها من الدول العربية.

وفي جانب آخر تم احتساب مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لعدد من التجمعات العربية وهي مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير بالإضافة إلى منطقة التجارة الكبرى. ويتبين من المقارنة أن تطور مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية من جانب الصادرات خلال عامي 2005 و2009 كانت أعلى وأوضح بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل قيام الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ عام 2005. (الشكل:2-5)

وفي المقابل سجلت قيمة صادرات مصر إلى الدول العربية زيادة ملحوظة بنسبة 19.6% لتبلغ نحو8.3 مليار دولار في عام 2009، واستمرت أيضا قيمة صادرات السودان إلى الدول العربية في النمو لتبلغ 14.4% خلال الفترة نفسها.[1]

أما في جانب الواردات البينية فقد تراجعت قيمتها في جميع الدول العربية باستثناء الجزائر والعراق، حيث تراوحت نسب التراجع بين 12.7 % بالنسبة للسودان و71% بالنسبة لجيبوتي. إن تراجع التبادل التجاري بين اليمن والدول العربية من جانبي الواردات والصادرات يرجع إلى الأوضاع الأمنية الصعبة التي يمر بها اليمن. ومن جهة أخرى قفزت واردات الجزائر من الدول العربية بنسبة 46.5%، في حين ارتفعت واردات العراق من الدول

[1]- المعهد العربي للتخطيط.www.arab-api.org

العربية بنسبة 7.5% في عام 2009. ويلاحظ أن الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2008 قامت بإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي بداية من عام 2009، مما أسهم كثيرا في تنشيط التجارة بين الجزائر والدول العربية. وعلى سبيل المثال تشير بيانات التجارة الخارجية لعام 2009 أن الواردات الجزائرية من مصر تضاعفت بنحو 225 % ومن سورية بنحو 131 % ومن الإمارات بنحو 82 % ومن كل من تونس والسعودية بنسبة 31.5 %.

أما فيما يتعلق بمساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية فإنها ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3% في عام 2009، وذلك مقارنة مع 8.7 % في العام 2008. في حين تراجعت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية لتبلغ 11.2 % مقارنة مع11.9 % خلال الفترة نفسها.

وترجع زيادة أهمية الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية إلى انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة أعلى من انخفاض قيمة الصادرات البينية. وقد حصل عكس ذلك بالنسبة للواردات الإجمالية التي انخفضت بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية مما أدى إلى تراجع طفيف في حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية.

وبمقارنة مساهمة التجارة البينية للتجمعات العربية مع التجارة البينية لتجمعات دولية غير عربية يتبين ان تجمعي دول "المركوسور" ودول "آسيان" تشارك تجارتهما البينية بنصيب أكبر في تجارتهما الإجمالية مما تشارك فيه التجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية. ولا تزال الحاجة لبذل المزيد من الجهود في تعميق مجالات تحرير التجارة العربية البينية لزيادة استفادتها من الفرص التجارية في الأسواق العربية و الارتقاء بمساهمتها في التجارة الإجمالية العربية لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية.

المطلب الثاني: اتجاهات التجارة العربية البينية

تنقسم اتجاهات التجارة البينية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة.

ففي جانب الصادرات البينية: تركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في عام 2009 في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة 47% والجزائر بنسبة 26 % . أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس، مصر والمغرب بنسبة 36%، 29% و28 % على التوالي، وتركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في دولتين هما الإمارات 55 % والسعودية 23 % وصادرات الصومال البينية في الإمارات بنسبة 60 % واليمن بنسبة 22 % وصادرات العراق البينية في سورية 86 % وصادرات العمان البينية إلى الإمارات بنسبة 52 %

وصادرات قطر البينية في الإمارات 75 % وصادرات ليبيا البينية في تونس 50 % وصادرات موريتانيا البينية في مصر 57 % و أخيرا صادرات اليمن البينية في الإمارات 38 % والسعودية 25 %.[1]

الشكل (2-5) الموالي يظهر ذلك:

شكل رقم (2-5)التجارة العربية البينية (1995-2005)

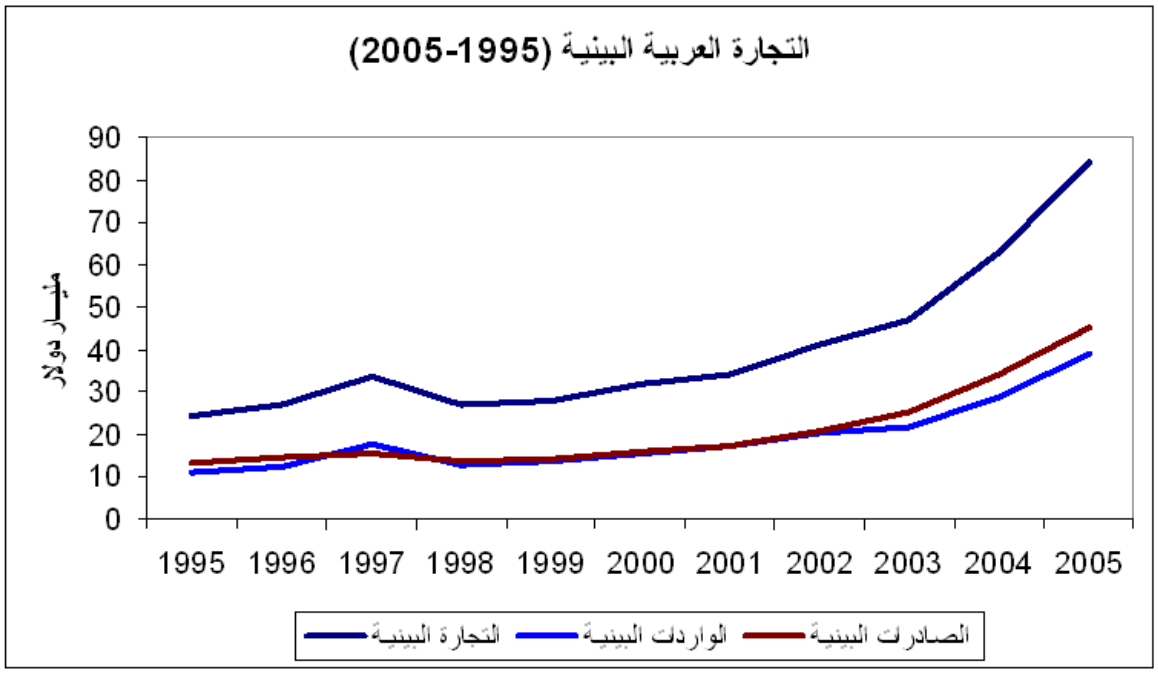

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(2006)

وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعا في اتجاهات صادراتها البينية فقد توصلت كل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر في تنويع أسواقها التصديرية إلى حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وفي جانب اتجاه الواردات البينية: تركزت واردات الأردن من الدول العربية في عام 2009 في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 55%، وتركزت واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 84% وواردات قطر البينية من الإمارات والسعودية بنسبة 40% و34% على التوالي وواردات الصومال البينية من جيبوتي بنسبة 62% وواردات العراق البينية من سورية بنسبة 76% وواردات عمان البينية من الإمارات بنسبة 73% وواردات قطر البينية من الإمارات بنسبة 40% والسعودية بنسبة 34% وواردات الكويت البينية من السعودية بنسبة 40%،

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

وواردات ليبيا البينية من تونس بنسبة 51% وواردات مصر البينية من السعودية بنسبة 40% وواردات المغرب من السعودية بنسبة 38 % وواردات موريتانيا البينية من الإمارات والمغرب بنسبة 33 % و30 % على التوالي .

وفيما يتعلق بالدول العربية الأكثر توسعا في مصادر وارداتها تستورد كل من الإمارات ولبنان من 9و6 دول عربية على التوالي وتتوزع حصص الاستيراد من الدول العربية بنسب تتراوح بين 5 % و20 % من إجمالي وارداتها الإجمالية.

أما بالنسبة لسنة 2010 فانه سجل متوسط قيمة التجارة العربية البينية ارتفاعا بلغت نسبته 3.7 % لتبلغ حوالي77.4 مليار دولار أمريكي وذلك مقارنة مع 74.6 مليار دولار أمريكي في العام 2009. وارتفعت الصادرات البينية بنسبة 1.2 %لتصل إلى 77.7 مليار دولار أمريكي وسجلت الواردات البينية ارتفاعا بنسبة 6.5 %حيث وصلت 77.2 مليار دولار أمريكي في العام 2010.

وبخصوص مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية فقد أدى تراجع معدل نمو الصادرات البينية العربية عن معدل نمو الصادرات العربية الإجمالية بسبب زيادة كميات وأسعار الصادرات النفطية، إلى انخفاض حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية من 10.6 % في العام 2009 إلى 8.6 % في العام 2010.

وقد حصل نفس الأمر فيما يتعلق بالواردات البينية العربية فقد تراجع معدل نموها عن معدل نمو الواردات العربية الإجمالية مما أدى إلى انخفاض حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية من 12.2% في العام 2009 إلى11.8% في العام 2010. وعلى صعيد أداء الصادرات البينية للدول العربية فرادى فقد سجلت سبع عشرة دولة عربية زيادة بنسب متفاوتة في صادراتها في عام 2010 حيث حقق السودان أعلى زيادة في صادراته بنسبة149.5% يليه جيبوتي بنسبة 121.6% ثم ليبيا بنسبة 87 % والكويت بنسبة 85.5% ولبنان بنسبة 68.5%.

فيما تراوحت نسبة الزيادة في الصادرات البينية بين 50.6 % لموريتانيا و2.3 % لتونس. وفي المقابل تراوح انخفاض صادرات كل من قطر وعمان والسعودية والبحرين البينية بين 32.6 % لقطر و5.6% للبحرين.

لم يطرأ تغيرا كبيرا على اتجاهات التجارة العربية البينية في سنة 2010 وبوجه عام لا يزال التبادل التجاري البيني يتركز في دول متجاورة أو في دولة أو دولتين. فعلى سبيل المثال تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 31 في المائة وتركزت صادرات تونس في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة 42 في المائة والجزائر

بنسبة 27 في المائة، أما السودان فقد تركزت صادراتها في دولة واحدة هي الإمارات بنسبة 84 في المائة، فيما توصلت كل من السعودية والإمارات والكويت ولبنان ومصر إلى توسيع اتجاهات صادراتها البينية إلى عدد أكبر من الدول العربية .

أما في جانب الواردات فقد ظل الموقع الجغرافي للدول العربية يمثل العامل الرئيسي في اجاه الواردات كما هو الحال في الصادرات البينية، حيث تركزت واردات الأردن البينية في دولة مجاورة هي السعودية بنسبة 56 %، وتركزت واردات البحرين في السعودية بنسبة 81 % أما الواردات البينية لتونس فقد تركزت في الجزائر بنسبة 40%، ويعتبر لبنان أكثر الدول العربية تنوعا في مصادر وارداته في الدول العربية.

المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

هيكل الصادرات البينية

تشير أحدث البيانات المتوفرة والمجمعة عن الهيكل السلعي للتجارة البينية في عام 2008، أن السلع الزراعية شكلت حصة 15.2% من الصادرات البينية ولم يطرأ تغير يذكر على هذه المجموعة السلعية من حيث أهميتها في الهيكل السلعي للصادرات البينية العام السابق.

وتستأثر فئة الوقود والمعادن على حصة 27.3 % من الصادرات البينية مسجلة انخفاضا عن حصتها للفترة (2004 -2007) التي بلغت 30.4 % وذلك في ضوء تراجع أسعار النفط العالمية بداية من النصف الثاني من عام 2008. لقد شكلت المصنوعات أعلى حصة في الصادرات البينية حيث ارتفعت من 47 % في عام 2004 إلى 54.2 % في عام 2008، وأحرزت المصنوعات الأساسية على أعلى تقدم بين فئة المصنوعات فارتفعت حصتها من 16.6% في عام 2004 إلى 20.5% عام2008. كذلك ارتفعت حصة الآلات ومعدات النقل التي جاءت في المرتبة الثانية من 14.2 % إلى 17.2% خلال الفترة نفسها.

أما المواد الكيماوية فقد شكلت ثالث أعلى فئة سلعية ضمن المصنوعات حيث تراجعت حصتها إلى مستوى عام 2004 لتبلغ 10.7% في عام 2008. وأخيرا وضمن المصنوعات تمثل المصنوعات المتنوعة الأخرى نسبة 5.8% من إجمالي الصادرات البينية لعام 2008.

هيكل الواردات البينية

من المعروف أن الواردات العربية البينية هي نفسها الصادرات البينية العربية مضافا إليها قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية إلا أنه عمليا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين حصص الفئات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية. وبالرغم من هذه الاختلافات فقد حافظت الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية .

السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيني

تشير قائمة أول عشرة سلع رئيسية في التجارة البينية العربية والتي تم تجميع أحدث بياناتها المتوفرة لعام 2008 بحسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية ومفصل على أساس أربعة أرقام أن النفط الخام يأتي في المرتبة الأولى بحصة 8.5% من إجمالي الصادرات العربية البينية في عام 2008، ويلي ذلك الصادرات البينية للغاز الطبيعي بحصة 3%، ثم يأتي بعدها سلع مصنعة كالبيتروكيماويات والمصنوعات الأساسية مثل منشآت الحديد والصلب والألمنيوم والأسلاك والكابلات المعزولة ومصنوعات متنوعة أخرى كالمجوهرات. وتشكل السلع العشرة الأولى قرابة ربع الصادرات السلعية العربية وتتراوح حصة هذه السلع فرادى بين1 % و2.4% من قيمة الصادرات البينية العربية.

بوجه عام تعكس أهمية السلع الرئيسية تطور هيكل الصادرات البينية العربية في إطار جهود الصنيع في الدول العربية والتي تمخض عنها زيادة حصة المصنوعات الأساسية إلّا أنها في معظمها سلع نصف مصنعة لاستخدامها في صناعات تحولية أخرى.

أما بالنسبة لسنة 2010 فإن البيانات المتاحة عن الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية تشير إلى أنه في جانب الصادرات البينية العربية أتت المصنوعات في المقدمة حيث بلغت حصتها 48.5 % يليها الوقود والمعادن بحصة بلغت 23.3% ثم فئة السلع الزراعية بنسبة 21.9 %. وضمن مكونات المصنوعات فقد أتت المصنوعات الأساسية في المرتبة الأولى يليها الآلات ومعدات النقل فالمواد الكيماوية بنسب بلغت 16.1%

و12.6% و11.5% على التوالي. أما في جانب الواردات فقد أتت المصنوعات في المقدمة بنسبة 47% فالوقود والمعادن بنسبة 26.8 %يليها فئة السلع الزراعية بنسبة 20.9 %.[1]

المبحث الثالث: معوقات وأفاق التجارة العربية البينية

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، ولقد أبرمت الدول العربية عدة اتفاقيات ثنائية وجماعية لتحرير التجارة العربية البينية، وكانت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت قد وقعت في إطار الجامعة العربية سنة 1953، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981، والتي ترجمت أسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان سنة 1980.

ولم يكتب لهذه الخطوات النجاح المنشود طيلة عقود من الزمن لأسباب عديدة وقفت كعوائق في وجه إنشاء تكامل اقتصادي عربي.

المطلب الأول: معوقات تنمية التجارة العربية البينية [2]

واجهت مسيرة التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية، مجموعة من العراقيل والمشاكل التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية وبالرغم من انقضاء ست سنوات على انطلاقة الاتفاقية وتنفيذها من قبل الدول الأعضاء، إلا أن تنفيذ بنود وأحكام هذه الاتفاقية يواجه بعض المشاكل والعراقيل التي ما زالت تؤثر على التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي للمنطقة، والتي تحول دون الاستفادة الجدية لقطاع الأعمال العربي من التسهيلات والامتيازات التي يوفرها هذا المشروع العربي، فهناك صعوبات عديدة تواجه تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فمنها ما هو ناجم عن اختلالات مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان العربية، ومنها ما هو متعلق بالمستوى الذي بلغته كل منها في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية وانعكاس الخلافات السياسية على إقامة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أن المسألة الأساسية هي في مدى التزام الدول العربية بشكل جدي بتنفيذ البرنامج التنفيذي للمنطقة.

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

[2]- محمد فرحي، **"عقبات في طريق تفعيل التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية "**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة،-الجزائر- العدد 05، ص:121-129، عام 2008.

واستنادا إلى الدراسات الميدانية التي قامت بها الجامعة العربية لمعرفة المعوقات والمشاكل التي وقفت في الماضي ولا تزال في وجه زيادة التجارة العربية البينية فأنه يمكن تلخيص هذه المشاكل والعراقيل بما يلي:

1- القيود غير الجمركية: تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى وتشمل هذه القيود ما يلي:

أ – القيود الفنية

وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها مثل: وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات، تضارب نتائج المختبرات، فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية، وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون إشعار مسبق، وتشدد في الاشتراطات الصحية والبيئية، والمبالغة في أساليب الكشف، وارتفاع كلفة التحاليل، وطول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية؛

ب – القيود الإدارية

وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، وكثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، ومشاكل النقل بالعبور و إجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه.

وتتطلب عملية إزالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي، واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، وتقليص عدد الجهات التي تعاين السلع والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها، وتحسين المنافذ الجمركية؛

ج – القيود النقدية

إن بعض الدول العربية ما زال لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي وتشدد في إجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد، مما يتطلب إزالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة القيود النقدية الخاصة بالعملة لا سيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد أسعار الصرف؛

د – القيود المالية

هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة علما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة (72) في عام 2003 قد توصل إلى ما يلي: (التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 2002/2/13 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة، وإلغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات).

ووفقا للأمانة العامة للجامعة العربية فإن بعض الدول الأعضاء أودعت قرارتها بنفاذ إلغاء تصديق شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المرافقة لها وهي (الجمهورية اللبنانية، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنة عُمان، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، جمهورية مصر العربية)،كما أن هناك مبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الأحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية؛

هـ – القيود الكمية

وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد، وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الأحيان، يذكر أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي قد دعت إلى الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية لما لهذه القيود من تأثير مباشر في عرقلة حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية.

وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتشكيل فرق عمل ميدانية لزيارة الدول الأعضاء والتعرف على الإجراءات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير وما تتطلبه من إجراءات نقدية وإدارية والوقت الذي تستغرقه وتكلفتها المادية وزيارة المنافذ الجمركية، وسوف تقوم هذه اللجنة بإعداد تقرير عن واقع تلك الزيارات الميدانية ومناقشتها في لجنة المفاوضات التجارية(إحدى اللجان المختصة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعنية بإزالة القيود غير الجمركية) وتقديم التوصيات بشأنها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2- مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية

إن فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية سوف يؤدي إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي، وتعتبر الضرائب والرسوم الإضافية من

المعيقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية، ورسوم إحصاء وخدمات جمارك كنسبة من القيمة المستوردة، بالإضافة إلى رسوم لها مصلحة عامة كرسوم بيطرة ورسوم المرور على الطرق، وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمة البضاعة وكلفتها الأمر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب والرسوم وإلغاء الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية أو دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض الجمركي بحيث تزال كافة الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

3- المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاة في طلبات الاستثناء من التخفيضات الجمركية، والتي يخشى أن تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الأهداف المتوخاة من المنطقة.

وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ست دول عربية استثناءات بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجي على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول، كما حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفترة الزمنية لتلك الاستثناءات لتعمل خلالها تلك الدول على ملاءمة أوضاعها الاقتصادية، وقد انتهت الفترة الممنوحة لكافة الاستثناءات في 2002/9/16.

وأكد مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشر (بيروت / 2002) في قراره رقم 233 على الآتي (عدم منح أية استثناءات جديدة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمة حاليا إلا في أضيق الحدود ووفق معايير مشددة انسجاما مع نص المادة "15" من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة حاليا، ويعهد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستنضم لاحقا).

هذا وقد تلقت الأمانة العامة بلاغات موجهة إلى المنافذ الجمركية بوقف العمل بالاستثناءات من كل من (الأردن، سوريا، لبنان، المغرب) كما تلقت مذكرة من مصر تفيد بأن مجلس الوزراء قد أصدر قرارا بوقف العمل بالاستثناءات الممنوحة لها، ولم تتلق من الجمهورية التونسية ما يفيد بوقف العمل بالاستثناءات الممنوحة لها،

وأكدت دول مجلس التعاون الخليجي بأنها ستكون مضطرة لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي لم تلتزم بوقف العمل بالاستثناءات التي سبق أن منحت لها [1].

4 – عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات

تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة والذي يؤدي إلى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في إطارها من القطاع الخاص، ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في إطار المنطقة يساعد في سرعة البث في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر.

ولقد نصت المادة الثالثة عشر (13) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهة المختصة بفض المنازعات التي تنشأ بين أطراف الاتفاقية، كما نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على " تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج " وتم تكليف لجنة التنفيذ والمتابعة للقيام بهذه المهمة.

وقد تم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، إلا أنه لم يتم إقرار هذه الآلية حتى الآن وستجتمع لجنة الخبراء القانونيين للمرة الأخيرة من أجل استكمال بحث ملاحظات الدول العربية بشأن آلية فض المنازعات، ورفع تقريرها إلى الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي لمناقشته.

5 – قواعد المنشأ التفضيلية

تشكل قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية، كما أنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي، ويتم حاليا العمل بقواعد منشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ (القيمة المضافة) وحددت أسلوب

[1]-عبدالرحمن البراك، **"منطقة التجارة العربية الكبرى ومستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك"**، ورقة عمل مقدمة في ملتقى التكامل الانتاجي
وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية، مصر: نوفمبر 2010

احتساب القيمة المضافة وذلك لحين استكمال قواعد المنشأ التفصيلية، وقد عملت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ التي نص البرنامج التنفيذي على تشكيلها خلال السنوات الماضية على إعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية، إلا أن اللجنة وخلال ست اجتماعات لم تتمكن من استكمال هذه القواعد والتوافق بشأنها بين كافة الدول الأعضاء، وظلت بعض الأحكام العامة محل خلاف بين الدول الأعضاء، مما كان له أثر مباشر في عدم التوافق بشأن القواعد التفصيلية لعدد من السلع أيضا ، فلا زالت هناك مادة أساسية في الأحكام العامة لم يتم التوافق بشأنها وهي المتعلقة باستخدام سعر السلعة تسليم باب المصنع في أساس احتساب القيمة المضافة، أم احتساب قيمة المدخلات الأجنبية، وأكدت اللجنة على أنه لن يتم بحث القواعد التفصيلية للسلع إلا بعد إقرار كافة الأحكام العامة.

ويذكر أن قواعد المنشأ العربية العامة لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حددت نسبة (40%) كقيمة مضافة للسلع المنتجة عربيا.

إن التأخير في الاتفاق على قواعد المنشأ سوف يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة وبالأخص قضية الاستثناءات، الأمر الذي يتطلب الإسراع من الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية لكي يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة، حيث أن الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التجارية التي تمارسها الدول في إطار تشجيع الاستثمارات البينية والعمل على توظيفها في خدمة التكتل الاقتصادي المنشود.

6- النقل البري والبحري

إن كلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلفة وبالذات كلفة النقل تشكل عائقا آخر أمام التجارة العربية البينية، حيث يعتبر المغرب العربي اقرب جغرافيا إلى أوروبا منه إلى باقي دول المشرق العربي والخليج العربي، وبشكل عام فان عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وبأسعار منافسة يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية جدا، بل وتشكل عائقا أمام تطور التجارة العربية البينية، كما تعد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية وطول المدة الزمنية من أكثر العقبات المعرقلة لتحرير التجارة بين البلاد العربية الأمر الذي يتطلب إنشاء خطوط شحن كافية لزيادة الصادرات العربية إضافة إلى إنشاء عدد من الشركات العاملة كخدمة خطوط الشحن مثل التامين والتخليص الجمركي وشركات النقل البري، أيضا لا بد من العمل على تطوير اتفاقية تنظيم النقل البري (الترانزيت) بين الدول العربية.

7- تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

إن تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية في الدول العربية أدى إلى حدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها، وقد أدى تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية فيها إلى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم.

8 - القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية

هناك إشكاليات أخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنفسها، مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشأ والبيئة وغيرها، وهناك تساؤل حول ما اذا كانت المنطقة ستلزم نفسها بقواعد المنظمة الدولية للتقييس (I.S.O) أو قواعد منظمة التجارة العالمية، أو قواعد الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد أن بدأ العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمة.

9 – نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية

تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية، ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية وأهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات، كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع المختلفة وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة ، وعادة ما يتم اللجوء إلى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الأسواق العربية.

10 – صعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية وصعوبة منح التأشيرات

11 – عدم شمول جميع الدول العربية في اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

حيث لا تزال هناك مجموعة من الدول العربية غير منضمة للاتفاقية.

12-عدم شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1]

[1]-زهيرة عبدالحميد معربة، **"أثر اتفاقية الجاتس على تجارة الخدمات في الوطن العربي"**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية –عمان- المملكة الأردنية الهاشمية ،20-22 سبتمبر 2004

حيث تحتل تجارة الخدمات في الدول العربية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي والاستثماري، ويؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل، مع الإشارة إلى المحاولات والخطط التي وضعت مؤخرا لتحقيق هذه الغاية.[1]

المطلب الثاني: مبررات و فرص تنمية التجارة العربية البينية[2]

تشير النتائج والإحصاءات إلى تدنى حجم التجارة البينية العربية مقارنة مع تجارتها الخارجية، وكذلك تدني نسبة التجارة الخارجية العربية الإجمالية من إجمالي التجارة العالمية، وهناك مستجدات وظروف تفرض على الدول العربية ضرورة العمل على رفع مستوى التجارة العربية البينية على ما هو عليه، وتتوفر فرص عديدة للدول العربية تساعدها على تحقيق ذلك.

أولا- مبررات تنمية التجارة العربية البينية

في ظل تحديات العولمة، توجد عدة مبررات ودوافع تفرض غلى الدول العربية تنمية تجارتها البينية، من أهمها:

1-باعتبار التجارة البينية من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي، فإنها تلعب دور كبير في تنشيط هذا التكامل وتسريع قيامه، نظرا لارتباط الدول العربية بمقومات اجتماعية وعقائدية قوية؛

2-إن السياسات الحمائية المطبقة في الاقتصاديات الصناعية، تفرض على الدول العربية تنمية وتوسيع التجارة البينية؛

3-إن ارتفاع التجارة البينية ينشط القطاعات الاقتصادية والانتاجية في البلدان العربية، مما يؤدي إلى تنميتها اقتصاديا واجتماعيا؛

4-إن التجارة البينية تسمح بالاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة عربية، وتحويلها إلى مزايا تنافسية واستغلال الثروات التي تكتسبها الدول العربية بشكل عقلاني؛

5-أدت سياسات التحرير وتدابير تنمية التجارة، إلى اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات العربية مما أدى إلى تحفيز الصناعات التحويلية، ورفع القدرات التنافسية للمنتجات العربية؛

---

[1]- تواتي بن علي فاطمة. **"واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2007/2006، مرجع سبق ذكره.

[2]-عامر بكير، طالب عوض، **"تطور التجارة العربية البينية"**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان: المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2004.

6-حاجة الدول العربية لمنافذ (أسواق) جديدة لمنتجاتها، بعد زيادة طاقتها الإنتاجية، وتنويع هياكلها الإنتاجية والتركيب السلعي لصادراتها، خاصة في الصناعات التحويلية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، كما انها لن تستطيع التصدير للدول الصناعية الكبرى نظرا لشدة المنافسة؛

7- اتساع حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول العربية مؤخرا مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الدول العربية وتنمية التجارة البينية العربية ؛

8-نقص وزوال العقبات التي كانت تقف أمام نمو التجارة العربية البينية، نتيجة توجه معظم الدول العربية نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية؛

9-انضمام عدة دول عربية إلى منظمة التجارة العالمية (O.M.C)، التي تدعو إلى تحرير التجارة بين أعضائها؛

10-في ظل العولمة أصبحت زيادة التجارة البينية ضرورية نظرا لتزايد التنافسية العالمية؛[1]

11- توفر الإرادة السياسية لدى القادة العرب بحيث تم الاتفاق في القمة العربية لعام 1996، على أن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن تتم على أساس تحرير التجارة العربية البينية، الذي نتج عنه فيما بعد قرار إقامة منطقة تجارة حرة عربية، تمهيدا لإقامة اتحاد جمركي وسوق عربية مشتركة.

ثانيا- آليات تنمية التجارة البينية العربية

1-إنشاء مركز معلومات للتجارة العربية، يتولى توفير البيانات التفصيلية عن الإنتاج والاستهلاك والأسعار والمعلومات التسويقية في الدول العربية لكل سلع التجارة العربية؛

2-إنشاء شركات تجارية عربية مشتركة يكون لها فروع في الدول العربية تتولى تجهيز وتعبئة السلع في الدول المصدرة طبقا لمواصفات الدول العربية المستوردة، وتتمتع هذه الشركات بحرية التجارة العربية البنية؛

3-توحيد المواصفات والمقاييس والتشريعات العربية لسلع التجارة العربية البينية والإسراع في إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، وتفضيل السلع ذات شهادة المنشأ العربية؛

[1]- عبد المطلب عبد المجيد ، **"السوق العربية المشتركة في ظل العولمة"**، مرجع سابق ص: 110،111

4-تشجيع حركة الاستثمارات العربية البينية المشتركة في مجالات البنية الأساسية التجارية والتسويقية ومنها النقل والتخزين والتصنيع والتعبئة والتغليف وغيرها من الصناعات المغذية في شكل شركات عربية مشتركة، حيث أدى ضعف حركة الاستثمارات العربية البينية المشتركة إلى ضعف التجارة العربية البينية؛

5-تفعيل دور الاتحادات العربية ودور الغرف التجارية ومجلس رجال الأعمال في تنمية التجارة العربية البينية؛

6-تخصيص بنك تجارى عربي لتمويل التجارة العربية البينية وتطوير نظام تسوية المدفوعات بالعملات المحلية للدول العربية؛

7- التوسع في إقامة المعارض الدائمة.

ثالثا: فرص تنمية التجارة العربية البينية

1-زيادة مشاركة القطاع الخاص العربي في النشاط الاقتصادي للدول العربية، بحيث أصبح يساهم في جميع الأنشطة الإنتاجية، والخدمية والتجارية، كما أدى ذلك إلى زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، التي نتجت عنها زيادة في إنتاج السلع والخدمات في الدول العربية، وبالتالي تنمية التجارة العربية البينية؛

2-نجاح الاتفاقيات الثنائية ومناطق التجارة الحرة بين البلدان المجاورة مما يساعد في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك زيادة التبادل التجاري بين البلدان العربية، ومن أمثلة هذه الاتفاقيات نذكر: منطقة التجارة الحرة بين سوريا والسعودية، واتفاقية التبادل الحر بين العراق والأردن. أي أن هناك فرص جيدة للتكامل بين الكثير من الدول العربية؛

3-زيادة درجة انفتاح اقتصاديات الدول العربية على العالم الخارجي، وتوقيعها لعدة اتفاقيات، كاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية؛

4-سهولة تمويل التجارة العربية حاليا، نظرا لتوفر مؤسسات التمويل؛

5-التعامل عن طريق التجارة الالكترونية في الكثير من الدول العربية بدرجات متفاوتة، بحيث تعد فرصة أمام تنمية التجارة العربية البينية، وتعد الإمارات، مصر، الأردن ولبنان أكثر الدول العربية تطورا في مجال المبادلات التجارية الالكترونية. [1]

[1]- جمال الدين البيومي، **"مستقبل التجارة العربية- التحديات و الفرص- "**، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، مصر 2003، ص:35

المطلب الثالث: متطلبات تنمية التجارة البينية

نظرا للدور الذي تلعبه التجارة العربية البينية في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي نحو الأمام، كان لزاما على الدول العربية العمل على تنميتها وذلك بالتغلب على المعوقات والمشاكل التي تواجه التجارة العربية البينية.

أولا- متطلبات خاصة بإتمام تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية: يعتبر إتمام تنفيذ هذه الاتفاقية مرحلة هامة أمام تنمية التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولذلك يجب اتخاذ الاجراءات التالية :

1-مساعدة الدول العربية التي لم تنظم إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للانضمام إليها؛

2-العمل على التوزيع العادل للمكاسب الناتجة عن منطقة التجارة الحرة العربية، وتقديم الدعم للدول التي تتميز بضعف هياكلها الاقتصادية، والتي قد تتضرر نتيجة تطبيق بنود الاتفاقية؛

3-العمل على تحرير التجارة داخل المنطقة بمعدلات أسرع مما هي عليه؛

4-التخفيض من طلب الاستثناءات بقدر الإمكان؛

5-تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية والضرائب، بهدف تسهيل حركة السلع ذات المنشأ العربي بين الدول العربية؛

6-تقليل القيود الإدارية والكمية لكل بلد والتي تتعارض مع أحكام البرنامج التنفيذي؛

7-الإسراع في دراسة وإقرار قواعد المنشأ للسلع المصنعة، وتنسيق القوانين المتعلقة بالمنافسة والاحتكار؛

8-الإسراع في إنهاء وتفعيل آليات فض النزاعات؛

9-إدخال تجارة الخدمات ضمن المعاملات التي تشملها منطقة التجارة الحرة العربية؛

10- العمل على تطوير منطقة التجارة الحرة والوصول بها إلى اتحاد جمركي في أقرب وقت ممكن.

ثانيا: متطلبات أخرى لتنمية التجارة العربية البينية، ونذكر منها: [1]

1-ضرورة رفع معدلات النمو، وزيادة حجم الإنتاج عن طريق عصرنة هياكل الإنتاج العربية؛

2-بناء قاعدة صناعية عربية وتنويع الإنتاج والصادرات خارج المحروقات؛

3-اختيار أفضل المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية المباشرة التي تساهم في زيادة الإنتاج الصناعي العربي ؛

4-إنشاء شبكات معلوماتية متطورة، لربط كافة المراكز الجمركية العربية بأنظمة مركزية موحدة بواسطة الاتصالات الالكترونية؛

[1]- خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **"حركة انتقال التجارة العربية عبر المنافذ الجمركية**-الاطار التنظيمي ومقترحات التطوير-"المنظمة العربية للتنمية الادارية،2003، ص:270.

5-تطوير واستخدام التجارة الالكترونية؛

6-تمويل مشاريع البنية التحتية المشتركة بين الدول العربية، مثل مشاريع الطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية؛

7-فتح المجال أمام القطاع الخاص في الدول العربية للمساهمة في مختلف الأنشطة.

خلاصة الفصل الثاني

إن التجارة العربية البينية تعد متواضعة ومحدودة خاصة عند مقارنتها بالتجارة البينية الأوروبية أو غيرها، فمنذ سنوات تمثلت التجارة البينية العربية بنسبة تتراوح بين 8 و10 في المئة من إجمالي التجارة العربية.

وإذا كانت الصادرات البينية العربية ضعيفة فلأن الصادرات نفسها ضعيفة، حيث تشير أرقام التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن الصادرات العربية لا تمثل سوى 4 في المئة فقط من إجمالي الصادرات العالمية، وذلك راجع إلى عدم وجود صناعة ذات طابع تصديري إلى أسواق محددة بحيث يغلب عليها الطابع التقليدي أي أنها تحويلية وبسيطة تتركز على المواد الغذائية والاستهلاكية و الألبسة وغيرها من الصناعات الخفيفة.

كما أن أغلب الصناعات العربية متشابهة إلى حد بعيد على امتداد العالم العربي، وبالتالي تتنافس في ما بينها ولا تتكامل، وهذا الواقع يحتم على الحكومات العربية وعلى القطاع الخاص رسم سياسات صناعية متنوعة لإنتاج سلع ذات مزايا تنافسية.

إن التأكيد على أهمية الإنتاج في تنشيط حركة الصادرات، لا يعني إغفال المعوقات والعراقيل القائمة في وجه التجارة العربية والمتمثلة في مشاكل التمويل، الضمان، التسويق، الترويج، المواصفات والمقاييس، فضلا عن ارتفاع الكلفة، ووجود القيود الجمركية والإدارية.

تمهيـــــــــد

بدأ تنفيذ التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 1998، ولقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على انشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة ايجابية، والاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار. ومن أبرز تلك التطورات ظهور النظام التجاري الدولي الجديد، بإقرار اتفاقيات التجارة الدولية (مراكش 1994)، وانشاء منظمة التجارة العالمية لتنفيذ وإدارة هذه الاتفاقيات والاشراف على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وتسعى هذه الاتفاقيات إلى فتح الأسواق العالمية دون أي قيود جمركية وفتح مجال المنافسة فيها وفقا لجودة المنتج والسعر.

وقد صاحب انتهاء جولة اوروجواي للمفاوضات التجارية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية بين مختلف دول العالم حتى تتمكن من تبادل ميزات تجارية فيما بين اعضاءها، حماية لمصالحها التجارية وتعزيزا للتبادل التجاري فيما بينها، دون تعميم تلك الميزات على بقية الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وقد سمحت اتفاقيات التجارة العالمية باستثناء التكتلات الاقتصادية من تطبيق حكم الدولة الأولى بالرعاية، والحد الأدنى لمثل هذه التكتلات هو منطقة تجارة حرة. وفي ضوء ذلك برزت أهمية انشاء منطقة تجارة حرة عربية من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها ولا بد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية على بقية الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية .

ومن أجل معرفة واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودورها في تنمية التجارة العربية البينية ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: الجانب النظري للمناطق الحرة.

المبحث الثاني: واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الثالث: تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية.

المبحث الأول: الجانب النظري للمناطق الحرة

إن فكرة المناطق الحرة فكرة قديمة، تجسدت في منح تسهيلات في الموانئ والمراكز التجارية، في كل من جبل طارق، مالطا، عدن، وهونج كونج، مما نتج عنه ازدهار عمليات التبادل التجاري، وزيادة العمالة، ونمو الدخل الوطني في تلك الدول. هذا ما عزز اهتمام تلك الدول بمثل هذه المناطق، فسنت القوانين التي تحكم عملها، ومنحتها تحفيزات تسمح لها بجلب الاستثمارات الخارجية والمحلية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وخاصة الصناعات التصديرية.

تجدر الإشارة الى أنه لا يوجد تعريف محدد للمناطق الحرة، إلا أنه يقصد بها عموما بأنها منطقة محاطة بسياج أو جدار، ولها نقاط مراقبة للدخول والخروج، تمنح فيها مزايا اقتصادية ومالية محددة لتشجيع الصادرات.

بينما تعرفها اتفاقية كيوتو بأنها جزء من الاقليم أو الدولة، تعتبر السلع المنتجة أو المخزنة فيه أنها خارج المنطقة الجمركية، وغير خاضعة للرسوم الجمركية.

المطلب الأول: ماهية المناطق الحرة و أنواعها

إن قيام المناطق الحرة يعد عاملا من العوامل التي تلجأ اليها الدول وخاصة النامية منها بهدف جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الهاربة، وذلك لما تقدمه تلك المناطق من امتيازات كالحوافز الجمركية والضريبية والعمالة الرخيصة نسبيا وهذا ما يسمح للشركات المستثمرة من زيادة قدرتها التنافسية.

الفرع الأول: تاريخ المناطق الحرة

ترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت منذ عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث كانت أول منطقة حرة موجودة بالجزيرة اليونانية –Délos-في بحر ايجا-Egée-،ولقد طبقت فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الامبراطورية.

وفي هذا السياق، يذكر الدكتور" B.Merenne-Schoumaker": أن هذه المنطقة الحرة قد خصتها الامبراطورية الرومانية بنظام خاص يتمثل في تبسيط القوانين وتقليص الاجراءات البيروقراطية، والرسوم مما نتج عنه انشاء 30000 عمل في الجزيرة، فأصبحت نتيجة لذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية.

واعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات، قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن

الموجودة بها موانئ لتسهيل المعاملات التجارية بينها وبين مستعمراتها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة نذكر:

- منطقة حرة في ميناء جبل طارق بالمغرب سنة 1704، وفي مالطا والزنجيبار سنة 1832، وهونج كونج سنة 1841 والتي أنشأتها انجلترا؛

- المنطقة الحرة في الصين سنة 1898، ومنطقة حرة بجنوب الجزائر إبان عهد الاستعمار الفرنسي (1830-1962)؛[1]

- خلال القرن 19 استمر انشاء المناطق الحرة في أوروبا، بحيث أحدثت كل من ألمانيا وايطاليا والدانمارك وغيرها من الدول مناطق حرة في الموانئ البحرية في كل من هامبورغ سنة 1888، تريستا ونابولي سنة 1896.غير أنه في القرن العشرين أهملت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية المناطق الاقتصادية الحرة، ويرجع الدكتور" Boris Gombac" ذلك الى ظهور المجموعة الاقتصادية الأوروبية كاتحاد جمركي.[2]

كما لاحظ الدكتور"BORIS " : أن غالبية المناطق الاقتصادية الحرة موزعة على حزام كبير محيط بالعالم يمر بأمريكا الوسطى، البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، جنوب آسيا وجنوبها الشرقي.

ولاحظ بأن عددا كبيرا من المناطق الاقتصادية الحرة توجد بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن أكبر المناطق الاقتصادية الحرة، توجد بالمكسيك والصين الشعبية.

من الثابت تاريخيا اليوم أن انشاء وانتشار المناطق الاقتصادية الحرة خلال السنوات الأخيرة، قد استمد وجوده من النظام القائم على حرية التجارة.

الفرع الثاني: مفهوم المناطق الاقتصادية الحرة

لا يوجد تعريف محدد للمنطقة الحرة، بل توجد تعريفات مختلفة، نذكر منها:

- أنها تجمع سكاني محدد يسمح من خلاله بحرية الحركة، وفق المبدأ الاقتصادي الكلاسيكي القائل : "دعه يعمل دعه يمر"؛

- هي مساحة من أرض الدولة المضيفة تخصصها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها كما لو أنها أجنبية، ويسمح لها بحرية التجارة (استيراد، تصدير، تخزين ومعالجة البضائع، التصنيع، والخدمات بدون قيود أو رسوم أوضرائب جمركية أو ضرائب أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية.

[1]-أوسرير منور، **"دراسة نظرية عن المناطق الحرة ـمشروع منطقة بلارة-"**،مجلة الباحث ،العدد 2003/2

[2]- محمودي مراد، **"النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة"**، دار الكتاب الحديث، 2002،ص:23،22.

-**مفهوم السيد عبدالواحد الأمبابي**:"المناطق الحرة هي المناطق التي تتم فيها ممارسة الأنشطة التجارية والصناعية والمالية خارج المنطقة الجمركية في أي بلد. وتقع غالبا في محيط الموانئ البحرية، أو الجوية، أو في المناطق الداخلية لهذا البلد..."

-مفهوم الفقيه"H.G.Grubel":"إنها أراضي محصورة داخل اقليم جمركي وطني أين تدخل وسائل التجهيز، والبضائع الأجنبية دون شكليات جمركية، على أن يتم تخزينها أو تحويلها داخل المنطقة الحرة، ليتم تصديرها إلى جهة أخرى بدون تدخل السلطات الجمركية. لا توجد فيها رقابة على المبادلات، الالتزامات الاحصائية محدودة والاقتطاع من الأرباح والأجور يكون بنسب عادية...إلا أنه بمجرد أن تخرج البضائع من المنطقة للدخول إلى الاقليم الجمركي الوطني تفرض عليها المستحقات وتخضع للرقابة الجمركية ".

- مفهوم الدكتور Thierry Schwob- pascal Lorot

إن المنطقة الحرة هي مجال جغرافي محدود، أين الأنشطة الصناعية أو التجارية، تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة والتي قد تكون مخفضة أو ملغاة ...انها مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية بشرط أن تكون موجهة للتصدير...، علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة والرسوم الجمركية في حالة ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجدة فيه".[1]

يعرف البعض المنطقة الحرة تعريفا مبسطا بأنها: "جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية ومالية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كانت تسميتها منطقة حرة".

الفرع الثالث: أنواع المناطق الحرة

لقد اختلف الباحثون المهتمون بدراسة الأنواع المختلفة للمناطق الاقتصادية الحرة فيما بينهم في كيفيات تصنيفها و ذلك بالاعتماد على معايير مختلفة:

1-معيار الموقع والمساحة: وتصنف المناطق الاقتصادية على أساس عدد النشاطات المتواجدة في المنطقة، حيث تقسم إلى نوعين هما: مناطق حرة عامة، ومناطق حرة خاصة.

1-1-المناطق الحرة العامة: تتميز بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطاتها سواء كانت تجارية أو صناعية أو مالية. وتشمل بدورها ثلاثة أنواع هي :

[1]- محمودي مراد، مرجع سابق،ص:34،33

أ-المناطق الحرة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ والمطارات و المنافذ البرية؛

ب-المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها؛

ت-المناطق الحرة التي تقام داخل الوطن.

1-2.المناطق الحرة الخاصة: هي تلك المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلاد تهدف إلى إقامة مشروع واحد لأغراض صناعية، التخزين، أو أي عمليات أخرى.

2-معيار طبيعة النشاط : نميز بين ثلاثة أنواع هي :

أ- المناطق الحرة التجارية. ب-المناطق الحرة الصناعية. ت-المناطق الحرة الخدمية.

أ-المناطق الحرة التجارية :يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد سلع من خارج البلد، أو من داخله، بغرض تصنيعها، وبيعها في الوقت المناسب، وقد تجري على البضائع بعض العمليات البسيطة التي تمس شكل البضاعة دون جوهرها، كالفرز، التعبئة والتغليف، المزج أو الخلط....

تأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال من أهمها نذكر: الميناء الحر، المحلات الحرة، المخازن الحرة...؛

ب-المناطق الحرة الصناعية: هي منطقة موجودة عادة خارج المعوقات الجمركية، تمنح تحفيزات خاصة للصناعات التصديرية خاصة للصناعات التصديرية، الاستيراد اليها معفى من الرسوم، تتمتع باطار قانوني مخفف باعتبار أن نسبة الضريبة منخفضة أو منعدمة. تشمل نوعين: المناطق الحرة للصناعات التصديرية، المنطقة الحرة للصناعات أو الشغل؛

ت- المناطق الحرة الخدمية: هي من الأنواع الحديثة التي ظهرت، وتضم شكلين هما المناطق الحرة المالية، والمناطق الحرة الجبائية.

ت-1.المناطق الحرة المالية: وتضم بدورها شكلين هما: المناطق الحرة البنكية، والمناطق الحرة للتأمين.

ت-1-1.المناطق الحرة البنكية: يعرفها الدكتور**"Thierry Schwob-pascal Lorot** "

"بأنها أماكن جغرافية معلومة تسمح للبنوك ممارسة نشاطاتها بكل حرية بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة ببنك خارجي، والا تكون لها علاقات إلا مع غير المقيمين" .

من الخصائص التي تتميز بها هذه المناطق:

-أنها غالبا ما تستفيد من اعفاء ضريبي كلي أو جزئي بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة؛

-حظيت بأنظمة قانونية وبالأخص جمركية خفيفة مثل غياب القيود و الرقابة على المبادلات المتعلقة بالعملة، وغالبا ليست هناك رسوم على القيمة المضافة و على العمولات؛

-تمتاز بالسرعة، الفعالية، وتوفير كافة التسهيلات مع جودة الخدمات.

ت-1-2.المناطق الحرة للتأمين: شركات التأمين مثلها مثل البنوك متواجدة بالساحات المالية الحرة، تستفيد من تعطيل القوانين والضريبة على أنشطتها، وتتميز بالخصائص التالية:

-تختص بتأمين الأخطار الخاصة و الهامة؛

-انها مكلفة؛

-تمتاز بالسرعة، الفعالية، وتوفير كافة التسهيلات مع جودة الخدمات.

ت-2.المناطق الحرة الجبائية: الاسم الشائع لهذه المناطق حاليا هو جنات الضرائب، وهي عبارة عن بلدان أو أقاليم تمنح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاما جبائيا تفضيليا مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم، يسمح لهم الاستفادة من مزايا ضريبية تمكنهم من الافلات من ضرائب بلدانهم الأصلية، أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيز من بلدانهم خاصة بالنسبة للضريبة على المداخيل.[1]

المطلب الثاني: مقومات ومعوقات انشاء المناطق الحرة: تسعى معظم الدول الى اقامة مناطق حرة على أراضيها بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها دفع عجلة التنمية بها، ولتحقيق ذلك لابد من توفر مجموعة من المقومات تشجع المستثمرين على الاستثمار بالمناطق الحرة، وذلك لا يمنع من مواجهة مجموعة من المعوقات .

الفرع الأول: مقومات نجاح المناطق الاقتصادية الحرة

اذا كانت أي دولة قادرة على تخصيص منطقة ما من أراضيها وتسييجها وعزلها عن بقية أجزاء الدولة وتوفير التسهيلات والمزايا الضريبية وغير الضريبية فيها واعلانها منطقة حرة غير خاضعة للقوانين وضوابط الاستثمار لكن ليس بإمكان جميع الدول توفير شروط نجاحها. اذ أن نجاح هذه المناطق يعود الى مدى توفر مقومات الانشاء والاشهار من جهة، ومدى قدرة الدولة على حشد امكانياتها لتوفير عوامل النجاح من جهة ثانية.

ويمكن تقسيم هذه المقومات الى:

[1]- محمودي مراد، مرجع سابق، ص:64، 65، 68

1-المقومات السياسية والأمنية: من المعلوم أن انشاء منطقة حرة في بلد ما، هو قرار سياسي قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو قرارا تشريعيا، يتطلب التوافق في المصالح والسياسات، أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف والشركات الدولية المتعددة الجنسيات المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزمع انشاءها.

يجب توفر المناخ السياسي والأمني المستقر للدولة المضيفة لإقامة المنطقة الحرة لان عدم الاستقرار السياسي يزيد من درجة المخاطر التي تعترض الاستثمار في البلد. الى جانب الاستقرار السياسي يجب توفر الممارسات الديموقراطية(حرية الصحافة، استقلالية القضاء، والشفافية....)

2-المقومات الاقتصادية: تتضمن وجود اقتصاد كلي مستقر نسبيا غير خاضع للتدخلات الحكومية ،يمتاز بمعدل نمو جيد، ونظام مالي فعال ومنظم يميزه وجود ضوابط على عمل البنوك، وأسواق المال والمؤسسات المالية الأخرى طبقا للمعايير المحاسبية الدولية. ويجب على الدولة توفير الأموال الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية لقيام المنطقة الحرة و الإشهار لها، وكذلك يجب أن تكون هناك رؤية واستراتيجية مستقبلية واضحة تتضمن الأهداف الكلية للاقتصاد والمجتمع بحيث تحدد القطاعات والأنشطة ذات الأولوية، و دور كل من القطاع العام، القطاع الخاص، آليات السوق، رأس المال الأجنبي، وتعد هذه الرؤية عاملا أساسيا لمواجهة الأزمات المفاجئة التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

3-المقومات البشرية: تتمثل في توفر اليد العاملة المؤهلة والرخيصة نسبيا للعمل في الشركات المقامة في المنطقة الحرة، والجذير بالذكر أن الشركات الأجنبية العاملة في المناطق الحرة تعتمد على عاملين متكاملين في تقويم قوة العمل هما :المهارة والمرونة.

المهارة: تشكل موردا رئيسيا في عصر المعلوماتية.

المرونة: تعني سرعة التحرك وحرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المنطقة الحرة، لذلك يجب أن يكون للدولة المضيفة للمنطقة الحرة بدائل محلية لمواجهة هذا الانتقال، أو توفير حوافز للعمال للاستقرار في مناصب عملهم، مما يدفع الشركات الأجنبية اللجوء إلى اليد العاملة المنخرطة حديثا لافي سوق العمل.

4-المقومات التشريعية: تكمن في وجود الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين، وكذلك استقرار نسبي للمنظومة القانونية وعدم تغيرها باستمرار ووضوحها، خاصة ما تعلق بالمصادرة، التأميم، التقاضي، التحكيم، التأمين والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية. كذلك ضرورة توفر نظم

قضائية مستقلة وذات كفاءة تحمي سلطة القانون ووجود أطر تشريعية وتنظيمية تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وتحارب الفساد الاداري وتشجع الانفتاح والمنافسة، وإقامة نظام رقابي وتنظيمي تميزه العدالة، الشفافية والفعالية.

5-المقومات الجغرافية والبيئية: تتمثل في قرب الموقع المراد إشهاره كمنطقة حرة من خطوط التجارة الدولية بهدف تخفيض تكاليف النقل، حيث نجد أن أغلب المناطق الحرة في العالم متمركزة في الموانئ البحرية أو بالقرب منها أو بالقرب من المطارات أو على الحدود قريبا من الأسواق الاقليمية أو الدولية .

أما فيما يتعلق بالمقومات البيئية للمنطقة الحرة فإن أهميتها تكمن في رغبة وحرص العديد من الشركات الأجنبية على التوطن في المناطق ذات البيئات المناخية المعتدلة نسبيا لتسهيل انجاز عملياتها الإنتاجية وعرض سلعها أو خدماتها وتصديرها إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية إقليميا أو عالميا.[1]

الفرع الثاني: معوقات انشاء المناطق الحرة

هناك عدة عوامل تعيق نجاح وتطور المناطق الحرة، قد تكون متواجدة داخل الدولة المقيمة للمنطقة الحرة أو خارجها.

أولا: المعوقات الداخلية تشمل كل من المعوقات الاقتصادية والمالية، المعوقات التشريعية والقضائية المعوقات الادارية، المعوقات المتعلقة باليد العاملة.

1-المعوقات الاقتصادية والمالية: تتمثل في العناصر التالية:

- عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي(التضخم، عجز الموازنة العامة، سعر الصرف، السياسات المالية)؛
- عدم تقديم القروض للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة أو ارتفاع معدل الفائدة على القروض؛
- الافتقار للبنية التحتية مثل الموانئ والطرق مما يصعب التواصل مع الداخل والخارج، وعدم توفر مراكز بحثية كافية وتدني مستوى التأهيل العلمي والفني، هذا ما يجعل عدم قدرة المنطقة الحرة على المنافسة والتطور وبالتالي فشله؛

[1] - حشماوي محمد، **"الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"**، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006

– ارتفاع تكلفة تشغيل المشروعات العاملة في المناطق الحرة ما يجعل الاستثمار بها قصير الأجل، وفي حالة توسع هذه الاستثمارات فذلك يؤدي إلى مخاطر كبيرة قد تؤثر سلبا على اقتصاد الدولة المضيفة كما حدث بالأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا سنة 1997 .

2– المعوقات القانونية: صنفها الدكتور أحمد شرف الدين إلى نوعين: النوع الأول يرتبط بعدم استقرار السياسة الاقتصادية، والنوع الثاني يتعلق بالمعاملة الضريبية للاستثمار. وقد تمت الإشارة إلى أهمها استنادا لتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تتمثل هذه المعوقات في ما يلي:

– كثرة القوانين وتضاربها وغموضها؛

– عدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر، وعدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمر؛

– القيود الواردة على تملك الأراضي والعقارات، وعلى حركة رأس المال، وتحويل الأرباح ؛

– عدم استقرار قوانين الاستثمار، وعدم وضوح سياسات الاعفاء من الضرائب.[1]

3–المعوقات الإدارية: تتمثل في ما يلي:

– انعدام الانسجام والتفاهم بين أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على المنطقة الحرة مما يؤثر سلبا على مستوى الخدمات المقدمة للمستثمر؛

– البيروقراطية التي يتعرض لها المستثمر عند الترخيص لمشروعه، مما يشكل عائقا أمام المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات؛

– تعدد الهيئات المشرفة على الاستثمارات في الدولة وازدواجية الاختصاصات فيما بينها، مما يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي تتعامل مع المستثمر وتضارب في القرارات الصادرة عنها أحيانا.

4– المعوقات المتعلقة باليد العاملة: تتمثل في:

– عدم توفر يد عاملة رخيصة وماهرة كافية بالدول المضيفة؛

– تفضيل العمال العمل في المؤسسات الحكومية نتيجة الامتيازات المالية التي تمنحها، والعزوف عن العمل في المناطق الحرة ؛

–كثرة الاضرابات التي تطالب بها النقابات العمالية بهدف رفع الاجور وغيرها من المطالب الاجتماعية، وهذا ما يعيق المستثمر على تطوير انتاجه.

[1] - محمودي مراد، مرجع سابق، ص:100

ثانيا: المعوقات الخارجية: هي المعوقات التي تكون خارج نطاق الدولة المضيفة وأهمها:

1-التطورات الاقتصادية العالمية، وما يترتب عنها من تأثيرات على المنطقة الحرة، مثل قيام منظمة التجارة العالمية؛

2-دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة؛

3-ارتفاع أسعار المواد الاولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة مثل النفط؛

4-الاوضاع السياسية والأمنية السائدة في العالم التي ترفع من مستوى المخاطر التي تواجه الاستثمارات؛

5-تقارب المناطق الحرة جغرافيا، مما يؤثر على حجم الاستثمارات التي يتم جذبها للمناطق الحرة نظرا لتشابه الحوافز والتسهيلات والضمانات المقدمة في هذه المناطق .[1]

المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تنامى الاهتمام بالاستثمارات في المناطق الحرة لأنها تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بشكليها المباشر وغير المباشر، ووضعت عدة دول قوانين لتسهيل السياسات الجمركية والضريبية لتشجيع المستثمرين.

والسؤال المطروح هو: ماهي العوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو تجذب المستثمر إلى المناطق الحرة؟

إن هذه المسألة نالت اهتمام الباحثين على المستويين النظري أو التجريبي، بحيث تم تحديد العوامل الجاذبة للاستثمار، ومنها الموقع الجغرافي، والوصول إلى موقع تنافسي أفضل، والارتقاء بمستوى الخدمات، والبنى التحتية وتوفير ما تتطلبه بعض المشاريع الهامة من متطلبات أو خدمات خاصة.

وفي هذا المجال أيضا، تدخل المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة، والأنواع الأخرى من المناطق الاقتصادية، باعتبارها عناصر رئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

لقد أصبحت المناطق الاقتصادية الخاصة ظاهرة اقتصادية هامة تستخدم نظريات مختلفة، لتقويم العناصر الهامة من حيث زيادة العناصر الجاذبة للمناطق الحرة بأنواعها، ومن أهم النظريات نذكر:

"نظرية دننغ"Dunning (1977،1980) ، و"نظرية الماس" Diamond لبورتر Porter

تتشابه هاتان النظريتان من حيث تقديم بيانات ملائمة للمستثمرين، لما في ذلك المستثمرين في المناطق الحرة :

نظرية دننغ Dunning 1977: تختصر بالأحرف O.L.I

وتسمى بهذا الاسم فتصفها تلك الأحرف كما يلي:

O :Ownershipadvantages

L :Locationadvantages. **I** :Internalizationadvantages.

[2] - محمد علي عوض الحرازي، **"الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات"**، منشورات حلبي الحقوقية ، ط1، لبنان،2007،ص 42، ص 44.

أي أن هذه النظرية الانتقائية تقدم عناصر الجذب من ثلاثة أسس مركزية هي :مزايا التملك التي تقدم للمستثمر، والمزايا الخاصة بالموقع الجغرافي الذي تتم فيه عمليات الاستثمار، والميزات التي توفرها عملية التملك الذاتي المباشر التي يقوم بها المستثمر في دولة أخري.

وتوضح النظرية الأسباب التي تدفع عدة شركات التحول إلى شركات متعددة الجنسيات، والأسباب التي تجعل عددا من الشركات والمستثمرين الاستثمار في دول أخرى.

نظرية الماس"Diamond" لبورتر "Porter"(1990): تستند هذه النظرية إلى تحديد الأسباب التي تجعل الأمم ناجحة في التنافس الدولي، بينما دول أخرى فاشلة في ذلك، وتشرح النظرية الأسباب في أبعادها الاقتصادية السياسية، والاجتماعية، القانونية، والعلمية ....

اضافة الى ذلك فإن هذه النظرية تقترح على الدول القيام بخطوات أساسية وتكميلية تسمح لها بجذب مستثمرين، خاصة فيما يخص مجموعة البضائع والمنتجات الموجهة للمستهلك عموما، وذات الاستهلاك الواسع. وترى النظرية بأن سياسات الدول في هذا المجال تساهم في جذب الاستثمارات المتحركة عبر العالم.

من المهم الاشارة الى التجربة الصينية في المناطق الحرة الخاصة، بحيث أن هذه المناطق معممة ليس فقط لجذب الاستثمارات الأجنبية، و توفير مناصب عمل للتخفيف من حدة البطالة، بل تقوم أيضا بدور رئيسي في انفتاح الاقتصاد الصيني على قوى السوق، وتطوير صناعات تصديرية جديدة .

للإشارة أن الصين لا تقدم اعفاءات ضريبية للمستثمرين مثل باقي دول العالم، بل تعوض ذلك بكلفة عمالة منخفضة، وتوفر بنية تحتية ملائمة .

وفي البعد المالي، يمكن الاشارة إلى تجارب الأرجنتين، تشيلي، والأرجواي، وما عانته تلك الدول في السبعينات حيث حاولت تنفيذ سياسات السوق الحرة ماليا فتبين أن المبالغة في تقدير قيمة صرف العملات، وارتفاع أسعار الفائدة، وغياب الرقابة على البنوك تعتبر عناصر اساسية في الأزمات المالية، وما ينتج عنها من مشكلات اقتصادية، واستثمارية.

أهم العوامل الجاذبة للاستثمار في المناطق الحرة:

هناك أنواع مختلفة من الاستثمارات والمستثمرين تؤدي إلى اختلاف طبيعة الحوافز الأكثر بتقديرهم، فيمكن التمييز بين الاستثمارات الموجهة إلى السوق، والاستثمارات الموجهة إلى الانتاج بكلفة أقل. والمحفزات هنا تشمل

الأعمال الصغيرة والكبيرة، ولكن أصحاب الاعمال الصغيرة لا يستخدمون عادة شبكات انتاج دولية متكاملة، ولا تحتل الاستراتيجية الدولية مكانة هامة لديهم.

وفيما يخص القوانين التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، تؤكد الدراسات مدى أهمية هذه القوانين بحيث تعتبر عامل حاسم في بناء المناخ الاستثماري بالنسبة للمستثمرين الأجانب، بحيث يجب الحد من البيروقراطية في تنفيذ القوانين، وتبني قوانين حماية الملكية الفكرية .

ومن المؤكد أن العمالة الماهرة، وتوافر الكفاءات العلمية والادارية، من العوامل الرئيسية في جذب الاستثمار إلى المناطق الحرة، خاصة في ظل اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، بحيث يجب تقليص هذه الفجوة عن طريق تطوير القدرات الذاتية في جميع المجالات.[1]

المبحث الثاني: واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، في زيادة حرص الدول العربية على انشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله الاستفادة مما تتيحه تلك التطورات من فرص، سواء في مجال التجارة أو مجال الاستثمار وفي ضوء ذلك برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، بهدف تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، مجدية، ولابد من تعميم والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبحت غير ما تتيحه من مميزات تجارية على بقية الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية.[2]

المطلب الأول: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن أي نظام تجاري متعدد الأطراف لا بد أن يقوم أو يستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام. وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإنها تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي أنشأت بموجبها وتنظم العمل في إطارها وهذه الوثائق هي :

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- لائحة فض المنازعات؛

[1]-عبدالقادر دربال، بلقاسم زايري، **" التكامل الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر-عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب و شرق المتوسط"** les cahiers du cread n°88/2009

[2]- **مجلة الباحث**-عدد 2008/06

– قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية .

تشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من ست(06) دول عربية عليها. وقد نصت المادة السادسة(6) من الاتفاقية على " إعفاء السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، والسلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشاة في اطار جامعة الدول العربية، من كافة الرسوم الجمركية، والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد.كما ان السلع العربية المصنعة يتم الاتفاق على تحريرها تدريجيا وفقا لقوائم يتفق عليها بين الدول الاعضاء، ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية. ولقد صادق على هذه الاتفاقية حتى الان تسع عشرة(19) دولة عربية ليس من بينها الجزائر وجيبوتي وجزر القمر المتحدة. وتعتبر المصادقة على هذه الاتفاقية الشرط الاول والاساسي للانضمام للمنطقة.

ولم تثمر المفاوضات التي تمت بين الدول العربية في إطار لجنة المفاوضات التجارية من سنة 1985 إلى 1992 في الوصول إلى اتفاق بشان تحرير اي مجموعات سلعية من السلع المصنعة ‘كما اختلفت الدول العربية بالنسبة للتحرير الفوري للسلع الزراعية، وارتأى البعض اخضاعها للتخفيض التدريجي.

ولم يتم احراز أي تقدم ملموس في تلك المفاوضات، وفي ظل التطورات الاقتصادية الدولية التي سبق الاشارة اليها، وحرصا من الدول العربية على سرعة إقامة تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع متطلبات اتفاقيات التجارة العالمية، اتجهت الدول العربية إلى صياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية خلال فترة زمنية محددة. ومن خلال التركيز على معالجة العقبات التي اعترضت تنفيذ الاتفاقية، تمت صياغة ما تم التعارف على تسميته بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مراعيا الجوانب التالية :

1–أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن عددا من الدول العربية إما أعضاء في هذه المنظمة أو بصدد الانضمام إليها؛

2– أن يتضمن البرنامج التنفيذي خطة عمل وجدول زمني محدد لإنشاء المنطقة. وتتمثل العناصر الرئيسية للبرنامج التنفيذي، استنادا إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، في ما يلي:

– معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية؛

-يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي، والذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشر(10) سنوات تبدا في 1998/1/1 وتنتهي في 31 /12/ 2007، ويمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما يجوز لأي بلدين طرفين في البرنامج التنفيذي تبادل اعفاءات تسبق البرنامج الزمني . وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أنه قد تم تعديل الفترة الزمنية لاستكمال المنطقة بناء على توجيهات من القمة العربية في عمان عام 2000 ليتم ذلك مع مطلع عام 2005. وتم رفع نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في عام 2004 ومطلع عام 2005إلى 20%في كل منهما؛

-لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في اطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى؛

- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والاغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج؛

-منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا، وعلى الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة. وفي هذا الإطار، تم منح الدول الأقل نموا الراغبة في الانضمام إلى المنطقة فترة سماح من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية حتى مطلع عام 2005، مع تمتعها خلال هذه الفترة بما وصل إليه التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الأخرى، وعلى أن تبدأ في تطبيق التخفيض التدريجي مع مطلع عام 2005 لتصل إلى إزالة كاملة للرسوم الجمركية في 2010/1/1 ،وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية وانضمت إلى المنطقة كل من السودان واليمن؛

- تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة. وقد تم لهذا الغرض انشاء عدد من اللجان تضم في عضويتها كافة الدول أعضاء المنطقة وهي :

أ- لجنة التنفيذ والمتابعة لمتابعة التنفيذ وفض المنازعات، واعطيت صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن؛

ب- لجنة المفاوضات التجارية، وكلفت بمهمة إزالة القيود غير الجمركية ؛

ت- اللجنة الفنية لقواعد المنشأ وكلفت بمهمة إعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية، وقد اقرت هذه اللجنة قواعد منشأ مرحلية يتم العمل بها في الوقت الحالي وإلى حين استكمال القواعد التفصيلية.

المطلب الثاني: الوضع الحالي والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة قراره رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 1997/2/19 بشأن الإعلان عن منطقة التجارة الحر العربية الكبرى والموافقة على برنامجها التنفيذي ونص القرار كما يلي:

1-محور أعمال الدورة

"البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ."

اطلع المجلس على تقرير اللجنة الوزارية السداسية المكلفة بدراسة البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإذ يثمن ما بذلته من جهود من أجل إنجاز مهمتها بصياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها، كما تتماشى وأحكام منظمة التجارة العالمية، وتحافظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية مع بعضها البعض وتنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي وتكون خطوة عملية أولى نحو بناء تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية .

واستمع المجلس إلى العرض القيم الذى تقدم به المهندس علي أبو الراغب وزير الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهامشية رئيس اللجنة الوزارية السداسية، وإلى بيان الأمين العام لجامعة الدول العربية حول أبعاد إقامة منطقة تجارة حرة عربية ودقة المرحلة التاريخية التي تجتازها الأمة العربية، وإلى الإيضاحات التي قدمها الأستاذ عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية في هذا الشأن، وبعد المناقشة، قرر ما يلي:

1- الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/1/1؛

2- الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في صيغته المرفقة؛

3- تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الملائمة وتطوير عمل ومهام الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بما يتلاءم وتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

4- تدعى اللجان المكلفة والمنصوص عليها في البرنامج إلى مباشرة مهامها وتضع برامجها التنفيذية والزمنية من أجل تحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في موعدها المقرر، وتعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

5-تكليف المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية كل في مجال اختصاصه في متابعة تنفيذ هذا القرار والعمل على تطوير نظمها ومهامها بم يتلاءم وتحقيق إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

6- تكليف الأمانة العامة بترتيب إعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية وعرضها على المجلس الاقتصادي الاجتماعي قبل نهاية عام1988لاتخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها في إطار البرنامج التنفيذي؛

7- دعوة اللجنة السداسية الوزارية لمواصلة أعمالها خلال المراحل الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي لمعالجة أية عقبات تعترض تطبيقه مع انضمام الجمهورية التونسية لعضوية اللجنة؛

8- يكون موضوع تنفيذ التجارة الحرة العربية الكبرى محوراً لأعمال المجلس في دوراته القادمة إلى أن يتم استكمال بنائها .

2-البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى

انطلاقا من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحرير التبادل التجاري بينها والتي تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 848 - د - 30 بتاريخ 1982/2/27 .

وحرصا من الدول العربية على الإسراع بتفعيل أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بما يعزز مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

وإشارة لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1248 د56 بتاريخ 13/9/1995ورقم 1271 - د57 بتاريخ 6 مارس 1996 بالدعوة إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف تحقيق إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعاً ومع أحكام التجارة العالمية.

وتحقيقاً لرغبة الدول العربية في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية وتستفيد من التغيرات في التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية .

وتنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 21-23 يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما .

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 د.59 بتاريخ 1997/02/19م هذا البرنامج

التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية.

أولاً – القواعد والأسس:

1- يعتبر هذا البرنامج إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى؛

2- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1؛

3- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

4- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية؛

5- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج؛

6- تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق؛

7- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1 (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية)، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج؛

8- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1/1/1998 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (7)أعلاه؛

9- بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأى بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

ثانياً – تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:

1- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذى يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1 (اليوم الأول منشهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية) وذلك بتخفيض

الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

أ-السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين 1،2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛

ب-السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

2- تحدد مواسم الإنتاج "الرزنامة الزراعية" لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهى العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج؛

3- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها في الفقرة (2) أعلاه. وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها؛

4- لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه؛

5- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج .

ثالثاً – القيود غير الجمركية:

تعرف القيود غير الجمركية على النحو الذى عرفته المادة الأولى "فقرة 6" من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهى :

"التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد وتعامل على النحو التالي :

لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم1037 – 43 بتاريخ 1987/3 متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

رابعاً– قواعد المنشأ

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذاً لذلك فإن كافة السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج، والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم – 1249 د 56 بتاريخ 1996/9/13 ولحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراراه رقم 1269 المتخذ في دورته السابعة والخمسين.

خامساً – تبادل المعلومات والبيانات

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها.

سادساً – تسوية المنازعات

تماشياً مع المادة الثالثة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارة بين الدول العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.

سابعاً – المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً:

تطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الوارد في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.

والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها.

ثامناً – نظراً لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الأطراف حول:

-الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة؛

-التعاون التكنولوجي والبحث العلمي؛

-تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية؛

-حماية حقوق الملكية الفكرية.

تاسعاً – آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج وللمجلس:

1- إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي؛

2 اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي؛

3- فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي؛

4- تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التي يفوضها المجلس بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج .

ويساعد المجلس في أداء مهامه الأجهزة واللجان التنفيذية التالية :

1- لجنة التنفيذ والمتابعة:

تتكون لجنة التنفيذ والمتابعة من ممثلي الدول العربية، كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات العلاقة بصفة مراقب إذا ارتأت ذلك .

وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه، كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج.

وتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج التنفيذي على النحو التالي:

1- دراسة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء كل ثلاثة أشهر والمتضمنة :

-مدى التقدم في تطبيق البرنامج؛

-العقبات والمشاكل التي تواجهها في التطبيق؛

-الحلول المقترحة لمواجهة تلك المشاكل والعقبات؛

-الأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج.

2 – عقد اللجان أربعة اجتماعات سنوية لدراسة التقارير المشار إليها آنفاً وذلك على النحو التالي:

الاجتماع الأول: الأسبوع الأخير من يناير؛

الاجتماع الثاني: الأسبوع الأخير من أفريل؛

الاجتماع الثالث: الأسبوع الأخير من جويلية؛

الاجتماع الرابع: الأسبوع الأخير من أكتوبر.

كما يمكنها عقد اجتماعات أخرى حسبما يتطلب الوضع بين مجموعات من الشركاء الرئيسيين في التجارة .

3-تقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز في تطبيق البرنامج إلى كل دورة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4-تتولى اللجنة مهمة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج ويمكنها الاستعانة بخبراء عرب في شئون التجارة الدولية أو تشكيل لجان تحكيم مؤقتة مكونة من عدد لا يتجاوز خمسة خبراء أو قضاة أو محكمين للنظر في القضايا. وفى هذه الحالة تقوم لجنة التحكيم برفع توصياتها إلى اللجنة للبت فيها .

5-تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثي(2/3) الدول الأعضاء وفي حالة عدم الوصول إلى قرار يرفع الموضوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع توضيح أسباب الخلاف .

2- لجنة المفاوضات التجارية:

تتولى اللجنة مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول العربية الأعضاء في البرنامج. بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها في إطار تطبيق البرنامج.

3- لجنة قواعد المنشأ العربية:

تتولى وضع قواعد منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتطبيق البرنامج التنفيذي.

4- الأمانة الفنية:تتولى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي وتقوم بـ:

-إعداد مشاريع جداول الأعمال للجان المنبثقة عن البرنامج؛

-إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول الأعضاء في البرنامج، ومدى أثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة؛ من حيث اتجاهاتها ومعدلات نموها كما وكيفا، واقتراح الحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية؛

-التعاون مع الاتحادات العربية من القطاع الخاص في إعداد التقرير السنوي، وفى إدراج القضايا التي يواجهها عند تطبيق البرنامج على جداول أعمال لجنة التنفيذ والمتابعة واللجان الفنية الأخرى، والمشاركة في اجتماعاتها؛

-التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية العربية وتطوير أنشطتها لتحقيق البرنامج؛

-تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية والدولية. وتكوين قواعد للمعلومات تشمل البيانات الاقتصادية والإحصائية عن الدول العربية، النظم التجارية، البيانات الجمركية، التعرفة الجمركية، الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، قواعد المنشأ العربية، بيانات إنتاج واستيراد وتصدير السلع العربية، بيانات الأسواق الدولية، بيانات منظمات التجارة الدولية، معدلات التخفيض الجمركية للدول العربية المشاركة في البرنامج؛

-تستعين الأمانة الفنية بالمنظمات العربية المتخصصة في مجال قواعد المنشأ العربية، المواصفات والمقاييس، الرزنامة الزراعية وغيرها من المجالات التي يغطيها البرنامج .

تحفظ جمهورية العراق

((يتحفظ وفد جمهورية العراق على الإشارة الواردة في ديباجة البرنامج التنفيذي بشأن اجتماع القاهرة في جوان1996، ويعتبر أن بحث إقرار إقامة منطقة تجارة حرة عربية ووضع برنامج تنفيذي لها نابع من المرجعية التي بحث في إطارها هذا الموضوع وبشكل خاص ما صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابقة))

((انطلاقا من فهم العراق وحرصه الشديد على أولوية الالتزام بقواعد وأسس العمل العربي المشترك التي تؤكد الهوية القومية لهذه الأمة، فإن وفد العراق يتحفظ على ما ورد في المادتين 5 و6 من القواعد والأسس الواردة في البرنامج التنفيذي، ويؤكد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية الوحيدة التي تحدد أحكام المادتين 5 و6،وليس القواعد والاتفاقيات الدولية. ورفض وفد العراق الالتزام أي نص يتعارض مع قواعد العمل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات المرجعية في إطاره بما في ذلك قرار السوق العربية المشتركة)).

لقد اكملت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها السادس بنهاية عام 2003، وبلغ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل من تاريخ 2004/1/1،(80 %) من تلك التي كانت مطبقة في نهاية عام 1997. وبلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى المنطقة سبع عشرة (17) دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب واليمن. وبقيت خمس (05) دول لم تنضم بعد إلى المنطقة من بينها أربع دول مصنفة ضمن مجموعة الدول العربية الأقل نموا (جيبوتي، الصومال، جزر القمر المتحدة وموريتانيا)، بالإضافة إلى الجزائر. والتزمت جميع الدول الاعضاء بالمنطقة بتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وأودعت لدى الأمانة العامة البلاغات الرسمية التي تفيد بذلك. وبالرغم من هذا

الالتزام والشفافية التي تعاملت بها الدول العربية في إطار المنطقة، إلا أن زيادة فعالية المنطقة وتعزيز دورها في زيادة حجم المبادلات التجارية العربية البينية ورفع معدلاتها يتطلب استكمال بعض الجوانب القانونية وخاصة تلك المتعلقة بالاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وإزالة بعض القيود والحواجز غير الجمركية، وزيادة كفاءة التجارة العربية بكافة مكوناتها (النقل، التمويل، الادارة ...).

ولعل من أبرز المعوقات التي تم التغلب عليها إزالة الاستثناءات التي منحت لعدد من الدول الاعضاء عند بداية التطبيق لتمكينها من تصحيح أوضاعها الاقتصادية، وإعادة تأهيل بعض قواعدها الانتاجية. وقد أوقفت جميع الدول المعنية العمل بتلك الاستثناءات مع نهاية عام 2003.كما تم الانتهاء من إعداد لائحة فض المنازعات في إطار المنطقة والاتفاق على الاجراءات التي يتم إتباعها.

المطلب الثالث: آلية فض المنازعات في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن وجود نظام قانوني متفق عليه بين كافة الأطراف في الاتفاقية لمعالجة الخلافات والتجاوزات التي قد تنشأ في إطار تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يعتبر ضرورة أساسية لزيادة الثقة وتفعيل التعامل في اطار المنطقة. لذا كان لا بد من العمل على وضع آلية محددة وواضحة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين المتعاملين في إطار المنطقة، على أن تتسم الآلية بالنزاهة وسرعة البث في النزاعات التي تعرض عليها حتى لا تتعرض المصالح الاقتصادية للمتعاملين للضرر. وقد تم التوصل بين الدول الاعضاء في المنطقة إلى وضع " لائحة للقواعد الاجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ". ومن أهم ما تمت مراعاته عند اعداد هذه اللائحة هو السرعة في البث في المنازعات من خلال مختصين في القانون التجاري مع مراعاة النزاهة. كما تمت مراعاة أن تكون اللائحة صالحة لفض المنازعات التجارية سواء في مجال السلع أو الخدمات، بمعنى صلاحية تطبيقها على النزاعات التي تنشأ في إطار تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك الاتفاقية التي يجري حاليا اعدادها لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية. وقد استندت اللائحة على ثلاث نصوص أساسية وردت في:

-اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ما ورد في نص المادة الثالثة عشر.

-"تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها، وله ان يحيلها إلى لجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته، كما له أن يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، و يحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النزاع.

– الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية – ما ورد في الفصل السادس وفي لائحة محكمة الاستثمار العربية المنشاة في إطارها (المواد 25 وحتى المادة 36 من الاتفاقية وملحق الاتفاقية)

–البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية – ما ورد في الفقرة سادسا من البرنامج، والتي تنص على:

–" تماشيا مع المادة الثالثة عشر(13) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج ".

وهذا يعني أن السند القانوني للائحة ينطلق من اتفاقيات جماعية تمت المصادقة عليها من قبل المؤسسات التشريعية في الدول الأعضاء بالمنطقة مما يعطيها القوة في التنفيذ. ولقد تم في اللائحة بلورة النصوص المشار اليها آنفا في اجراءات تحدد المراحل المختلفة لفض المنازعات.

تبدأ أولى مراحل معالجة الشكاوى بشأن النزاعات التي قد تنشأ من خلال نقاط الاتصال في الدول الأعضاء. حيث تم في كل دولة عضو تحديد جهة معينة (وزارة) وتسمية اثنين من كبار المسؤولين فيها كمسؤولين عن نقطة الاتصال في الدولة، تكون مهامهم بالإضافة إلى محاولة معالجة الشكاوى، اجراء الاتصالات مع كافة الجهات المعنية بتطبيق الالتزامات المتعلقة بالمنطقة داخل الدولة سواء كانت جهات حكومية أو قطاع خاص، وكذلك اجراء الاتصالات مع وسائل الاعلام للتعريف بالمنطقة والفرص التي تتيحها. وتتوفر لدى كافة الدول الاعضاء قائمة بأسماء مسؤولي نقاط الاتصال في الدول المختلفة وعناوينهم، مما يسهل الاتصال بهم بكافة الوسائل المتاحة. وتتولى نقطة الاتصال معالجة موضوع الشكوى وتسويته وديا وعلى وجه السرعة وخلال فترة زمنية لاتتجاوز أسبوعين وذلك خلال اجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المعنية داخل الدولة أو مع نقطة الاتصال في الدولة الأخرى المشتكى عليها .

وإذا لم يتم معالجة موضوع النزاع أو الشكوى من خلال نقاط الاتصال، يمكن لطرفي النزاع اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم. وفي حالة اللجوء إلى التوفيق يمكن لطرفي النزاع الاتفاق على من سيتولّى التوفيق بينهما وتزويده بكافة البيانات والمعلومات التي تساعده في مهمته. وتنحصر مهمة الموفق في التقريب بين وجهات نظر طرفي النزاع وتقديم المقترحات التي تساهم في حل النزاع وتلقى القبول من قبل الطرفين. هذا وقد أعطيت للموفق فترة ثلاثة أشهر للانتهاء من مهمته .

المرحلة الثالثة هي التحكيم، ويتم اللجوء إليه في حالة فشل الموفق في معالجة موضوع النزاع، أو حالة عدم اتفاق أطراف النزاع على اللّجوء إلى التوفيق واختيارهما التحكيم مباشرة. وتبدأ إجراءات التحكيم عن طريق إخطار يتقدم به الطرف الراغب في التحكيم إلى أطراف النزاع الأخرى، ويتم في الإخطار تحديد طبيعة النزاع والقرار المطلوب صدوره، كما يسمي المحكم المعين من قبله. ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين(30) يوما تسمية المحكم الذي يعنيه، ويتم اختيار حكما مرجحا بالاتفاق بين الطرفين أو من قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية ويكون رئيسا لهيئة التحكيم وله صوت مرجّح عند تساوي الأصوات. كما يمكن أن تكون هيئة التحكيم من عدد أكبر من هذا العدد باتفاق أطراف النزاع، على أن يكون عدد المحكمين الذين يعينهم كل طرف متساويا بالإضافة إلى الحكم المرجح رئيس هيئة التحكيم. وتم تحديد الفترة الزمنية لإنهاء إجراءات التحكيم بثلاثة أشهر كحد أقصى، كما يشترط في أعضاء هيئة التحكيم أن يكونوا من كبار رجال القانون والقضاء ولهم إطلاع واسع في مجال التجارة والصناعة. ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي باختيار قائمة للمحكمين من مختلف الدول العربية من بين رجال القضاء والقانون، ويتم اللّجوء لهذه القائمة لاختيار المحكمين من قبل أطراف النزاع. وقد عالجت اللّائحة كافة التفاصيل المتعلقة بسير إجراءات التحكيم ومكانه وكيفية صدور الحكم، وألقاب المحكمين....،ومن المهم الإشارة إلى أن الحكم الذي يصدر عن هيئة التحكيم يعتبر حكما نهائيا، ويجري تنفيذه مباشرة كما لو كان صادرا من محكمة وطنية مختصة. وإذا انقضى أكثر من ثلاثين يوما دون تنفيذ حكم هيئة التحكيم يتم رفع الأمر إلى محكمة الاستثمار العربية.

ويتم اللّجوء إلى محكمة الاستثمار العربية إذا لم تتفق أطراف النزاع على اللّجوء إلى التحكيم، أو عند عدم التمكن من تنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات في إطار التوفيق أو التحكيم، أو في حالة فشل هيئة التحكيم أو الموفق في إصدار الحكم أو القرار خلال الفترات الزمنية المحددة. وقد حددت لائحة محكمة الاستثمار العربية تفاصيل الاجراءات التي يتم اتباعها في المحكمة وكيفية صدور الحكم.

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة النزاعات التي نشأت حتى الآن في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نزاعات بسيطة ترتبط بصورة رئيسية بعدم الالتزام بتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، أو عدم الاعتراف بشهادات المنشأ وعدم دقة البيانات الواردة فيها، وقد تمت معالجة كافة هذه الشكاوى من خلال نقاط الاتصال. إلا أنه ومع اتساع حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية، فمن المتوقع أن تتعدد وتتعقد القضايا المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأن تشمل قضايا تتعلق بالإغراق، والدعم، وقواعد المنشأ، وهذه موضوعات يجب الاهتمام بها من قبل رجال القضاء والقانون في الدول العربية ليكونوا أكثر استعداد للتعامل معها. كما يتطلب

الأمر كذلك تدريب وتأهيل العاملين في القطاع التجاري في الدول العربية على التعامل مع قضايا الدعم والاغراق، والتي تشكل حاليا أهم مجالات النزاع والقضايا بين الدول في إطار منظمة التجارة العالمية، وتتولاها مكاتب قانونية مختصة وبتكلفة عالية.

إن موضوع فض المنازعات من الموضوعات الضرورية والهامة لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وزيادة فعاليتها في تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية ولا بد من التعريف بهذه الآلية لفض المنازعات وكسب ثقة المتعاملين في المجال التجاري في فعالية هذه الآلية من خلال الالتزام بتنفيذ الأحكام التي تصدر عنها وسرعة البث في النزاعات التي تحال إليها.[1]

المبحث الثالث: تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية

مضى على بدء إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ست سنوات حتى الآن إلا أنه يتعذر التعرف بصورة واضحة على مدى تأثيرها على التجارة العربية البينية وزيادة معدلاتها خلال هذه الفترة القصيرة، خاصة وأن معوقات التجارة العربية لا تنحصر فقط في القيود الجمركية بل أن هناك العديد من المعوقات الأخرى والأكثر تأثيرا من القيود الجمركية. فهناك القيود المرتبطة بالنقل بمختلف أشكاله بين الدول العربية، وهي تتعلق بجانبين، الجانب الأول منها هو عدم اكتمال شبكات النقل البري والنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية فهناك العديد من محاور الربط البري وعن طريق خطوط السكك الحديدة التي تتطلب الاستكمال، خاصة فيما يتعلق بالربط بين دول المشرق العربي والدول العربية في شمال افريقيا.

والجانب الثاني يتعلق بارتفاع تكلفة النقل البري والبحري في المنطقة العربية، وبالقيود الإدارية المرتبطة بحركة النقل حيث تتسم الاجراءات على المنافذ الحدودية، واجراءات الترانزيت بالتعقيد وتستغرق أحيانا فترات زمنية طويلة، الأمر الذي يتطلب المراجعة.

المطلب الأول: نتائج تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

من خلال دراسة تطور حجم التجارة العربية، سوف نتعرف على أثر تطبيق اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة على حجم التجارة البينية.

[1]- عبد الواحد العفوري، **"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(الغافتا)"**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية-عمان-المملكة الأردنية الهاشمية.20-22 سبتمبر 2004.

الفرع الأول :التجارة الخارجية للدول العربية (الفترة 2007-2011)

1-أداء التجارة الخارجية الاجمالية العربية

لقد كان لارتفاع أسعار الطاقة العالمية خلال عامي 2010 و2011 أثر على أداء التجارة الخارجية العربية، فبعد أن تراجعت التجارة العربية خلال عام 2009 نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، استعادت الصادرات الاجمالية العربية نموها في عام 2010، ثم ارتفعت في عام 2011، بحيث سجلت زيادة بنسبة 30,6في المائة لتبلغ حوالي 1195,8مليار دولار مقارنة مع عام 2010 حيث بلغت 915,7مليار دولار، ولقد تعدت نسبة زيادة قيمة الصادرات الاجمالية العربية نسبة زيادة قيمة الصادرات العالمية في عام 2011، مما نتج عنه زيادة وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 6,6 في المائة مقابل 6 في المائة عام 2010.

أما بالنسبة لأداء الواردات الاجمالية العربية، فإن قيمتها ازدادت بنسبة 12,8في المائة عام 2011 لتبلغ حوالي 752,6 مليار دولار، بعدما كانت نحو 667,1 مليار دولار في عام 2010 ، ومن بين أهم العوامل التي ساهمت في زيادة الواردات الاجمالية العربية نذكر زيادة واردات الدول المصدرة للنفط، في ضوء زيادة الانفاق العام فيها، إضافة إلى ارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية، وقد انخفض وزن الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة من نسبة 4,3 في المائة في عام 2010 إلى 4,1 في المائة في عام 2011.

وعلى مستوى أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2011، فقد ارتفعت صادرات الدول العربية المصدرة للنفط بنسب أعلى من الدول العربية الأخرى، حيث حققت كل من الكويت والعراق أعلى نسبة زيادة بلغت 56.6 في المائة و54.7 في المائة على التوالي، يليها قطر بنسبة زيادة 52.8 في المائة، ثم السعودية والبحرين والامارات والجزائر و عمان بنسب تراوحت بين 45.2 في المائة و24.8 في المائة.[1]

أما بالنسبة للدول العربية ذات الصادرات المتنوعة، فقد عرفت قيمة صادراتها نسب زيادة أقل في عام 2011، حيث ارتفعت صادرات المغرب والأردن ومصر وتونس بنسب تراوحت بين 16.3 في المائة و8.6 في المائة. أما بالنسبة للبنان فلم يحدث أي تغيير في نمو صادراتها عام 2011.

[1] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012،الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

وفيما يخص الدول العربية الأقل نموا، سجلت جزر القمر أعلى نسبة زيادة في الصادرات الاجمالية للدول العربية، بلغت نحو 77 في المائة، تليها الصومال مسجلة صادراتها زيادة بنسبة 30.6 في المائة، أما موريتانيا فقد سجلت صادراتها زيادة بنسبة 29 في المائة، والسودان تراجعت صادراته بنسبة 15.4 في المائة.

وفيما يتعلق بباقي الدول العربية التي عرفت اضطرابات سياسية خلال عام 2011، وهي ليبيا، اليمن وسوريا فقد تراجعت صادراتها بشكل حاد، حيث تراجعت صادرات ليبيا بنسبة 71.7 في المائة بسبب تعطل حقول الانتاج النفطي، وتوقف صادراتها إثر الأحداث التي مرت بها، كما تراجعت صادرات اليمن بنسبة 35.6في المائة اثر توقف النشاط الاقتصادي خلال الأزمة التي عرفتها البلاد في عام 2011، وانخفضت صادرات سوريا بشكل حاد بحيث بلغت نسبة 29.2 في المائة اثر الأحداث التي تمر بها.

والجدول رقم (3-1) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-1) التجارة الخارجية العربية الاجمالية (2007-2011)

البنـــــــــود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معـدل التغير السنوي (%) 2007- 2010
	2007	2008	2009	2010*	2011*	2007	2008	2009	2010*	2011*	
الصادرات العربية	796.1	1,081.2	730.9	915.7	1,195.8	7.7	35.8	-32.4	25.3	30.6	4.8
الواردات العربية	535.9	674.4	613.8	667.1	752.6	31.4	25.8	-9.0	8.7	12.8	7.6
الصادرات العالمية	14,012.0	16,132.0	12,531.0	15,254.0	18,217.0	15.7	15.1	-22.3	21.7	19.4	2.9
الواردات العالمية	14,311.0	16,536.0	12,733.0	15,457.0	18,381.0	15.1	15.5	-23.0	21.4	18.9	2.6
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.7	6.7	5.8	6.0	6.6						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	3.7	4.1	4.8	4.3	4.1						

*بيانات اولية المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012.

أما بالنسبة لأداء الواردات العربية في عام 2011، فقد ارتفعت قيمتها في سبعة عشر دولة عربية وتراوحت بين أعلى نسبة بلغت 47.6 في المائة في واردات الصومال، وأدناها نسبة 7.8 في المائة بالنسبة لواردات تونس.

أما الدول التي سجلت انخفاضا في قيمة وارداتها، وهي ليبيا واليمن وسوريا والسودان، فقد سجلت ليبيا أعلى معدل تراجع بنسبة 73.8 في المائة، وبلغت نسبة انخفاض واردات اليمن نحو40.2 في المائة، وتراجعت واردات سوريا والسودان بنسبة 30.6 في المائة، و8.1 في المائة على التوالي في عام 2011.

والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي: **الشكل (3-1)**

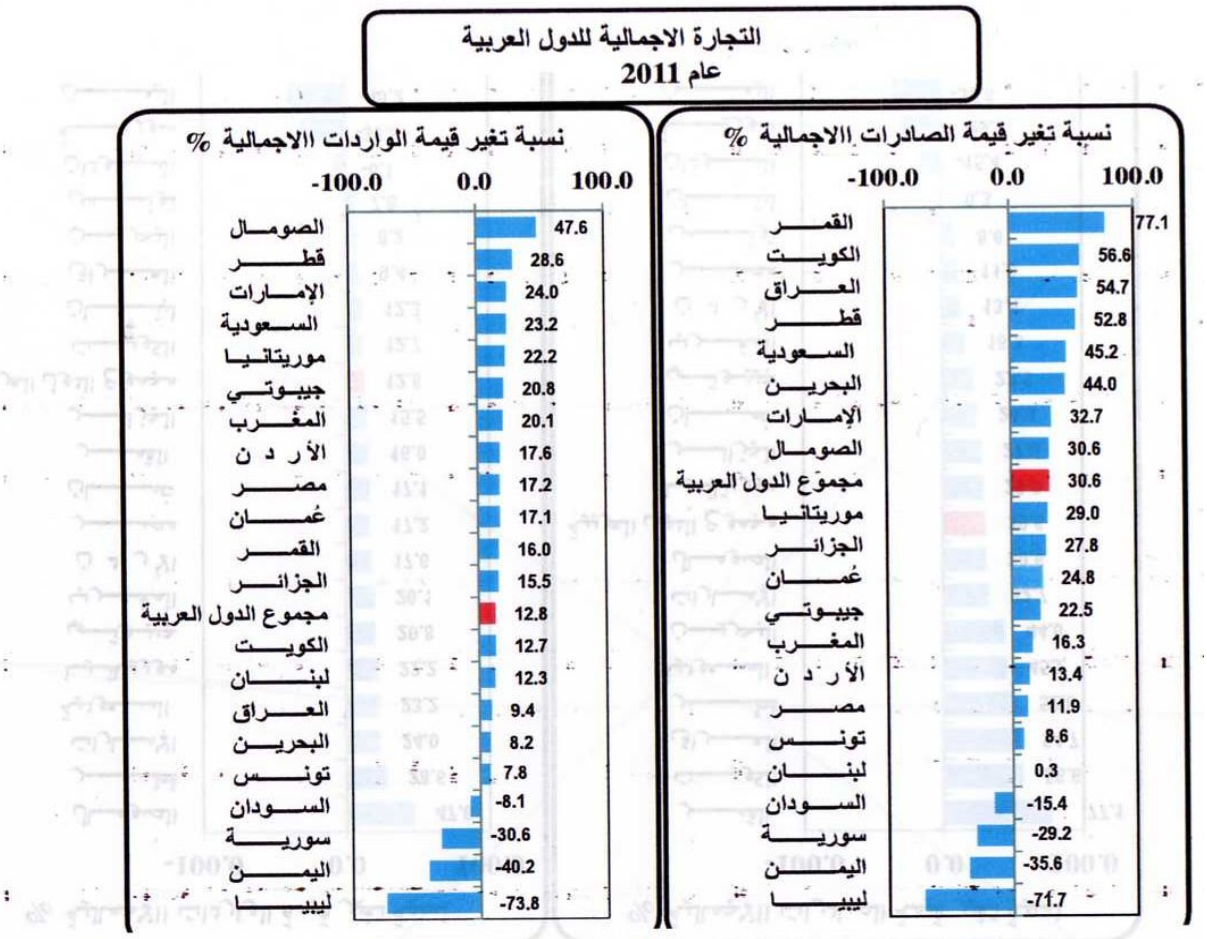

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012

2-اتجاه التجارة الخارجية الاجمالية

لقد كان للتطورات الايجابية في السوق النفطية العالمية آثار ايجابية تمثلت في زيادة قيمة التجارة الاجمالية العربية في اتجاه شركائها التجاريين الرئيسيين .

فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية إلى آسيا، فقد حققت الصادرات العربية إلى الصين أعلى نسبة زيادة بلغت 35.9في المائة في عام 2011، تلتها زيادة الصادرات العربية إلى اليابان بنسبة 16.6 في المائة ، أما الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفت زيادة بلغت نسبتها 32.2 في المائة، كما زادت قيمة الصادرات

العربية البينية بنسبة بلغت 22.1 في المائة، أما الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي فقد سجلت زيادة متواضعة بلغت نحو 19.8 في المائة خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية، فقد ارتفعت حصة كل من الصين والولايات المتحدة في الصادرات العربية لتصل إلى نسبة 8.3 في المائة و7.7 في المائة على التوالي في عام 2011 مقارنة بعام 2010 حيث كانت 8.0في المائة و7.6في المائة على التوالي.تراجعت حصة الاتحاد الاوروبي في الصادرات العربية بأعلى نسبة من 15.1 في المائة إلى 12.7 في المائة، وتراجعت كذلك حصة الصادرات العربية إلى اليابان من 10.6 في المائة إلى 9.4 في المائة، وتراجعت حصة الصادرات البينية العربية من 8.5 في المائة إلى 8.0 في المائة خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة للواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين، فقد عرفت زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع الشركاء التجاريين ماعدا اليابان في عام 2011، فقد سجلت الواردات العربية من الصين أعلى زيادة بنسبة 22.2 في المائة، ثم الواردات العربية البينية بنسبة زيادة بلغت 17.1 في المائة، وارتفعت الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي بنسبة 7.8 في المائة، والواردات العربية من الولايات المتحدة بنسبة 6.7 في المائة، أما الواردات العربية من اليابان فقد عرفت تراجعا بنسبة 4.1 في المائة.

وفيما يخص التوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية، فقد ارتفعت حصة الصين في الواردات العربية إلى 11.9 في المائة في عام 2011 بعدما كانت نحو 11 في المائة في عام 2010، وارتفعت حصة الواردات العربية البينية إلى12.3 في المائة في عام 2011، بعدما كانت 11.8 في المائة في عام 2010، وتراجعت حصة الاتحاد الأوروبي في الواردات العربية من 25.9 في المائة إلى 24.7 في المائة، وحصة الولايات المتحدة الأمريكية من8.5 في المائة إلى 8.0 في المائة، وتراجعت حصة الواردات العربية من اليابان إلى 3.8 في المائة خلال عام 2011 بعدما كانت 4.4 في المائة في عام 2010.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3-2)

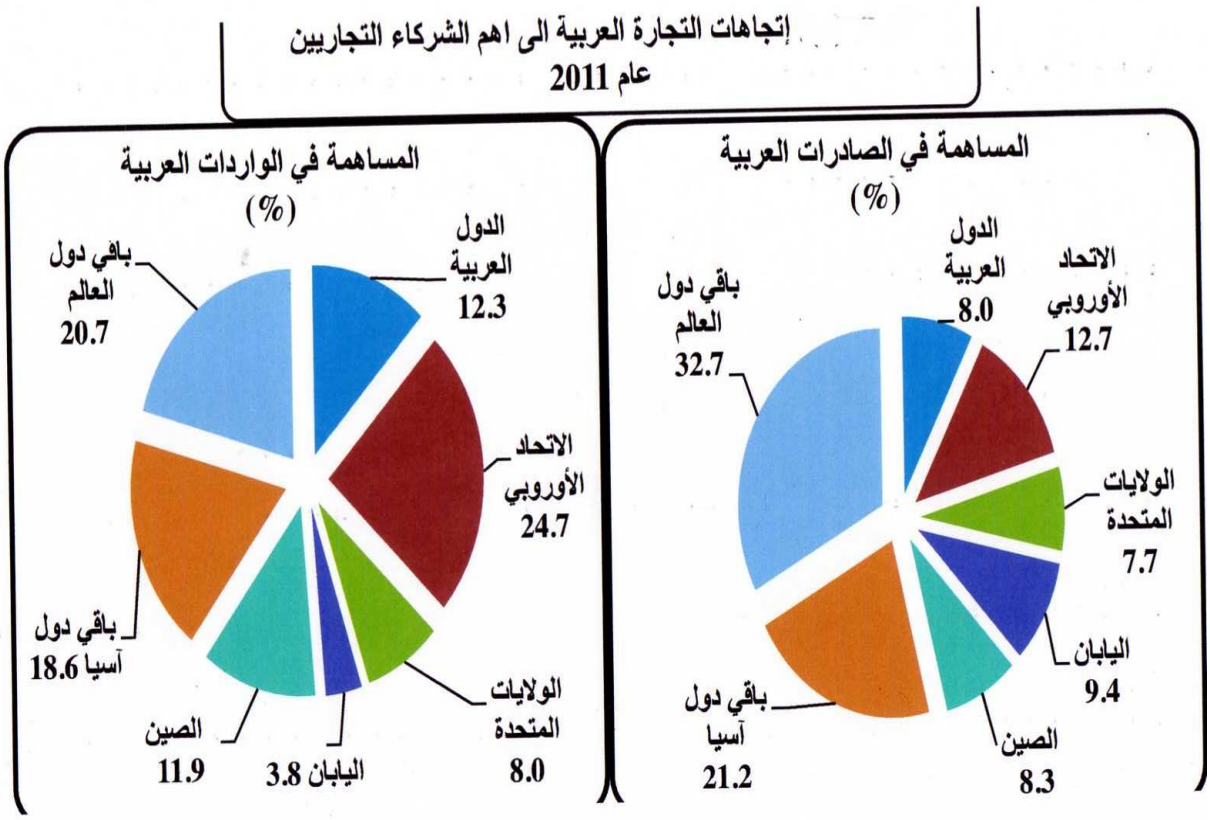

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012

3-الهيكل السلعي للتجارة العربية الاجمالية

تظهر الاحصائيات أن الوقود و المعادن استأثرت بالحصة الأعلى في الصادرات الاجمالية العربية، والتي ارتفعت إلى 73.6 في المائة عام 2011 بعدما كانت 71.9 في المائة في عام 2010، وتراجعت حصة المصنوعات من 19.5 في المائة في عام 2010 لتبلغ 18 في المائة في عام 2011.

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012،الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية وضمن مكونات المصنوعات، حافظت المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية تقريبا على أهميتها النسبية في الصادرات العربية خلال عامي2010و2011 بحيث بلغت نسبة 6.1 في المائة و4.9 في المائة على التوالي، أما الآلات ومعدات النقل فقد عرفت حصتها في الصادرات العربية تراجعا من 5.3في المائة إلى 4.7 في المائة خلال نفس الفترة. وبالنسبة لفئة السلع الزراعية فقد حافظت على أهميتها النسبية تقريبا عند المستوى العام السابق بنسبة 3.7 في المائة.

أما فيما يخص الهيكل السلعي للواردات الاجمالية العربية، تظهر الاحصائيات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية، ولكن حصتها تراجعت إلى 64.0 في المائة في عام 2011 بعدما كانت

65.3 في المائة في عام 2010، وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل على المركز الأول إلا أن حصتها في الواردات الاجمالية تراجعت من 31.2في المائة إلى 28.0في المائة. كما ارتفعت حصة كل من المصنوعات الأساسية والمواد الكيماوية من16.3 في المائة و9.6 في المائة على التوالي في عام 2010 إلى 19.3 في المائة و10.1 في المائة على التوالي في عام 2011.وارتفعت حصة فئة السلع الزراعية إلى18.7في المائة في عام 2011 بعدما كانت 18 في المائة في عام 2010، وارتفعت حصة فئة الوقود والمعادن من 13.6في المائة إلى 13.8 في المائة خلال نفس الفترة.[1] والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل (3-3)

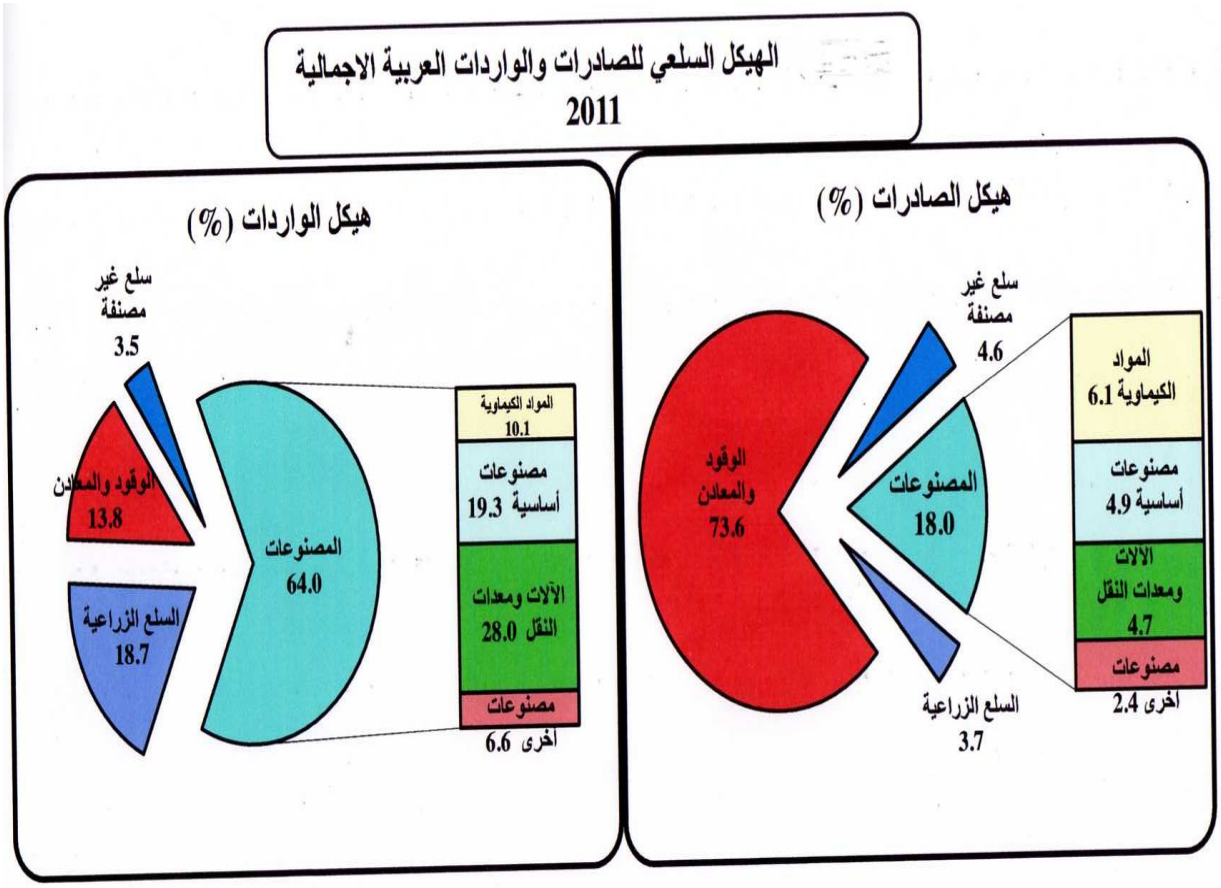

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011

الفرع الثاني: التجارة البينية العربية

1 -أداء التجارة البينية

لقد ارتفعت قيمة التجارة البينية العربية من قيمة 78.5 مليار دولار في عام 2010 لتبلغ 93.9 مليار دولار في عام 2011 أي بنسبة زيادة قدرها 19.6 في المائة، كما ارتفعت الصادرات البينية من قيمة 78.1

[1]- يحياوي سمير، **"الاستثمار العربي البيني والآفاق المستقبلية"**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، العدد 18، جانفي2011.

مليار دولار في عام 2010 لتبلغ قيمتها 95.3 مليار دولار في عام 2011 أي بنسبة زيادة قدرها 22.1 في المائة .

أما الواردات البينية فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 17.2 في المائة لتصل قيمتها إلى 92.4 مليار دولار في عام 2011.

أما على صعيد الدول، فقد ارتفعت قيمة الصادرات البينية لخمسة عشر دولة بنسب متفاوتة تراوحت بين أدنى نسبة 0.7 في المائة في تونس وأعلى نسبة 179.4 في موريتانيا، ولم تعرف صادرات مصر زيادة. والملاحظ أن غالبية الدول المصدرة الرئيسية للنفط سجلت ارتفاعا ملحوظا في قيمة صادراتها البينية، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. فقد سجلت صادرات السعودية إلى الدول العربية، والتي تشكل حوالي ثلث اجمالي الصادرات البينية العربية زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 36.9 في المائة في عام 2011، وسجلت صادرات كل من العراق والبحرين والامارات والكويت وعمان والجزائر إلى الدول العربية ارتفاعا بنسب تراوحت بين 29.3 في المائة،و54.7 في المائة، وفي المقابل شهدت الصادرات البينية لسوريا واليمن وليبيا انخفاضا حادا بنسب تراوحت بين 26.4 في المائة و47.9 في المائة نتيجة ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي مرت بها هذه الدول خلال عام2011.كما انخفضت الصادرات البينية للبنان بنسبة 12.7 في المائة متأثرة بالأحداث التي عرفتها دول الجوار.

أما بالنسبة للواردات البينية، فقد سجلت ستة عشر دولة عربية، زيادات في قيمة وارداتها البينية بنسب أدناها2.2 في المائة في عمان وأعلاها68.2 في المائة في قطر. وسجلت كل من تونس والسودان وليبيا واليمن انخفاضا في قيمة وارداتها البينية بنسب تراوحت بين11.3 في المائة في تونس و51.4 في المائة في اليمن.[1]

والجدول (3-2) التالي يوضح ذلك:

[1]- لبعل فاطمة، **"المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية"**-المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000-2010- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص: اقتصاد دولي. جامعة محمد خيضر.2012/2011.

الجدول (3-2) أداء التجارة البينية العربية (2007-2011)

البنـــــــــود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي(%)					معدل التغير السنوي في الفترة 2007-2010 (%)
	2007	2008	2009	2010 (2)	2011 (2)	2007	2008	2009	2010	2011	
متوسط التجارة البينية العربية (1)	67.6	92.6	73.6	78.5	93.9	20.7	36.9	-20.5	6.7	19.6	5.1
الصـــادرات البينيـــة العربيـــة	70.6	95.8	78.0	78.1	95.3	20.4	35.7	-18.6	0.1	22.1	3.4
الـــواردات البينيـــة العربيـــة	64.7	89.4	69.2	78.9	92.4	21.1	38.1	-22.6	14.0	17.1	6.8

(1)(الصادرات البينية + الواردات البينية)÷2.

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 (2) بيانات أولية

الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

2-مساهمة التجارة البينية في التجارة الاجمالية

نظرا لنمو الصادرات العربية الاجمالية عام 2011 بنسبة أعلى من نسبة نمو الصادرات العربية البينية، فإن الأهمية النسبية لهذه الأخيرة تراجعت نوعا ما بحيث انخفضت الصادرات البينية من الصادرات الاجمالية العربية لتبلغ 8 في المائة خلال عام 2011 بعدما بلغت 8.5 في المائة في عام 2010.

أما مساهمة الواردات البينية في الواردات الاجمالية العربية فقد ارتفعت لتبلغ 12.3 في المائة في عام 2011 بعدما بلغت 11.8 في المائة في العام الماضي، وذلك في ضوء زيادة نمو الواردات البينية بنسبة أعلى من نسبة نمو الواردات الاجمالية خلال عام 2011.

وبالنسبة لأهمية التجارة البينية في التجارة الاجمالية للدول فرادى، تساهم الصادرات البينية في الصادرات الاجمالية لاثني عشر دولة عربية بحصص تزيد عن متوسط حصة الصادرات البينية في الصادرات الاجمالية العربية (أي 8.0 في المائة)في عام 2011، وتراوحت هذه الحصص بين أعلاها 91.1 في المائة بالنسبة للصومال وأدناها 8.1 في المائة بالنسبة للسعودية، التي استمر انخفاض أهمية صادراتها البينية في صادراتها الاجمالية بعد أن بلغت 15.4 في المائة في عام 2009. وقد تراجعت أيضا أهمية الأسواق العربية بالنسبة للصادرات الاجمالية لكل من الأردن ولبنان ومصر في عام2011، إلا أنها لاتزال تشكل حصة عالية بنسبة تبلغ 47.4 في المائة و35.4

في المائة و28.4 في المائة على التوالي، بينما لا زالت الصادرات البينية تشكل حصة ضئيلة بالنسبة لكل من الامارات والجزائر والعراق وقطر وجزر القمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، والجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

الجدول (3-3) :مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية(2007-2011)

(نسبة مئوية)

	2007	2008	2009	2010	*2011
نسبة الصادرات البينية العربية الى اجمالي الصادرات العربية	8.9	8.9	10.7	8.5	8.0
نسبة الواردات البينية العربية الى اجمالي الواردات العربية	12.1	13.3	11.3	11.8	12.3

*بيانات أولية

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 ، الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

وفي جانب أهمية الواردات البينية في الواردات الاجمالية على صعيد الدول فرادى، تعتبر أسواق الصادرات العربية مصدرا هاما بالنسبة لواردات ستة عشر دولة عربية، والتي تشكل حصص وارداتها البينية نسبا أعلى من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الاجمالية العربية (أي 12.6 في المائة) في عام 2011.

وقد تراوحت هذه الحصص بين أعلى نسبة 39 في المائة بالنسبة للصومال وأدناها حوالي 13.5 في المائة بالنسبة لمصر والمغرب. أما الدول التي سجلت نسبا أقل من متوسط نسب الواردات البينية في الواردات الاجمالية فقد بلغ عددها خمس دول، هي الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية وموريتانيا.

والملاحظ هو أن عددا من الدول العربية التي تشكل وارداتها من الدول العربية نسبة عالية في وارداتها الاجمالية هي دول يشكل النفط جزءا كبيرا من وارداتها من الدول العربية مثل الأردن والمغرب ومصر، والتي شكل النفط الخام حصة بلغت 51.3 في المائة و47.4 في المائة و46.9 في المائة على التوالي من قيمة وارداتها من الدول العربية في عام 2011.

3-التجارة البينية للتجمعات العربية

تشير الاحصائيات لعام 2011 إلى تطور أهمية التجارة البينية في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية، "وهي

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ومجلس التعاون لدول الخليج، واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير".

إن الصادرات البينية لمجلس التعاون لدول الخليج سجلت زيادة بنسبة حوالي 41 في المائة، وسجلت أيضا الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية زيادة بنسبة 23.7 في المائة واتحاد دول المغرب العربي زيادة بنسبة 20.4 في المائة. أما دول اتفاقية أغادير فقد سجلت زيادة طفيفة بلغت حوالي 2 في المائة.

والجدول التالي يظهر ذلك كما يلي:[1]

الجدول (3-4):مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية (2007-2011)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)										
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2011 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2011 (%)
	2007	2008	2009	2010	2011		2007	2008	2009	2010	2011	
منطقة التجارة الحرة العربية	68,987	93,122	75,604	75,487	93,383	23.7	62,762	85,478	71,057	74,258	89,958	21.1
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	31,527	41,394	33,144	27,540	38,739	40.7	19,168	29,919	23,654	25,009	32,861	31.4
اتحاد دول المغرب العربي	2,362	3,301	2,693	2,895	3,485	20.4	2,379.5	3,404	2,539	2,672	2,782	4.1
دول اتفاقية أغادير	1,387	2,116	2,225	2,192	2,233	1.9	1,552	2,059	1,951	1,937	1,959	1.1
	المساهمة في اجمالي الصادرات (في المائة)						المساهمة في اجمالي الواردات (في المائة)					
منطقة التجارة الحرة العربية	9.1	9.8	9.8	8.4	7.8		11.7	13.3	11.9	11.6	12.4	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6.2	6.4	5.7	4.2	4.2		6.1	8.5	6.9	7.0	7.6	
اتحاد دول المغرب العربي	1.6	2.0	2.5	2.0	2.7		2.4	2.7	2.2	2.0	2.3	
دول اتفاقية أغادير	1.9	2.7	3.9	3.3	2.9		1.4	1.8	1.7	1.6	1.4	

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي، الصومال، جزر القمر، وموريتانيا).

مجلس التعاون لدول الخليج العربية يشمل(الامارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت).

اتحاد دول المغرب العربي يشمل (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، وموريتانيا)

دول اتفاقية أغادير تشمل (الأردن، تونس، مصر والمغرب).

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2012، وتقارير قطرية ودولية متنوعة.

[1]- حسن الخيرات، **"تجربة المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي"**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص.804، عام 2011

وفيما يخص تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الاجمالية لهذه المجموعات، فقد تراجعت حصة الصادرات البينية لكل من منطقة التجارة الحرة العربية ودول اتفاقية أغادير، واستقرت حصة الصادرات البينية في الصادرات الاجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي عند مستوى عام 2010، وارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الاجمالية لدول اتحاد المغرب العربي في عام 2011.

من خلال البيانات السابقة، نلاحظ أن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستأثر بأكبر حصة، تليها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ولاتزال حصة التجارة البينية في التجارة الاجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير في تجارتهما الاجمالية ضئيلة ولا ترق لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية. الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل: 3-4

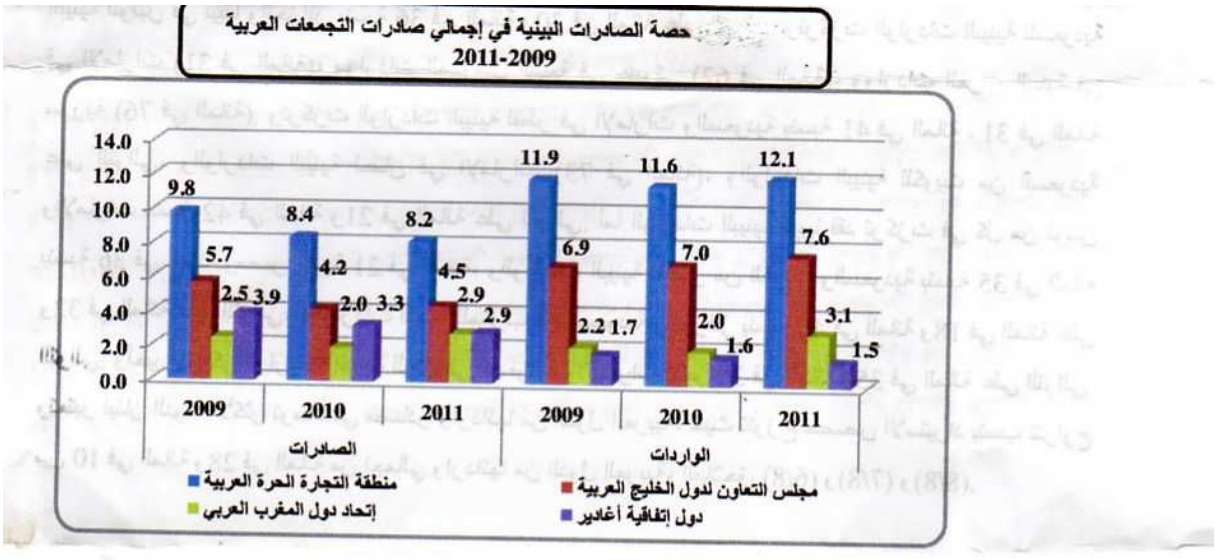

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011

4-اتجاهات التجارة البينية

إن هيكل اتجاه الصادرات والواردات السلعية البينية للدول العربية يظهر لنا عموما تركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة، في دولة أو دولتين في غالب الأحيان في عام 2011، ففي جانب الصادرات البينية تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 32 في المائة، والسعودية بنسبة 20 في المائة، وتركزت صادرات البحرين البينية في الامارات (21 في المائة) و السعودية (31 في المائة).أما صادرات تونس إلى الدول العربية فقد تركزت في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة حوالي 53 في المائة والجزائر بنسبة 19 في المائة .

فيما يخص صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس بنسبة 27 في المائة ومصر بنسبة 36 في المائة والمغرب بنسبة 22 في المائة، وتركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في دولة عربية واحدة هي الإمارات العربية المتحدة بنسبة 71 في المائة، وصادرات الصومال البينية في الإمارات بنسبة 56 في المائة واليمن بنسبة 21 في المائة.

وتركزت صادرات العراق البينية في سوريا بنسبة 51 في المائة، والمغرب بنسبة 40 في المائة، وصادرات سلطنة عمان البينية في الإمارات بنسبة 71 في المائة، وصادرات قطر البينية في الإمارات بنسبة 50 في المائة. وأخيرا تركزت صادرات اليمن البينية في السعودية بنسبة 41 في المائة والإمارات بنسبة 27 في المائة.

وفيما يخص الواردات البينية، تركزت واردات الأردن من الدول العربية في عام 2011 في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 61 في المائة، وتركزت أيضا واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 81 في المائة، وبلغت الواردات البينية لتونس في ليبيا بنسبة 36 في المائة، وفي الجزائر بنسبة 30 في المائة، وتركزت الواردات البينية للسعودية في الإمارات بنسبة 31 في المائة، وواردات الصومال البينية في جيبوتي (62 في المائة)، وواردات العراق البينية في سوريا(76 في المائة).

وتركزت الواردات البينية لقطر في الإمارات بنسبة 41 في المائة، وفي السعودية بنسبة 31 في المائة، والواردات البينية لسلطنة عمان في الامارات بلغت نسبتها 73 في الماءة، والواردات البينية للكويت من السعودية بلغت نسبة 42 في المائة أما الإمارات بلغت نسبتها في21 المائة.

أما الواردات البينية لليبيا فقد تركزت في كل من تونس بنسبة 36 في المائة ومصر بنسبة 21 في المائة والواردات البينية لمصر من الكويت بلغت نسبة 35 في المائة ومن السعودية نسبة 32 في المائة، والواردات البينية للمغرب من السعودية بلغت نسبة 46 في المائة، ومن الجزائر نسبة 18 في المائة.

وفي الأخير تتركز الواردات البينية لليمن في السعودية بنحو 36 في المائة والإمارات بنحو 35في المائة. وتعتبر لبنان الدولة الأكثر توسعا في مصادر وارداتها من الدول العربية، حيث تتوزع حصص الاستيراد بنسب تتراوح بين 10 في المائة و28في المائة من إجمالي وارداتها من الدول العربية.[1]

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012،الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

5- تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

تشير الاحصائيات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية لعام 2011 إلى زيادة الأهمية النسبية للمصنوعات، وبقاء الأهمية النسبية للوقود المعدني والمعادن الأخرى، والسلع الزراعية في الصادرات البينية على حالها.

فقد استقرت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية عند نسبة 23.9 في المائة وهي قريبة من النسبة المسجلة في عام 2010.كما بلغت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية 21.7 في المائة في عام 2011، وهي قريبة من مستواها لعام 2010. أما فئة المصنوعات التي تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية فقد ارتفعت حصتها من 48.5 في المائة في عام 2010 إلى 49.1 في المائة في عام 2011.

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية العربية وهي نفسها الصادرات البينية العربية مضافا إليها قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فنظريا فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية إلا أنه من الناحية العملية توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، مما ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم الفئات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية. وبالرغم من ذلك فإن يلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2011 أن الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3-5)

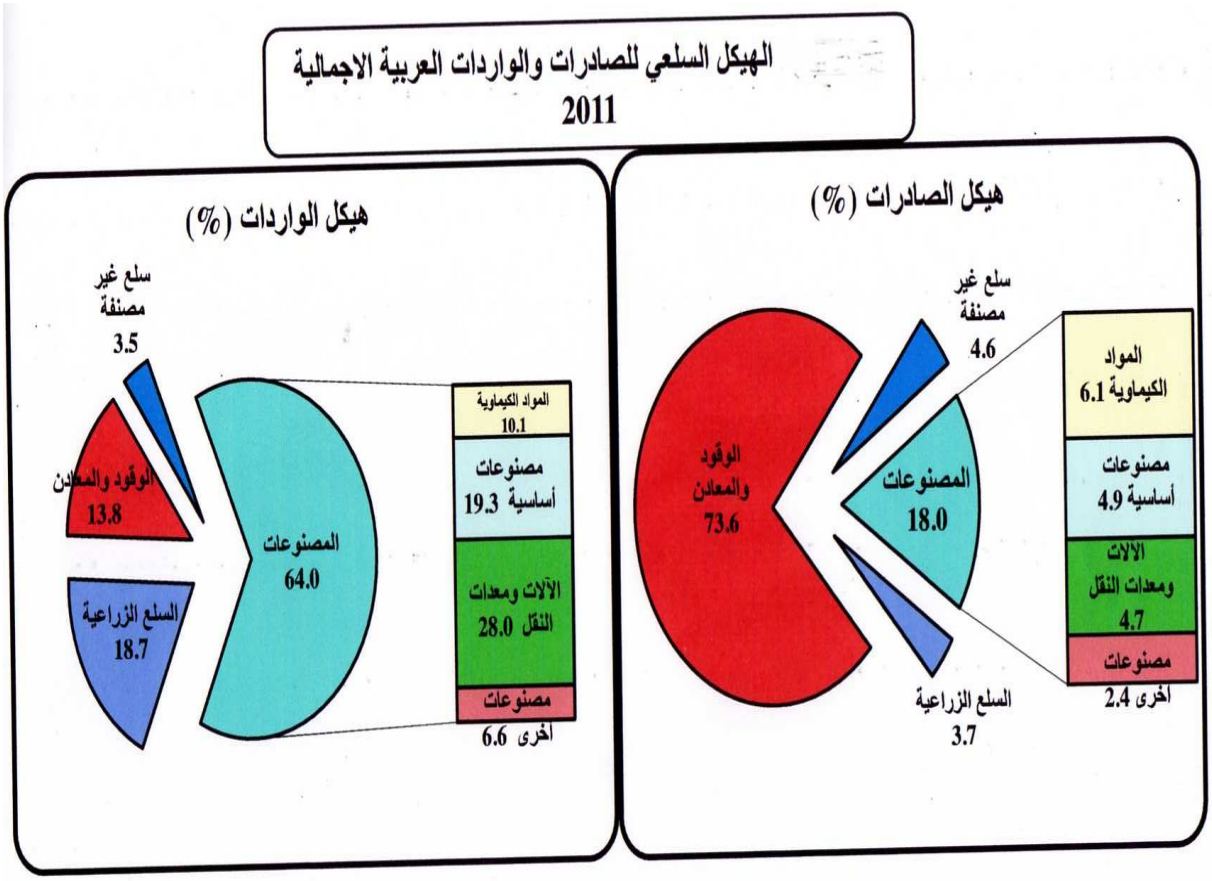

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011

6- التجارة البينية للبترول الخام :

تقدر قيمة التجارة البينية للبترول الخام بحوالي 10.56 مليار دولار في عام 2011 بحيث تراجعت بشكل طفيف بنسبة 2.9 في المائة عن عام 2010. وتشكل حصة التجارة البينية للبترول الخام نسبة 11.3 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية لعام2011. فيما يخص الصادرات البينية للبترول الخام، هناك خمسة دول مصدرة رئيسية إلى بقية الدول العربية، وهي: السعودية، الكويت، الجزائر، العراق والامارات، حيث يمثل مجموع صادراتها حوالي 97.7 في المائة من الصادرات البينية العربية للبترول الخام لعام 2011. وبالنسبة للواردات البينية للبترول الخام، هناك خمس دول مستوردة رئيسية، هي: مصر، الأردن، المغرب، تونس و لبنان بحيث يمثل مجموع استيرادها حوالي98 في المائة من الواردات البينية العربية للبترول الخام. [1]

والجدول التالي يظهر ذلك كما يلي:

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012،الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

الجدول (3-5):التجارة البينية للبترول الخام (2008-2011)

	2008	2009	2010	2011
قيمة التجارة البينية للبترول الخام (مليون دولار)	10,300	9,743	10,876	10,563
حصة التجارة البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية[1] (%)	11.1	13.2	13.9	11.3

(1)(الصادرات البينية +الواردات البينية)÷2.

تشكل الصادرات البينية للبترول الخام حصة ضئيلة في إجمالي الصادرات لهذه السلعة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للبترول الخام، حيث تقدر هذه الحصة بنسبة 1.6 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبترول الخام و4 في المائة بالنسبة للكويت و3.5 في المائة بالنسبة للجزائر. أما بالنسبة للأسواق العربية لاستيراد البترول الخام، فتشير الاحصائيات لعدد من الدول العربية المستوردة للبترول الخام إلى أن جميع واردات الأردن للبترول الخام تقريبا تأتي من الدول العربية، وتمثل واردات مصر للبترول الخام من الدول العربية حوالي 74 في المائة من اجمالي وارداتها لهذه السلعة، و73 في المائة بالنسبة للمغرب و51 في المائة بالنسبة لتونس.[1]، الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل:3-6

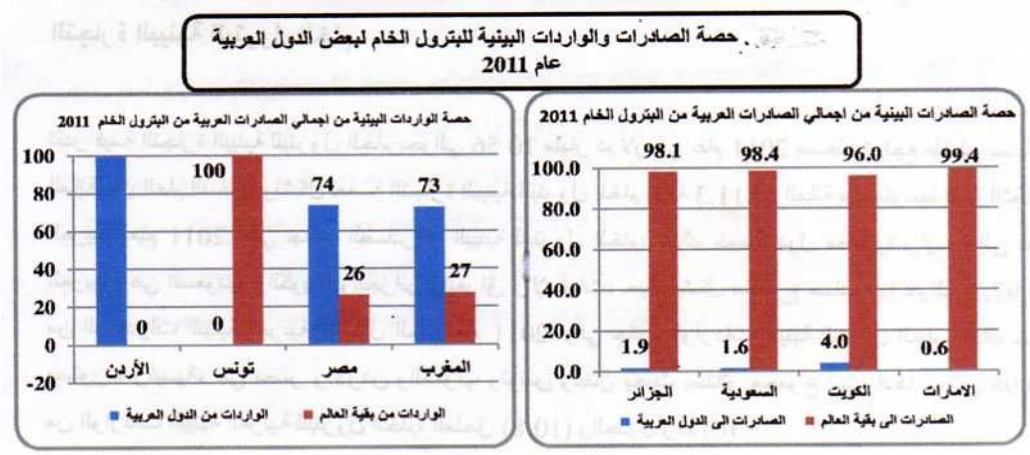

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012،الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية

المطلب الثاني: مصير "الغافتا" في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية[1]

إن التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية حتمت على الدول العربية العمل بكل قوة للانتهاء من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمرحلة أولى لقيام السوق العربية المشتركة، وهي مرحلة ضرورية لقيام تكتل اقتصادي عربي ذو فعالية في مواجهة هذه التحديات.

الفرع الأول: مدى التطابق بين "الغافتا" و م.ت.ع "O.M.C"

تنص اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الالتزام بشروط التكامل الاقليمي التي وضعتها منظمة التجارة العالمية والواردة في المادة رقم 24. وبموجب أحكام المنظمة، ينبغي ألا تتجاوز فترة التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة عشر (10) سنوات، وينبغي أن تؤدي اتفاقية التجارة الحرة إلى زيادة في الحماية ضد البلدان غير الأعضاء عن المستوى القائم قبل الاتفاقية، وفي هذا الإطار أنشئت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنشأ مسألة تطابق المنطقة مع المنظمة إلى حد ما، غير أن بعض البلدان الأعضاء في المنطقة ليسوا أعضاء في المنظمة، ومن ثم لا تخضع لنفس القواعد.

1-الاتفاقيات الاقليمية والقواعد الأساسية للسلع بموجب منظمة التجارة العالمية

لقد تناولت المادة الرابعة والعشرون من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (الجات)، الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتي شملت تغيراتها الرسمية على ما يلي:

- إدراك ما حدث من زيادة كبيرة في عدد وأهمية الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، منذ إنشاء الجات في عام 1947، وأنها تغطي اليوم نسبة هامة من التجارة العالمية؛

- إدراك أنه من الممكن الإسهام في توسيع التجارة، عن طريق إقامة تكامل بين اقتصاديات الأطراف في هذه الاتفاقية؛

- إدراك أيضا أن هذا الإسهام يزداد، إذا كانت إزالة الرسوم وغيرها من الأنظمة التقييدية للتجارة ستمتد إلى التجارة جميعها؛

- التأكيد من جديد أن الغرض من مثل هذه الاتفاقيات، يجب أن يكون تيسير التجارة بين الأقاليم المشاركة، وليس إقامة حواجز أمام تجارة الأعضاء الآخرين مع هذه الأقاليم، وأن على الأطراف في الاتحادات الجمركية

[1]- معراج الهواري، **"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي"**، الندوة العلمية السادسة والعشرين لمركز الدراسات الاقليمية بجامعة لموصل، عام 2007.

ومناطق التجارة الحرة عند تكوينها أو توسيعها، أن تتفادى إلى أقصى حد ممكن خلق آثار معاكسة على تجارة الأعضاء الآخرين؛

– الاقتناع بضرورة تعزيز فعالية دور "مجلس التجارة في السلع"، في مراجعة الاتفاقيات التي تقدم عنها اخطارات بمقتضى المادة الرابعة والعشرون، بتوضيح المعايير والإجراءات المتعلقة بتقييم الاتفاقيات الجديدة والموسعة، وتحسين شفافية كافة اتفاقيات المادة الرابعة والعشرون؛

–إدراك الحاجة إلى فهم مشترك لالتزامات الأعضاء، لضمان مراعاة أحكام المادة الرابعة والعشرون من قبل الحكومات والسلطات الإقليمية والمحلية في أقاليمها.

وعليه فإن أحكام المادة الرابعة والعشرون لا تمنع اقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، بين أقاليم الأطراف المتعاقدة بشرط الوفاء بما يلي:

أ– فيما يتعلق بإقامة اتحاد جمركي، يجب أن لا تكون الرسوم وغيرها من أنظمة التجارة المفروضة عند إقامة مثل هذا الاتحاد، أعلى أو أكثر تقييدا من الأثر العام للرسوم وأنظمة التجارة المطبقة في الأقاليم المشاركة قبل تكوين الاتحاد؛

ب– فيما يتعلق بإقامة منطقة تجارة حرة، يجب ألا تكون الرسوم وغيرها من أنظمة التجارة القائمة في أي من الأقاليم المشاركة، والمطبقة عند تكوين مثل هذه الاتفاقيات المؤقتة، على تجارة الأطراف المتعاقدة غير المشتركة في مثل هذه المنطقة، أو غير الأطراف في هذه الاتفاقية، أعلى أو أكثر تقييدا من الرسوم المناظرة، وغيرها من أنظمة التجارة الموجودة في نفس الأقاليم المشاركة قبل تكوين منطقة التجارة الحرة؛

ت– يجب أن تشمل أية اتفاقية مؤقتة (اتحاد جمركي، منطقة تجارة حرة)، على خطة وجدول زمني لتكوينها في مدى زمني معقول.[1]

2–أوجه التوافق بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية:

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم 1317 في 1997/02/17م، والذي يتضمن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وكانت من أهم توجيهات المجلس أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية وبالتحديد مع أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية، كما اعتمد البرنامج، الأحكام الواردة في اتفاقية الجات وأحكام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بما يلي:

[1]- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا **"مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية :إلى أين نحن ذاهبون؟"** :الأمم المتحدة، نيويورك،2002، ص29، 30.

– إزالة الحواجز الجمركية: لقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عدة قواعد تنص على إزالة الحواجز غير الجمركية بكافة أشكالها الكمية والإدارية والمالية؛

– التقيد بقاعدة "المعاملة الوطنية" والشفافية في التبادل التجاري بين البلدان العربية؛

– الالتزام بقاعدة "المعاملة الخاصة" للبلدان الأقل نموا؛

– حماية حقوق الملكية الفكرية؛

–تعامل قواعد المنشأ والمعايير، والدعم، وشروط الضمان، وقواعد الإغراق ومشاكل ميزان المدفوعات في المنطقة وفقا لأحكام المنظمة.[1]

3–أوجه التناقض مع المنظمة

– تطبق منظمة التجارة العالمية مبدأ التعامل بالمثل، في حين تطبق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، معاملة تفضيلية تخص البلدان الأقل نمو؛

–تجيز المنظمة الاحتكار في مجال التكنولوجيا، في حين أن البلدان الأعضاء في المنطقة تتعاون فيما بينها في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي؛

–أزالت المنظمة بنجاح، تطبيق الحواجز الجمركية بتحويلها إلى رسوم جمركية، في حين استمر تطبيق هذه الحواجز في المنطقة الى غاية تاريخ تنفيذها عام 2007، باستثناء البلدان العربية التي انضمت بالفعل إلى المنظمة؛

–تقتضي قواعد المنظمة العالمية للتجارة أن تنتهي التجارة من خلال الاتفاقيات الثنائية بحلول عام 2005، وتطبيق عوضا عنها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ما لم تكن هذه الاتفاقية التجارية ناجمة عن منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي بين الدول المعنية. ولكن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تجيز عقد اتفاقيات ثنائية، بشرط ألا تشمل مزايا تتجاوز ما هو محدد في البرنامج التنفيذي للمنطقة، إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنتهي هذه الاتفاقيات الثنائية بحلول عام2007، وهو موعد لإكمال البرنامج التنفيذي.

نستنتج مما سبق أنه يمكن تحقيق التوافق بين اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية.

[1]- تواتي بن علي فاطمة، **"مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية و العالمية"**، مجلة الباحث، مرجع سابق، ص. 193.

الفرع الثاني: اتفاقية منطقة التجارة الحرة، استراتيجية عربية مشتركة لاحتواء آثار المشروعات البديلة

إن الضغوط الخارجية عملت على تحقيق درجة أعلى من اندماج الاقتصاد العربي في النظام الرأسمالي الدولي، وتتمثل هذه الضغوط أساسا في مشروعي "الشراكة الأورو متوسطية" "والسوق الشرق الأوسطية "، وهما صيغتان لاحتواء المنطقة وتشكيلها وفقا لمصالح القوى الفاعلة فيها، أي تهميش الدول العربية. [1]

1-انعكاسات مشروع الشرق أوسطية على مساعي التكامل الاقتصادي العربي:

ان التحولات التي تجري في منطقة الشرق الأوسط، والمتعلقة بمشروع "نظام شرق أوسطي" أو "سوق شرق أوسطية" والتي تروج لفكرة التنمية الاقتصادية للمنطقة، ما هي في الحقيقة إلا تحولات مفروضة على الدول العربية في المنطقة بهندسة معينة، وهو ما يجعل من هذا المشروع تحديا جهويا حقيقيا.

النظرة العربية إلى مشروع الشرق أوسطية: إن هذا المشروع ليس فكرة جديدة، فقد طرحت في خمسينيات القرن العشرين، وكانت فكرة أمنية، أما الجديد فهو التركيز على الجانب الاقتصادي، أما النظرة العربية إلى هذا المشروع فتتجاذبها ثلاث تيارات هي :[2]

أ-تيار رافض للشرق أوسطية: اعتمد هذا التيار على الاعتبارات التالية:

-أن هذا المشروع غير عربي له أصول غربية وصهيونية؛

- هدف هذا المشروع هو دمج إسرائيل في المنطقة لبلوغ مركز متميز على حساب الدول العربية؛

- ان "المشروع الشرق أوسطي" يطمس هوية المنطقة وينزع عنها خصوصيتها العربية والإسلامية.

ب-تيار مرحب بالشرق أوسطية: اعتمد هذا التيار على الاعتبارات التالية:[3]

-ان وجود سوق مشتركة، ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية، ولدعم مركز المنطقة في النظام العالمي الجديد؛

-تحقق السوق المشتركة تفاعلا ممتدا بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية في المنطقة؛

- التأكيد على أن الأموال التي تصرف على التسلح، بإمكانها إفادة العرب في حالة تحويلها إلى مشاريع تنموية.

---

[1]- تواتي بن علي فاطمة، مرجع سابق، ص:194

[2]- تواتي بن علي فاطمة، مرجع سابق، ص:195

[3]- **التقرير الاستراتيجي العربي 1993**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام 1994، من موقع الأنترنت http://www.Ahram.org.eg/acpss/ahram.htm

ج– التيار البراغماتي: – تنطلق مواقف أصحاب هذا التيار من حسابات للربح والخسارة ذات الطابع الاقتصادي، وتتقلص فيها الاعتبارات المتصلة بالهوية والحضارة والثقافة والسياسة، ويدعو أصحاب هذا التيار إلى اقتناص الفرص السانحة وتجنب المخاطر ما أمكن.

إن موقف أنصار هذا التيار، ليس مجرد موقف وسطي بين القبول والرفض، بل هو نوع من التعامل الإيجابي مع مجريات الأمور في ظل قيود ذاتية وخارجية، بما يتفق مع المصالح العربية،

– إن نظام الشرق الأوسط الجديد، بوحداته، تفاعلاته، ونزاعاته، هو شرق أوسط متعدد الإيديولوجيات، الأديان، السياسات، القوميات والثقافات، وستعرف المنطقة صحوة للثقافات والعرقيات الفرعية تحت حماية الترتيب الجديد للمنطقة، ويتحول الاهتمام بالأقليات والقيم الفرعية إلى اهتمام عالمي؛

– دخول دول الجوار الجغرافي إلى قلب المنطقة، مثلا سيكون هناك دورا فعالا لتركيا بسعيها أن تكون طرفا رئيسيا في منطقة الخليج والمشرق ومع إسرائيل، بإقامة مشروعات مشتركة، بالإضافة إلى الدور الذي ستلعبه إيران في المنطقة من خلال المد الشيعي في الدول العربية؛

–ستلعب إسرائيل الدور المحوري في المنطقة، فهي التي ستلعب دور الدولة الإقليمية الرائدة ومنظم المنطقة ومديرها.

مما سبق يتضح لنا أن مشروع الشرق أوسطية ظهر ليكون بديلا عن النظام الاقليمي العربي ومفككا له، لأنه يضم بعض الدول العربية دون الأخرى، وتشكيلته تتيح وجود مهيمن لإسرائيل، أي أن هذا المشروع ذو طبيعة احتلالية لجامعة الدول العربية، تهدف إلى منع أية محاولة للتكامل الاقتصادي العربي.[1]

2–منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشراكة الأورو متوسطية علاقة انضمام أو منافسة ؟

تهدف الدول العربية من وراء إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، إلى فتح أسواق هذا الأخير لصادراتها مقابل فتح أسواقها لدول الاتحاد، وبالإضافة إلى المصلحة السياسية، هناك مصلحة اقتصادية لدى الجانب الأوروبي في توسيع سبل التعاون مع الدول العربية.

[1]- خليفة مراد، **"التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية والقانونية:- تجارب و تحديات-"**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2005، ص:225، ص:226.

أ–مضمون الشراكة الأورو عربية: تتضمن عدد من العناصر المشتركة يمكن اجمالها فيما يلي:

–إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية خلال فترة زمنية محددة، تختفي بعدها الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى، التي تعترض حرية انتقال السلع والخدمات بين الأطراف المتعاقدة؛

– تقديم المساعدات المالية والفنية لتحديث الصناعة واعادة هيكلتها لرفع قدرتها التنافسية؛

– التعاون في كافة ميادين النشاطات التعليمية، الصحية والتكنولوجية....

ب–آثار اتفاقيات الشراكة الأورو عربية: إن أقصى ما يمكن أن تحققه أية مفاوضات ثنائية بين دولة عربية والاتحاد الأوروبي هو:[1]

– اتفاقيات شراكة تساعد الدول العربية ماليا وفنيا؛

– تتضمن الاتفاقيات برامج لتحديث الصناعات وتحسين نظم الادارة؛

–يمكن للاتفاقيات تحقيق طفرة تنموية عن طريق زيادة الصادرات العربية كنتيجة لفتح السوق الأوروبية؛ ومقابل هذه الجوانب الايجابية هناك جوانب سلبية، يمكن ايجازها فيما يلي:

أ–إن فتح السوق الأوروبية الواسعة أمام المنتجات العربية، لن يؤدي إلى تنمية اقتصادياتها مقارنة مع قدراتها الانتاجية والتكنولوجية، وكذلك فإن الغاء الرسوم على الواردات الأوروبية قد تكون له آثار سلبية منها إغلاق عدة مؤسسات في هذه البلدان وخاصة الصغيرة والمتوسطة؛

ب– ان اتفاقية الشراكة، ستعطي الجانب الأوروبي مبررات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية تحت غطاء مكافحة الارهاب.

[1]- خليفة مراد، مرجع سابق، ص:243

المطلب الثالث: آفاق التعاون الاقتصادي العربي عند اتمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

من خلال التطرق فيما سبق إلى واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعقبات التي اعترضت مسيرتها، يمكن القول أن أهم انجازات مسيرة هذه المنطقة هو شفافية تبادل المعلومات في قضايا كان من الصعب تداولها في السابق.

فالمناقشات المفتوحة للمشاكل العالقة، وابداء الآراء في المفاوضات الخاصة بتلك المنطقة أدى إلى التقارب في وجهات النظر وايجاد بعض الحلول للمشاكل العالقة، كما أسهمت بجدية وموضوعية في الحديث المبكر عن الاتحاد الجمركي الذي بدأت دراسته فعليا بعد تقليص فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى ثمان سنوات والتي استكملت في 2005/01/01، مما مهد الطريق لقيام السوق العربية المشتركة التي يمكن أن يمثل الاتحاد الجمركي إحدى مراحلها الأساسية الذي من المفروض أن يبدأ فور الوصول إلى تحرير كامل للسلع والمنتجات والخدمات العربية من جميع التعريفات الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول العربية، فيجب على الدول المشاركة تبني تعريفة جمركية موحدة ومشتركة إزاء العالم الخارجي.[1] كما أنه من المنتظر أن يسمح انشاء هذه المنطقة للدول العربية الاستفادة من الامتيازات التي منحتها "اتفاقية الجات" للتكتلات الاقتصادية والتي تتمثل بصورة أساسية في استثناءها من مبدأ عدم التمييز.[2]

ان توقيع الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ غير كافي لبلوغ أهداف التعاون العربي في تنمية التبادل التجاري بين أعضاءها، ولابد للقطاع التجاري الخاص والصناعيين من المساهمة في انجاح الاتفاقية وذلك بأخذ المبادرة في اتخاذ جميع الاجراءات العملية اللازمة لتنمية التبادل التجاري العربي البيني، وفي مقدمتها القيام بدراسات لأسواق البلدان الأعضاء ومتطلبات هذه الأسواق وكيفية مواجهة المنافسة الأجنبية وخاصة أن معظم الدول الأعضاء هي ذات أسواق مفتوحة.

إلا أنه ينبغي الاهتمام كذلك بتجارة الخدمات إضافة إلى تجارة السلع بهدف الاستفادة من مزايا اتفاقية الجات وتجنب سلبياتها، اذ تعطي تجارة الخدمات مجموعة واسعة من الأنشطة (التأمين، المعلومات، الاتصالات).

---

[1]- الجبوري أحمد عبد الرحمن لطيف، **"الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة، و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية "**،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،العراق،2005

[2]- عيسى محمد عبد الشفيع، **"التكامل الاقتصادي العربي مسيرة الماضي و دروس المستقبل"**، المؤتمر العلمي الرابععشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، 2002.

وقد حددت التجارة العالمية ما يزيد عن 150قطاع فرعي من الخدمات. وهناك فرصة للدول العربية لتطوير قطاع الخدمات وزيادة قدرتها التنافسية من خلال الانفتاح التدريجي فيما بينها في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[1]

إن تحرير التجارة العربية البينية هو وسيلة لجذب الاستثمار في المنطقة الحرة العربية الكبرى بنوعيه الوطني والأجنبي مما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية في الدول العربية، ولتحقيق هذه الأهداف تعمل أجهزة العمل الاقتصادي العربي على دراسة معوقات الاستثمار في الدول العربية. وقد أوكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه المهمة إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار باعتبارها المؤسسة العربية المعنية بذلك. اذ أن الأمة العربية لها معظم مقومات التنمية من موارد طبيعية وبشرية ومالية، فاذا تم استغلالها بشكل عقلاني سوف تلتحق الأمة العربية بركب الأمم المتقدمة.

واذا كانت الدول العربية قد حققت تطورا ملموسا بالاستثمارات الاجنبية، فمن المفروض أيضا موازاة مع ذلك تحقيق تطور على صعيد الاستثمارات الوطنية وخاصة في التجارة المشتركة فيما بينها .

لذا فإن نجاح مسيرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعتمد على الرغبة في إحداث التغيير المنشود والنية الحسنة لتحقيق المصالح الاقتصادية القومية العربية وذلك عن طريق التعاون الاستثماري أولا ثم يليه الانتاجي، فالتجاري، مما يستلزم عناية فائقة بالعناصر الاقتصادية التالية: الموارد الطبيعية أي المواد الخام والموارد المالية أي رؤوس الأموال والموارد أي فرص العمل والمعرفة الإدارية أي التنظيم والمعرفة التكنولوجية.

[1]- الدجاني برهان، **"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و آفاق المستقبل"**، بحث مقدم إلى ندوة أقامها مجلس اتحاد الاقتصاديين العرب بعنوان "السوق العربية المشتركة و آفاق المستقبل"، سوريا، دمشق، 02 /07/ 1996

خلاصة الفصل الثالث

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك، لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، حيث وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للسلع في 2005/01/01 من خلال الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء السودان واليمن باعتبارها دول عربية أقل نموا، حيث بدأت بتخفيض 16 في المائة من تعريفتها الجمركية سنويا بداية من 2005/01/01 للوصول إلى اعفاء كامل مع نهاية عام 2010، وذلك بناء على قرار مجلس الجامعة العربية في دورته الرابعة عشرة في بيروت بشأن منح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية.

يمكن الإشارة إلى بعض الصعوبات التي أعاقت تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية، مثلا الاستثناءات المتعددة وعدم وضوح العديد من اجراءات التطبيق، وغياب قواعد منشأ متفق عليها من طرف الدول الأعضاء، وكذلك اختلاف التشريعات المطبقة بين هذه الدول. ولذك يمكن القول أن الأدوات التي استخدمت في إطار الاتفاقية ضرورية ولكنها ليست كافية لبناء منطقة تجارة حرة في المنطقة العربية حيث يجب تحقيق المزيد من الانسجام بين الدول فيما يخص القوانين والتشريعات المطبقة في كل دولة عضو في المنطقة، وذلك يتطلب الشفافية في تطبيق القوانين وإزالة العوائق .

في الأخير يمكن الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وحدها لا تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، بل يجب ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، وهنا يمكن التنبيه إلى دور المناخ العام في المنطقة العربية، والذي يفتقد إلى الأمن، الذي كان له الأثر على الأداء للوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية، ومن ثم إلى تكامل اقتصادي عربي.

الخـــــــــــــــاتمة

من خلال عرضنا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتضح لنا أن مستويات التجارة العربية البينية متدنية مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الحالية، وذلك رغم وجود الكثير من القواسم المشتركة للأمة العربية، مما يؤكد وجود العديد من العقبات تقف كحاجز أمام إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وبالتالي تحقيق تكامل اقتصادي عربي.

إلا أنه يبقى العامل السياسي من أهم العوامل المؤثرة على التطبيق العملي والفعلي للتكامل الاقتصادي العربي، لذا يجب على الدول العربية الحد من الآثار السلبية الناجمة عن الخلافات السياسية، والعمل من أجل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمهيدا لإقامة اتحاد جمركي ثم سوق عربية مشتركة، لمواجهة تحديات العولمة.

ولتحقيق تكامل اقتصادي فعال كان يجب على الدول العربية القيام بما يلي:

– التخلي عن التكامل السطحي المتمثل في تجارة السلع والتوجه نحو التكامل الاقتصادي العميق ليشمل التجارة في الخدمات، الاستثمار وغيرها، مع إزالة العقبات التي اعترضت مناهج التكاملية التقليدية؛

– إعطاء أولوية للمشروعات والمجالات التي يحقق فيها التكامل أكبر منفعة للدول الأعضاء، والتركيز على قطاعات تنموية تربط الدول النامية ببعضها البعض مثل: الاتصالات، الطاقة، الطرق؛

– التشخيص الدقيق للظروف الاقتصادية الخاصة بكل دولة عضو في المنطقة التكاملية، مع ضرورة القيام بإصلاحات تمس السياسة التجارية والسياسة المالية وتطوير قطاع الخدمات ؛

– ضرورة قيام التكامل على بنية تحتية حديثة ومتطورة، والاهتمام بالتكنولوجيا المتطورة كأساس لبناء تكامل اقتصادي متكامل ؛

– الإفصاح والشفافية في تقديم البيانات والمعلومات في المنطقة التكاملية، ببناء وتعزيز شبكة معلومات فعالة وذات تقنية حديثة ؛

– تطوير الموارد البشرية ورفع مستوى أداءها وتنميتها على التجديد والإبداع والتواصل، مع تحسيس المجتمع المدني بمدى أهمية التكامل الاقتصادي؛

– محاربة ظاهرة الفساد والرشوة على جميع المستويات وفي مختلف القطاعات العمومية والخاصة، مع التقليل من الحروب الاقليمية والصراعات الداخلية؛

-التنسيق بين الدول الأعضاء في كل تكتل ومراعاة عدم تناقض ذلك مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة؛

-التخفيض الجزئي للحواجز الجمركية داخل المنطقة التكاملية لتحقيق تقدم في التبادل التجاري؛

-إنشاء مجموعة من المؤسسات تابعة للمنطقة التكاملية مع مساعدة القطاع الخاص من أجل دعم التكامل الاقتصادي.

النتائـــــــــــــــج

1-مما سبق يتبين أن تفعيل "الغافتا" يساعد في تقوية وتنويع الطاقات الإنتاجية للدول العربية مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للطاقات القائمة والتوجه نحو التخصص في الإنتاج الكبير مما يؤدي إلى خلق فائض من الإنتاج السلعي.

2-يجب القيام بجهود كبيرة لتذليل العقبات من أمام التجارة العربية البينية لزيادة فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ولأجل أن تكون لها انعكاسات إيجابية على مجرى التجارة العربية، ولعل من أبرز إيجابيات هذه المنطقة أنها سلطت الضوء على هذه المعوقات، حيث بدأت الدول العربية بإزالتها.

3-إن السنوات الماضية التي سبقت انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد غير كافية للحكم على مدى تأثيرها على معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية، وتم خلال هذه المدة استكمال بعض الآليات الضرورية لعمل المنطقة كآلية فض المنازعات، وانهاء الاستثناءات التي منحت لعدد من الدول العربية.

الآفاق المستقبلية

من خلال التطرق الى واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمشكلات والعقبات التي اعترضت مسيرتها، يمكننا القول أن أهم انجازات مسيرة هذه المنطقة هو شفافية تبادل المعلومات في قضايا كان من الصع من خلال التطرق الى واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمشكلات والعقبات التي اعترضت مسيرتها، يمكننا القول أن أهم انجازات مسيرة هذه المنطقة هو شفافية تبادل المعلومات في قضايا كان من الصعب تناولها سابقا.

فالمفاوضات الخاصة بتلك المنطقة أدت الى تقارب وجهات النظر وايجاد بعض الحلول للمشاكل العالقة، كما أسهمت في الحديث المبكر عن الاتحاد الجمركي الذي بدأت دراسته فعليا بعد تقليص فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى ثمان سنوات والتي استكملت في 2005/01/01، مما ساعد في تمهيد الطريق أمام قيام

السوق العربية المشتركة التي يمكن أن يمثل الاتحاد الجمركي إحدى مراحلها الأساسية، اذ بعد إلغاء جميع التعريفات الجمركية على التعريفات الجمركية على التجارة البينية بين الدول العربية فان على الدول المشاركة في الاتحاد الجمركي أن تتبنى تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

كما يجب الاهتمام بتجارة الخدمات، (التأمين،المعلومات، الاتصالات) أيضا اضافة الى تجارة السلع حتى يمكن الاستفادة من مزايا اتفاقية الجات وتجنب سلبياتها .

وفي مجال تحفيز الاستثمارات العربية البينية فان تحرير التجارة العربية البينية هو وسيلة لجذب الاستثمار في المنطقة، وطنيا كان أو أجنبيا مما يؤدي الى زيادة معدلات التنمية في الدول العربية.

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هو: هل يمكن الارتقاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى المراحل اللاحقة من التكامل، وهل يمكن تبني تجربة الاتحاد الأوروبي ؟

قـــــــائمة المحتويـــــــــــات

المحتـوى **الصفحة**

اهداء.....III

شكر وتقدير..... IV

ملخص المذكرة..... V

قائمة المحتويات..... VII

قائمة الجداول IX

قائمة الأشكال البيانية..... X

قائمة الاختصارات..... XI

قائمة الملاحق..... XII

المقدمة..... (أ-ح)

الفصل الأول : التجارة العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي 01

المبحث الاول :النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي..... 02

المبحث الثاني :المفاهيم الاساسية للتكامل الاقتصادي.....08

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي العربي- واقع و آفاق-..... 21

الفصل الثاني : التجارة العربية البينية -الواقع والآفاق-.....37

المبحث الاول: التجارة الخارجية للدول العربية.....39

المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية.....47

المبحث الثالث: معوقات وافاق التجارة العربية البينية.....55

الفصل الثالث : التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....67

المبحث الاول :الجانب النظري للمناطق الحرة.....69

المبحث الثاني: واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....79

المبحث الثالث: تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية العربية..... 93

الخـــــــــــــــاتمة 118

قائمة المـــراجع.....122

المـــــلاحق.....131

الفهرس.....136

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	ملخص لمراحل التكامل الاقتصادي	15
1-2	التجارة الخارجية العربية الاجمالية	41
1-3	التجارة الخارجية العربية الإجمالية2007-2011	95
2-3	أداء التجارة البينية العربية 2007-2011	101
3-3	مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية	102
4-3	مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية 2011/2007	103
5-3	التجارة البينية للبترول الخام (2008-2011)	108

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	التراجع في التجارة الإجمالية للدول العربية لعام 2009	43
2-2	اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية مع دول آسيا باستثناء اليابان	45
2-3	اتجاهات اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية	45
2-4	اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي	46
2-5	التجارة العربية البينية (1995-2005)	51
3-1	التجارة الاجمالية للدول العربية عام 2011	96
3-2	اتجاهات التجارة العربية الى أهم الشركاء التجاريين عام 2011	98
3-3	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية 2011	99
3-4	حصة الصادرات البينية في اجمالي صادرات التجمعات العربية 2009-2011	104
3-5	الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (%) عام 2011	107
3-6	حصة الصادرات والواردات البينية للبترول الخام لبعض الدول العربية عام 2011	108

قائمة الاختصارات

الاختصـــــار/الرمـــــز	الدلالـــــة
O.M.C	Organisation Mondiale du Commerce
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
GZALE/GAFTA	Grande Zone Arabe de Libre Echange
الكوميكون	السوق المشتركة
النافتاNAFTA	منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
I.S.O	المنظمة الدولية للتقييس
O.L.I	Ownership advantages Location advantages. Internalization advantages

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الصادرات العربية البينية للدول النفطية لعام 2006	132
02	الصادرات العربية البينية للدول غير النفطية 2006	133
03	مصفوفة الاستثمارات العربية لعـــــام 2006	134
04	الاستثمـــارات العربيـــة البينية لعـــــام 2006	135

قائمة المصادر والمراجع

أولا باللغة العربية

***- الكتب**

1-اسماعيل معراف "التكتلات الاقتصادية الاقليمية"، ديوان المطبوعات الجامعية،2012-الجزائر-

2-إكرام عبدالرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 2002، ص 42.

3-أحمد فريد مصطفى محمد عبد المنعم غفر-الاقتصاد الدولي: مؤسسة شباب الجامعة-الاسكندرية-1999- ص217.

4-العربي اسماعيل، "التكتل و الاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة "، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (1981)، ص:2

5- الجبوري أحمد عبد الرحمن لطيف، الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق،2005.

6- جمال الدين البيومي، مستقبل التجارة العربية "التحديات والفرص"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مصر 2003 ، ص:35

7 - الحمش منير، التكامل الاقتصادي العربي، دار الجليل، دمشق ،1987

8-خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حركة انتقال التجارة العربية عبر المنافذ الجمركية "الاطار التنظيمي ومقترحات التطوير"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003، ص:270.

9-سامي عفيفي حاتم "التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق "ط4، جامعة حلوان، القاهرة، (2003)،ص:30.

10- سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى،2010، ص: من 67 الى72

11-صلاح وزان، "تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 413.

12- صايغ يوسف عبدالله ،"الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية في المؤلف الجماعي" -دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي-مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (1982)، ص:160

13- عبد المطلب عبد المجيد ،"السوق العربية المشتركة في ظل العولمة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، القاهرة 2003 ، ص:13-110-111.

14- عبد المطلب عبد الحميد ، "السوق العربية المشتركة – الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة-"،مجموعة النيل العربية. الطبعة الأولى، سنة 2003.

15-كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص:202.

16-محمد محمود الامام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي (القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1998 ص.6

17-محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، 2002، ص:22،23.

18- محمد علي عوض الحرازي، "الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات"، منشورات حلبي الحقوقية ط1، لبنان،2007، ص 42،ص 44.

19-هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي (عمان :دار جرير ،2005)، ص:138

20-يونس أحمد البطريق، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1985، ص: 269.

***مذكرات الماجستير والدكتوراه**

1-حشماوي محمد، "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

2-ادريس محموش ، "التكامل الاقتصادي المغاربي في الفترة (1970-1997) ، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002، ص:23،24

3-خليفة مراد، "التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية والقانونية": تجارب وتحديات، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005، ص:225،226.

4-فرج شعبان، "التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-أكتوبر 2005.

5-بديار أحمد، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة-دراسة حالة اتحاد المغرب العربي-مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-2007/2006.

6-تواتي بن علي فاطمة، "واقع و آفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-2007/2006.

7-فايزة أحمد سعيد عوض، "الاستثمارات العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي" رسالة ماجستير في الاقتصاد العام، جامعة عدن-اليمن-2010.

8-كحلة بوبكر، "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والآفاق"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-2011/2010

9-لبعل فطيمة ، "المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية-المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000 -2010-"مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر2012/2011.

***-المطبوعات**

-بوقارة حسين ، "سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج"، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة قسم الماجستير، دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة الجزائر،(1994/1993).

***-المقالات**

1-أوسرير منور، جامعة بومرداس، "دراسة نظرية عن المناطق الحرة(مشروع منطقة بلارة)"، مجلة الباحث، العدد 2003/2.

2-ابراهيم سليمان المهنا، "مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية"،(مجلة التعاون الخليجي: خيارات

وبدائل)، مركز الامارات للدراسات 1998–54، الامارات العربية المتحدة ص:،47 ،والبحوث الاستراتيجية، العدد 21 ،الطبعة 1

3–أحمد الكواز، "حلقة نقاشية حول: اندماج اقتصادي اقليمي أم دولي: الحالة العربية"، المعهد العربي التخطيط، أفريل 2010.

4– الاتحاد الاوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 97/11، ص 43.

5–بوكساني رشيد، دبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الانسانية–البصيرة ، الجزائر، العدد 4، سبتمبر، 2004، ص:88

6– تواتي بن علي فاطمة ،"مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية و العالمية .مجلة الباحث .(العدد 06):ص 185-193-194 ،عام 2008

7–عبد القادر دربال ، "بلقاسم زايري، "التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر: عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب و شرق المتوسط"les cahier du CREAD n°88/2009

8–عبد المالك بوضياف، "تنافسية الاقتصاديات العربية ودور التكامل الاقتصادي الاقليمي في تنميتها"، التواصل عدد 26/جوان 2010، كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير، جامعة قالمة.

9– علاوي محمد لحسن (2010/2009)، الاقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي ، مجلة الباحث (العدد07):107-108

10– عبدالغني عماد، "التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاقة "، المستقبل العربي (العدد250 ، ديسمبر 1999) ص65.

11–مهدي ميلود، "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب)"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 35و العدد 45 ، ص36 ،عام 2009.

12– مطيع المختار، "محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الاقليمي "مجلة الوحدة، العدد 89، الرباط، (1992)، ص:74

13–مجلة الباحث–عدد 2008/06

14– مجلة الوحدة، العدد 89، الرباط، فبراير 1992، ص :73

15-محمد فرحي، "عقبات في طريق تفعيل التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية"، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة –الجزائر–العدد 05، من ص:121إلى ص:129، عام 2008.

16-وليد عبدالحي ، "معوقات العمل العربي المشترك"، سلسلة الثقافة القومية، 12(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، (1987)، ص:121-122.

17- يحياوي سمير، "الاستثمار العربي البيني والآفاق المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، العدد 18، جانفي2011.

18- يحي عبد الغني أبو الفتوح ،"تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي" :دراسة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه"، الادارة العامة، العدد 1(افريل 2002)، ص183.

5-المداخلات

1-الدجاني برهان، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و آفاق المستقبل"، بحث مقدم إلى ندوة أقامها مجلس اتحاد الاقتصاديين العرب بعنوان " "السوق العربية المشتركة و آفاق المستقبل"، سوريا، دمشق، 02 /07/ 1996

2- حسن الخيرات، "تجربة المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي" المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص:804، عام 2011.

3-زهيرة عبد الحميد معربة، "أثر اتفاقية الجاتس على تجارة الخدمات في الوطن العربي"، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية–عمان–المملكة الأردنية الهاشمية،20-22 سبتمبر 2004.

4- عبدالرحمن البراك، "منطقة التجارة العربية الكبرى ومستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك" ورقة عمل مقدمة في ملتقى "التكامل الانتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية، الغردقة–مصر، نوفمبر 2010.

5- عامر باكير، طالب عوض، "تطور التجارة العربية البينية"، مؤتمر التجارة العربية البينية التكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية–عمان–المملكة الأردنية الهاشمية،20-22 سبتمبر 2004.

6- عبد الواحد العفوري، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(الغافتا)"، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية–عمان–المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2004.

7- علي أشتيان، "المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي" المنظمة العربية للتنمية الادارية.ص:788،عام 2011.

8-عيسى محمد عبد الشفيع، "التكامل الاقتصادي العربي مسيرة الماضي و دروس المستقبل"، المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب ، دمشق، 2002

9- مؤتمر "اقتصاديات العالم الاسلامي في ظل العولمة"، المنعقد بمركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر1999م.

10- مهدي الحافظ، الشراكة الاقتصادية العربية –الأوروبية، تجارب وتوقعات ندوة باريس، البحوث الاقتصادية، مارس،1999، ص 104.

11- محمد صفوت قابل، "التكامل الاقتصادي العربي -الطموحات والمشاكل-"المنظمة العربية للتنمية الادارية، أعمال المؤتمرات، ص271 عام 2011.

12-معراج هواري، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي"، الندوة العلمية السادسة والعشرين لمركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل،2007.

13- ندوة: السوق الإسلامية المشتركة- مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي- جامعة الأزهر- 1991م

14- نهال مجدي المغربل، "الاثار المتوقعة لقواعد المنشأ في اطار اتفاقية الشراكة الأوروبية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، ورقة عمل مقدمة في ورشة تأثير اتفاقية الشراكة العربية الاوروبية على مستقبل التكتلات الاقليمية العربية، 23 ،24 جانفي 2001 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 21

*** التقارير :**

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات: 2004 ،2010،2011، 2012 الصادر عن برنامج تمويل التجارة العربية.

2- التقرير الاستراتيجي العربي، 1993، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام، 1994، من موقع الأنترنت http://www.Ahram.org.eg/acpss/ahram.htm

3-تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية :إلى أين نحن ذاهبون؟" الأمم المتحدة، نيويورك،2002 ، ص29-ص30.

4-تقرير التنافسية العربية لعام 2012،المعهد العربي للتخطيط.

5-سهر الهنداوي، تقرير حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سبتمبر2006، غرفة تجارة عمان، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

***مواقع الأنترنت:**

1- التقرير الاستراتيجي العربي 1993، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام 1994
http://www.Ahram.org.eg/acpss/ahram.htm

2-المعهد العربي للتخطيط.www.arab-api.org

3-http://ar.wikipedia.org

4-http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/f5ff6317-22c0-4319-bd62-088761817c84

5-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BEBC6702-F180-4F54-9785-C3D4A5D57E61.htm

6-http://www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-1.pdf

7-http://www.ehow.com/facts_6856222_definition-import-license.htm
http://www.investinqatar.com.qa/Arabic/Departments/Internationaltradeagreements/Pages/UNCTAD-AR.aspx
8-http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/nammaa7-1-00/nammaa-b.asp.html

ثانيا: باللغة الأجنبية :

1-Agnes chevalier « L'Europe et la méditérranée,le pari de

l'ouverture »,Economica ,1996,p14.

2- Amanda Samith,pouvreté en méditerranée, papier préparatoir au rapport

général de l'institut de la méditerranée, mars 2000.

3-Aoumeur boucif,janicot bernard, « l'intégration maghrébine entre vécu et

aspirations NRP ,juin 2012,n°12. »

4- B. Ballassa: "The theory of Economic integration", Allen and Vnwin, (1961) . P.1-2.

5- Censis,poverty in transformation ,définition indicators and key players at the

national and Mediterranean level,rapport final de recherches,femise,mars 2000.

6-Friz MAchlup »Atheory of thought on economic integration » .the macmillan

press ltd ;london ;1977 ;p 1.

7-François gouthier,relation économique international,2ème edition,les presses de

l'université lava sainte.foy,Canada.1992,p:192.

8- jean louis reiffers,op.cit.p 32.

9- El Hadi MAKBOUL, coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?, Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002, p:50..

10-Agreement on Trade relate aspects of intellectuel property rights, Including Trade in counter feit goods (TRIPS).

11-Alain Samuelson, les grands courants de la pensée économique, concepts de base et Questions essentielles, 2 ed, OPU, Alger, 1993.

12-Bertil Ohlin, Interrégional and International Trade, 1933.

13-Bouchelaghem Khaled, adhésion de l'Algérie a L'OMC : réalités et perspective, Casablanca du 08 juillet au 27 septembre 2002

14-CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999.

15- J.viner,studies in the theory of international Trade,london,1995, chapter ll.

16-Nachida Bouzidi, Le Monopole de l'Etat sur le commerce Extérieur Algérienne, 1974-1984, Alger, OPU,1988.

17-R.Vernon, International Investment and International trade in the product cycle.

ملحق (1): الصادرات العربية البينية – الدول النفطية-

الدولة المصدرة	الصادرات الكلية (مليون دولار)	الصادرات للدول العربية (مليون دولار)	نسبة الصادرات للدول العربية (%)
قطـــــر	26431	1779	6.7
عمـــــان	21557	1098	5.1
السعـــــودية	208867	9812	4.7
الكويـــــت	57257	2576	4.5
ليبيـــــا	37473	1331	3.6
الجـــــزائر	57000	1029	1.8
الإمـــــارات	155564	1624	1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2006)

ملحق 2: الصادرات العربية البينية – الدول غير النفطية-

الدولة المصدرة	الصادرات الكلية (مليون دولار)	الصادرات للدول العربية (مليون دولار)	نسبة الصادرات للدول العربية (%)
لبنـــــــان	2283	963	42
ســـــــوريا	10244	3790	37
الأردن	5167	1728	33.5
اليـــــمن	4061	519	12.8
تـــــــونس	11816	1445	12.2
مـــــصر	18455	2212	12
البحـــــرين	11563	1040	9
الســـــودان	6258	423	6.8
المـــــغرب	12706	449	3.5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2006)

ملحق (3): مصفوفة الاستثمارات العربية البينية (2006)

دول مصدرة	2006 دول مضيفة						مليون دولار
	الأردن	تونس	السعودية	السودان	لبنان	مصر	إجمالي
الأردن		0.2	2617	238	---	11.3	2905
الإمارات	53	2324	1000	25	870	2734	7563
السعودية	794	0.2		759	40	244	2715
سوريا	2.5	---	555	224	---	---	783
الكويت	95	29	20	76	1400	59	1794
لبنان	0.2	---	168	163		153	498
مصر	7	6	242	381	---		646
الإجمالي	1098	2367	4837	2004	2335	3265	17576

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2006)

ملحق 4: الاستثمارات العربية البينية (2006)

الدولة المضيفة	الاستثمارات المباشرة (مليون دولار)	الاستثمارات العربية البينية (مليون دولار)	نسبة الاستثمارات العربية البينية (%)
السعودية	18293	4837	26.4
ليبيا	1734	461	26.6
مصر	10034	3265	32.5
الأردن	3121	1098	35.2
المغرب	2898	350	36.6
السودان	3541	2004	56.6
تونس	3312	2367	71.5
لبنان	2794	2335	83.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2006)